دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية

إعداد

عبد الله مطلق ناصر العدواني

المشرف

الدكتور عبد الله نقرش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعـــة الأردنيـــة

آب ، ٢٠٠٦م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى روح والدي ... رحمه الله

الذي كان يأمل أن يراني في هذا المقام

إلى والدتي الغالية ... أدام الله حنانها ودفئ عاطفتها

إلى زوجتي الغالية وأولادي حفظهم الله

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل والشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى أستاذي الدكتور عبد الله نقرش المشرف على هذا العمل والذي كان لنصائحه وإرشاداته الفضل الأكبر في إعداد هذه الدراسة، ولما بذله معي من جهد ومساعدة طيلة فترة إعدادي لهذه الدراسة .

والشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بحضور ومناقشة هذه الدراسة وإثرائها بمقترحاتهم وتعليقاتهم وإرشاداتهم القيمة والتي سيكون له الأثر الأكبر في إخراج هذه الدراسة بالصورة الأكاديمية المرجوة . والشكر الخاص للدكتور محمد المصالحة الذي سار معي خطواتي الأولى في هذه الدراسة وأرشدني إلى السبل الأولى التي انطلقت منها.

كما يتقدم الباحث بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية على جهودهم الخيرة والمتميزة في خدمة العلم والمتعلمين.

والشكر موصول إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
مشكلة الدراسة وأهميتها	١
هدف الدراسة	٢
تساؤلات الدراسة	٣
الدراسات السابقة	٣
منهجية الدراسة	٤
الفصل الأول : موقع مجلس الأمة في النظام السياسي الكويتي	٦
المبحث الأول : تطور السلطة التشريعية في الكويت قبل إنشاء مجلس الأمة.....	٧
المبحث الثاني : نشأة مجلس الأمة الكويتي وتطوره ١٩٦١– ٢٠٠٣	١٤
الفصل الثاني : أجهزة صنع السياسة الخارجية الكويتية	٢٧
المبحث الأول : أجهزة السلطة التنفيذية	٣٠
المبحث الثاني: أجهزة السلطة التشريعية (مجلس الأمة).....	٣٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : مشاركة مجلس الأمة في قضايا السياسة الخارجية الكويتية	٤٨
المبحث الأول: مجلس الأمة والقضايا السياسية الدولية	٤٩
المبحث الثاني: مجلس الأمة والقضايا الاقتصادية الدولية	٧٢
الفصل الرابع : تقييم دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية	٩١
المبحث الأول : أدوات الرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية	٩٢
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على مستقبل دور المجلس في السياسة الخارجية	١٠٧
خلاصة واستنتاجات	١٢٧
المراجع	١٣٢
الملخص باللغة الإنجليزية	١٣٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية

إعداد

عبد الله مطلق ناصر العدواني

المشرف

الدكتور عبد الله نقرش

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية، من خلال تقييم أداء المجالس التشريعية الكويتية، وذلك لإظهار مدى فعالية هذا الأداء التشريعي في التأثير على القرارات السياسية الكويتية في مجال علاقاتها الخارجية والأحداث الدولية التي كانت الكويت طرفاً في تفاعلاتها وتداعياتها، إضافة لدراسة أهم العوامل التي أثرت على هذا الدور وتطوره خلال المراحل المختلفة لهذا التطور. من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات، أهمها:

- ما موقع مجلس الأمة في الحياة السياسية الكويتية ؟
- ما اتجاهات التأثير التي يمارسها مجلس الأمة على قضايا السياسة الخارجية الكويتية ؟
- ما مدى نجاح مجلس الأمة في التأثير على السياسة الخارجية الكويتية ؟
- ما تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لدور المجلس في السياسة الخارجية ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات استخدمت الدراسة مجموعة من مناهج البحث العلمي، حيث تم استخدام المنهج التاريخي في تحديد أبعاد الدور الذي مارسه مجلس الأمة الكويتي في السياسة الخارجية للدولة منذ بدايات النظام الدستوري الكويتي وحتى الآن . وكذلك منهج صنع القرار لتحديد آلية اتخاذ القرار السياسي الخارجي في الكويت وطبيعة المتغيرات والمؤثرات التي يجب مراعاتها عند اتخاذ القرار السياسي من قبل صانعي السياسة الخارجية الكويتية، ومدى الدور الذي يلعبه مجلس الأمة الكويتي في هذا الشأن. وأخيراً تم اللجوء إلى منهج النظم لدراسة المدخلات التي أثرت وتؤثر على طبيعة الدور الذي يلعبه مجلس الأمة الكويتي في السياسية الخارجية الكويتية من خلال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفاعله كنظام قائم بذاته ضمن النظام السياسي مع هذه المدخلات، لتحديد المخرجات التي أفرزتها هذه التفاعلات ممثلة بسلوك المجلس وأدواره المختلفة خلال مراحل تطوره.

وخلصت الدراسة إلى أن مجلس الأمة الكويتي يحتل موقعاً متميزاً في الحياة السياسية الكويتية، انطلاقاً من الأهمية التي ترسخت لهذا المجلس مع التطور السياسي والديمقراطي في الكويت منذ الاستقلال عام ١٩٦١ وحتى الآن. ورغم أن الدستور الكويتي قد فوض صلاحيات الدولة في ممارسة السياسة الخارجية للسلطة التنفيذية، إلا أن العرف السياسي الكويتي قد أتاح لمجلس الأمة ممارسة دور معقول في السياسة الخارجية الكويتية من خلال تفعيل أدوات الرقابة والتشريع التي يمتلكها المجلس في مجال السياسة الخارجية، وهو ما توضح من خلال تصديق الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها الحكومة الكويتية، وكذلك ممارسة الرقابة على السلوك السياسي الخارجي للكويت. إلا أنه لا يمكن إنكار تواضع الصلاحيات السياسية التي يمتلكها المجلس بالمقارنة مع صلاحيات وإمكانيات السلطة التنفيذية، التي تسمح بهيمنة السلطة التنفيذية على السياسة العامة للدولة، إضافة لامتلاكها قوة سياسة كبيرة قوامها ثلث أعضاء مجلس الأمة (الوزراء)، والتصويت بالنسبة للحكومة يكون متضامن وبالتالي هي لا تحتاج إلا لثلث أصوات مجلس الأمة لتمرير أي قانون تريده، وفي المقابل يحتاج المجلس إلى ثلثي أصوات المجلس لتمرير أي قانون تعترض عليه الحكومة. ومن هنا فإن مجلس الوزراء كفته مرجحة في الأغلبية العظمى من الموضوعات وخاصة في السياسة الخارجية حيث تملك قوة إضافية فيها باعتبار أن الاتفاقيات الخارجية أو الاتفاقيات مع أية دولة أو منظمة دولية يجب أن تقر من قبل مجلس الأمة، واستناداً إلى اللائحة الداخلية في المجلس ، فإن المجلس لا يملك أن يغير في الاتفاقية ، فهو إما أن يرفضها أو يقبلها كما هي، وهذا جانب ضعف للمجلس كما يرى أعضاء مجلس الأمة الكويتي أنفسهم.

كما خلصت الدراسة إلى أن مجلس الأمة ودوره في السياسة الخارجية الكويتية قد شهد تحولاً جذرياً منذ عام ١٩٩٠، كما كان دوره في الألفية الجديدة مبشراً من خلال البصمات الواضحة لتأثيره خارجياً، وخاصة في ولادة البرلمان الإسلامي، وترأسه للبرلمان العربي الموحد، وهذان الانجازان يذكران للكويت في المرحلة الحالية وأيضاً يبشران في استمرارية هذا الزخم في السياسة الخارجية الكويتية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة وأهميتها

تعتبر المجالس النيابية المنتخبة ديمقراطياً أحد أهم مظاهر الديمقراطية الحديثة ، وتشكل هذه المجالس أحد أهم السلطات الثلاث في أي دولة ديمقراطية ، بحيث تعتبر السلطات التشريعية التي تمثلها هذه المجالس النيابية طرف مهم في صنع القرار السياسي في دولها ، وذلك وفقاً لنظريات تقسيم السلطات حسب الأدبيات السياسية .

ولكن يلاحظ أن دول العالم الثالث عموماً قد عاشت لفترات طويلة تفتقد لمثل هذا التقسيم بين سلطات الدولة ، وتركزت الممارسات السياسية دائماً في يد السلطة التنفيذية وخصوصاً في يد قمة الهرم التنفيذي المتمثلة بالرؤساء والملوك الذين يستحوذون على جل سلطات الدولة دون مشاركة أي من سلطات الدولة التقليدية ، سواء على صعيد السياسات الداخلية أو الخارجية .

ومع تقدم المبادئ الديمقراطية وانتشار تجاربها – ولو بشكل بطيء ومتدرج– في العديد من الدول النامية ، بدأ تقسيم السلطات في هذه الدول يتخذ شكلاً واضحاً نوعاً ما ، من خلال قيام بعض هذه الدول بتبني بعض التوجهات الديمقراطية الرامية إلى خلق نوع من المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي في البلاد ، وذلك عن طريق فسح المجال لقيام مجالس نيابية تمثيلية تضمن إيصال صوت الشعب ورأيه في السياسات الداخلية والخارجية للدولة ، بغض النظر عن فعالية هذا الرأي الشعبي في تغيير التوجهات السياسية للدولة كما هو الحال في الديمقراطيات المتقدمة .

وتعتبر الكويت أحد الدول التي بدأت منذ فترة طويلة – مقارنة مع باقي دول العالم الثالث– بانتهاج برنامج ديمقراطي يضمن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، ورغم تأثر الكويت – كغيرها من الديمقراطيات الناشئة – بالإرث السلطوي القديم الذي صبغ النظام السياسي منذ نشأتها ، إلا أنها استطاعت منذ استقلالها عام ١٩٦٢ بناء نظام سياسي دستوري مستند على المشاركة الشعبية في الحكم من خلال مجلس الأمة الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة ، والذي استطاع رغم الظروف التي واجهها خلال أكثر من أربعة عقود أن يرسخ مفهوم الدولة الدستورية إضافة لترسيخ مفهوم المشاركة الشعبية في رسم سياسات الدولة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك يمكن تحديد إشكالية هذه الدراسة بمدى قدرة مجلس الأمة الكويتي على ممارسة دور فعال في السياسة الخارجية الكويتية باعتباره جزءاً من السلطة السياسية في الدولة ، وباعتباره ممثل للإرادة الشعبية التي هي مصدر السلطات في الدولة ، وهذه الفعالية تتأثر بطبيعة الحال بمدى استعداد السلطة التنفيذية لقبول هذا الدور للسلطة التشريعية الممثلة بمجلس الأمة ، وحجم المجال المتاح من قبل السلطة التنفيذية للمجلس لممارسة دوره في صنع السياسة الخارجية ، إضافة لمدى إدراك المجلس نفسه لدوره في السياسة الخارجية ، ومدى إصراره على ممارسة دوره الدستوري في هذا المجال .

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة ، حيث أن طبيعة دور مجلس الأمة الكويتي في صنع السياسة الخارجية ، والإشكاليات المترتبة على هذا الدور تعتبر من المحددات الهامة في تقييم التجربة الديمقراطية والدستورية الكويتية ، فالتحول نحو دولة المؤسسات ، يتطلب وجود سلطة تشريعية مدركة لدورها الدستوري كعنصر فعال في النظام السياسي . وهذا الإدراك يظهر من خلال الآليات التي يستند عليها مجلس الأمة في ممارسة دوره الرقابي على سياسات السلطة التنفيذية الخارجية في علاقاتها مع دول العالم ، وحجم هذه السلطات الرقابية ومدى فعاليتها في التأثير على القرارات السياسية الخارجية .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية ، من خلال تقييم أداء المجالس التشريعية الكويتية ، وذلك لإظهار مدى فعالية هذا الأداء التشريعي في التـــأثير على القرارات السياسية الكويتية في مجال علاقاتها الخارجية والأحداث الدولية التي كانت الكويـــت طرفاً في تفاعلاتها وتداعياتها، إضافة لدراسة أهم العوامل التي أثرت على هذا الدور وتطوره خلال المراحل المختلفة لهذا التطور .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات هي :

أولاً : ما موقع مجلس الأمة في الحياة السياسية الكويتية ؟

ثانياً : ما اتجاهات التأثير التي يمارسها مجلس الأمة على قضايا السياسة الخارجية الكويتية ؟

ثالثاً : ما الآليات التي يستخدمها مجلس الأمة لتأكيد دوره في السياسة الخارجية الكويتية ؟

رابعاً : كيف تتعامل أجهزة صنع السياسية الخارجية الكويتية مع تأثيرات مجلس الأمة ؟

خامساً : ما العوامل المؤثرة على دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية ؟

سادساً : ما مدى نجاح مجلس الأمة في التأثير على السياسة الخارجية الكويتية ؟

سابعاً : ما تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي لدور المجلس في السياسة الخارجية ؟

الدراسات السابقة

قام الباحث بمراجعة العديد من الأدبيات التي تناولت السياسة الخارجية الكويتية وكذلك التي تناولت مجلس الأمة الكويتي من خلال البحث في مكتبة جامعة الكويت ومكتبات الجامعات الأردنية والمكتبات العامة في الكويت والأردن ، وقد أظهرت عملية البحث عن دراسات سابقة تناقش موضوع هذه الدراسة عدم وجود أي رسالة أو أطروحة جامعية سابقة سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية تتحدث عن مجلس الأمة الكويتي ودوره في السياسة الخارجية الكويتية .

واستناداً إلى ذلك تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تتطرق لمناقشة موضوع على دور مجلس الأمة الكويتي في السياسة الخارجية ، كما يمكن اعتبارها دراسة ريادية على مستوى الدول العربية، حيث أنها من الدراسات القليلة التي تتناول دور مجلس النواب في أحد الدول العربية في رسم السياسة الخارجية لهذه الدولة ، وذلك حسب ما توصل إليه الباحث من خلال إطلاعه على الدراسات السابقة في هذا الشأن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة

يرى الباحث أن دراسة دور مجلس الأمة في رسم السياسة الخارجية الكويتية تتطلب استخدام مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تساعد بالإحاطة الشاملة بجميع مفردات هذا الموضوع ، وهي :

أولاً : المنهج التاريخي : وتشير أدبيات البحث العلمي إلى أن هذا المنهج يعتمد على استخدام البيانات والمعلومات والأحداث التاريخية باعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لجميع القضايا السياسية ، بحيث يعتبر المنهج التاريخي من أهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية نظراً للعلاقة الكبيرة بين التاريخ والسياسة ، فمن الصعب الحكم على أبعاد أي قضية سياسية حالية إلا بالرجوع إلى امتداداتها وجذورها التاريخية ومدى التأثير الذي فرضته هذه الأبعاد التاريخية للقضية على حالتها القائمة حاليا ، إضافة إلى أن هذا المنهج ومن خلال هذه الخبرات التاريخية المتراكمة يساعد في التنبؤ بمستقبل الحالة السياسية القائمة والتداعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط .

وسيساعد استخدام هذا المنهج في دراستنا على تحديد أبعاد الدور الذي مارسه مجلس الأمة الكويتي في السياسة الخارجية للدولة منذ بدايات النظام الدستوري الكويتي وحتى الآن ، وبناء على هذا التحديد لدور مجلس الأمة عبر المراحل التاريخية المختلفة والعوامل التي أثرت به يمكن التنبؤ بمستقبل دور المجلس والتغييرات التي يمكن تصيب هذا الدور .

ثانياً : منهج صنع القرار : يساعد هذا المنهج في البحث عن الكيفية التي تتفاعل بها النظم السياسية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها سواء من داخل النظام السياسي (ضمن الدولة) ومن النظام الدولي الذي تعمل في إطاره ، كما يحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع المحلي أو الدولي من خلال اتخاذ قرارات سياسية داخلية أو خارجية محددة يبرز بها النظام السياسي اتجاهات الدولة ، ويدافع بها عن مصالحه كنظام سياسي إزاء المتغيرات الداخلية أو الخارجية ، وذلك من خلال الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة . وسيتم استخدام هذا المنهج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في دراستنا لتحديد آلية اتخاذ القرار السياسي الخارجي في الكويت وطبيعة المتغيرات والمؤثرات التي يجب مراعاتها عند اتخاذ القرار السياسي من قبل صانعي السياسة الخارجية الكويتية ، ومدى الدور الذي يلعبه مجلس الأمة الكويتي في هذا الشأن .

ثالثاً : منهج النظم : ويعتبر هذا المنهج من أكثر مناهج البحث في العلوم السياسية مصداقية واقعية حيث يساعد في البحث عن الكيفية التي تتفاعل بها الأنظمة السياسية مع المؤثرات التي تحيط بها وتؤثر عليها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، ويعد المنهج الأكثر ملائمة لدراسة المتغيرات التي تصيب النظام السياسي ، حيث يعرف النظام بأنه عبارة عن كيان عام تتدخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى ، وسيتم الاستعانة بهذا المنهج لدراسة المدخلات التي أثرت وتؤثر على طبيعة الدور الذي يلعبه مجلس الأمة الكويتي في السياسية الخارجية الكويتية من خلال تفاعله كنظام قائم بذاته ضمن النظام السياسي مع هذه المدخلات ، لتحديد المخرجات التي أفرزتها هذه التفاعلات ممثلة بسلوك المجلس وأدواره المختلفة خلال مراحل تطور .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

موقع مجلس الأمة في النظام السياسي الكويتي

يمثل مجلس الأمة الكويتي أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفتها الكويت في تاريخها الحديث، نظرا للدور المحوري والهام الذي يلعبه في تدعيم الممارسة الديمقراطية ، وقد ظهر هذا المجلس في الحياة السياسية الكويتية كأحد أهم نتائج التحول الدستوري الذي شهدته الدولة منذ عام ١٩٦١.

وتتبنى دولة الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١ النظام السياسي البرلماني القائم على مبدأ الفصل بين السلطات ، والذي يحاول الحفاظ على نوع من التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . ويتولى السلطة التشريعية في الكويت كل من الأمير ومجلس الأمة استناداً للمادة ٥١ من الدستور الكويتي، أي أن الكويت يأخذ بمبدأ المجلس الواحد للسلطة التشريعية ويتكون هذا المجلس وفقاً لنص المادة ٨٠ من الدستور الكويتي من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب فيما توجب المادة ٥٦ من الدستور ألا يتجاوز عدد الوزراء ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة أي (١٦ وزيراً بمن فيهم رئيس الوزراء) ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم.

وسيحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على تطور السلطة التشريعية في النظام السياسي الكويتي حتى استقلال الكويت عام ١٩٦١ ، وتوضيح اختصاصات مجلس الأمة ضمن السلطة التشريعية في النظام السياسي استناداً للدستور الكويتي ، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : تطور السلطة التشريعية في الكويت قبل إنشاء مجلس الأمة

المبحث الثاني : نشأة مجلس الأمة الكويتي وتطوره ١٩٦١- ٢٠٠٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

تطور السلطة التشريعية في الكويت قبل إنشاء مجلس الأمة

أن أساس السلطة التشريعية أو ما يمكن أن نطلق عليه المشاركة الشعبية في القرار السياسي في الكويت يعود إلى البدايات الأولى للدولة، وكما يرى الدكتور غانم النجار فإن تعيين الحاكم كان يخضع لنوع من الموافقة الشعبية بشكل أو بآخر، حيث كان الحاكم يعتمد بشكل رئيسي على تمويل الشعب له سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى تسيير شؤون البلاد، وقد أدت هذه الوضعية إلى إضفاء نوع من التفاهم المتبادل بين الحكام والمحكومين، مما ترتب عليه أن يتعود الشعب الكويتي على تجاوب حكامه مع شكواه ومتاعبه، ويمكن أن يطلق على هذا النوع من الفهم المتبادل مصطلح "الحكم المشترك"[١] .

وقد تعززت أسس بناء الدولة في الكويت في عهد الشيخ سالم مبارك الصباح (١٩١٧-١٩٢١) ، والذي شهد معركة الجهراء ضد الأخوان السعوديون[٢] ، حيث اتحد الكويتيون جميعاً في التصدي للإخوان والدفاع عن القصر الأحمر (قلعة الدفاع بالجهراء) وبناء سور الكويت ، وبهذا اعتبر عام ١٩٢٠ حداً فاصلاً بين الولاء الجديد للدولة والولاء القديم للقبيلة والتأكيد على الهوية الكويتية الموحدة ، واعتبرت معركة الجهراء الحدث التي أبرزت استقلال الكويت عن تأثيرات جيرانها ، واختيارها لمفهوم الوطنية والحكومة المحلية في مدلولها الحديث [٣] .

---

(١) النجار ، غانم ، (٢٠٠٠) . **مدخل للتطور السياسي في الكويت** ، الكويت ، دار قرطاس ، ص٨.

(٢) تعد معركة الجهراء من أهم الوقائع الحربية التي خاضها شعب الكويت دفاعا عن بلده. ففي صباح يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠م هاجمت قوة من الإخوان السعوديين تبلغ أربعة آلاف مقاتل واحة الجهراء داخل أرض الكويت، فتصدى لهم ألف وخمسمائة مقاتل من الكويتيين، و نشبت معركة القصر الأحمر الذي اتخذه الكويتيون حصنا و قاعدة ، فأبلوا بلاء حسنا في القتال، و كان يرأس القوة الكويتية الشيخ سالم المبارك الصباح أمير الكويت. علم أهالي الكويت بما يجري بالجهراء ووجود اخوانهم من المقاتلين في القصر الأحمر ، فقاموا بتجهيز سفن شراعية و ملؤوها بالذخيرة و الطعام و الرجال ، إضافة إلى نجدات سرية قصدت الجهراء ، و عندما علم الإخوان بأمر المساعدات القادمة من مدينة الكويت أرسلوا الى الشيخ سالم رسلا منهم للمفاوضة بأمر الصلح و تمت الهدنة بين الطرفين.

(٣)أسيري ، عبد الرضا علي ، (٢٠٠٢) . **النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات** ، الكويت ، مطابع الوطن ، ص٣٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشكلت هذه المعركة تحولاً مفصلياً في الحياة السياسية في الكويت ، فبالإضافة لدورها في توحيد الشعب الكويتي تحت حكم الشيخ سالم ، ساهمت هذه المعركة أيضاً في زيادة حالة عدم الرضا عن التفرد في الحكم الذي مارسه الشيخ سالم ومن قبله شقيقه الشيخ جابر ووالده الشيخ مبارك ، فقد رأى أعيان الكويت أن الخسائر الكبيرة التي مني به الشعب الكويتي جراء هذه المعركة والمجازر التي شهدتها هذه المعركة بين أبناء القبائل العربية المتجاورة ، كان بالإمكان تفاديها لو أن الشيخ سالم قد اخذ مشورتهم ، واستقر رأي الأعيان بضرورة أن يكون لهم في المستقبل كلمة في إدارة شؤون بلدهم واتفقوا على أن لا يقبلوا إلا بالحاكم الذي يخضع لقبول تشكيل مجلس استشاري يتكون من بعض أعيان البلد البارزين وتنحصر مهمته في إصلاح شؤون الحكم وتحقيق رغبة الشعب [١] .

وعلى أثر وفاة الشيخ سالم مبارك الصباح في ٢٢ فبراير ١٩٢١ ، اجتمع رجالات الكويت من أعيان وتجار بآل الصباح وابلغوا الحاكم (الشيخ أحمد الجابر) برغبتهم في أن تكون كلمتهم مسموعة لدى الحكومة ، وقد أسفر هذا الاجتماع عن الاتفاق على صياغة وثيقة دستورية تمثلت في "الميثاق" الذي نص في أهم بنوده على أن ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد محدد لإدارة البلاد على أساس العدل والإنصاف ، وتطبيقاً لأحكام هذه الوثيقة الدستورية الأولى في تاريخ الكويت فقد تم تكوين أول مجلس استشاري عام ١٩٢١[٢] .

فقد وافق الشيخ أحمد الجابر على تشكيل المجلس ولكن بالتعيين وليس بالانتخاب ، حيث تم اختيار اثني عشر شخصا تشكل منهم أول مجلس للشورى في الكويت . وكان اختيار أعضاء المجلس على أساس جغرافي، فستة منهم اختيروا من منطقة الشرق ومثلهم من منطقة القبلة. كما

---

(١) أفندي ، عطية حسين ، (١٩٩٣) . الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة (١٩٤٦ – ١٩٦١) ، في ، أحمد الرشيدي (محرر) ، **الكويت من الإمارة إلى الدولة :دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية** ، الكويت ، دار سعاد الصباح ، ص٢٢٤ .

(٢) الحيدر ، فيصل أحمد عثمان ، (١٩٩٥) . **وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت :١٩٢١-١٩٩٢** ، الكويت ، ذات السلاسل ، ص٩-١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختير حمد الصقر رئيسا للمجلس رغم أن الوثيقة نصت على تولي حاكم البلاد الرئاسة . وجاء تشكيل المجلس بمثابة خطوة أوسع نحو الديمقراطية كما نص عليه الميثاق، إذا أنه خلا من أي اسم من أفراد الأسرة الحاكمة، واختير الأعضاء من قبل وجهاء البلاد وليس من قبل الحاكم واستمر المجلس لمدة شهرين، ثم تم حله لخلاف بين أعضائه جعلته أعجز من أن يقوم بالمهام المنوطة به. وبالرغم من ذلك يبقى ذلك المجلس علامة فارقة في المسيرة الديمقراطية في الكويت، فهو أول مجلس منظم للمشاركة في صنع القرار[١] .

المجلس التشريعي عام ١٩٣٨

ورغم حل المجلس الاستشاري لعام ١٩٢١ ، إلا أن المطالبة بالمشاركة والإصلاح الإداري والسياسي من قبل الكويتيين تواصلت ، وشهدت البلاد حركة معارضة قوية عملت على كشف بعض الممارسات الداخلية التي شابها التجاوز والاعتداء على حقوق الإنسان، وسعت إلى تحقيق الإصلاح في مجال العدالة والمجالات الاجتماعية والتعليمية والصحية، وكانت ثمار هذه المطالبات من المعارضة إنشاء مجلس منتخب للبلدية عام ١٩٣٤ ومجلس للمعارف عام ١٩٣٦، وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبه هذان المجلسان، إلا أن الخلافات استحكمت بين أعضاء المجلسين وبعض المعارضين من الخارج من جهة، وبينهم وبين الحكومة من جهة أخرى، مما أدى إلى استقالة المجلسين ، وتزايد حجم المعارضة الوطنية في البلاد [٢] .

وقد قامت طبقة التجار بدور كبير في هذه الحركة الوطنية المعارضة، من خلال نقل بعض مظاهر النظام البرلماني ، والذي بدأ في شكل استيراد للديمقراطية الغربية ، فقد برزت هذه الفئة كنواة للحركة الحديثة بما فيها من مطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية وبالتحديث، بل أن المطالب التي قادت لتكوين المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ والذي قاده التجار لم تخرج عن كونها مطالب تحديثية إصلاحية ، فقد قادت الممارسات السلبية الحكومية إلى موجة من عدم الرضا بين أوساط

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي ، (٢٠٠١) . **مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت** ، الكويت ، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة الكويتي ، ص٢٣-٢٤ .

(٢) أفندي ، الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة (١٩٤٦ – ١٩٦١) ، مرجع سابق ، ص٢٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجار والأعيان والذين حرموا من المشاركة في السلطة وغير راضين عنها، ورغم تقدمهم بالعديد من المطالب الإصلاحية إلا أن الحكومة تجاهلت هذه المطالب [١] .

وفي هذا المجال قامت (الجمعية السرية) والتي سميت بـــ (الكتلة الوطنية) بالخروج إلى النور وإبراز مطالبها بشكل رسمي حيث سلمت الشيخ أحمد الجابر عريضة طالبت فيها بتأكيد حكم الشورى ، وبإنشاء مجلس تشريعي لحكم البلاد ، وقد لقيت المذكرة استجابة من الحاكم الذي قرر إجراء انتخابات بعد عملية فرز لمن لا يحق لهم الانتخاب أو الترشيح ، وحصر حق الانتخاب بالتالي في (١٥٠) عائلة من العائلات الكويتية فقط ، لاختيار أربعة عشر عضوا من عشرين رشحوا أنفسهم لعضوية المجلس التشريعي للعام ١٩٣٨[٢] .

ويشير الدكتور غانم النجار أنه رغم قصر حياة هذا المجلس (ستة أشهر) التي انتهت بحله من قبل الحاكم ومصاحبة ذلك لأحداث مؤسفة لم تشهدها الكويت من قبل ، إلا أن هذه المحاولة التشريعية كانت بالتأكيد أكثر نضجاً من سابقتها عام ١٩٢١ ، حيث كانت أهم خصائصها ارتباطها بعوامل وعناصر خارجية عربية ، ثم كونها قد أثيرت من قبل حركة منظمة جنحت إلى السرية في بعض الفترات، أما الخاصية الأخيرة فهي وجود برنامج إصلاحي متكامل الأبعاد [٣].

وكان من أهم إنجازات المجلس صياغة مشروع القانون الأساسي حيث تم رفعه إلى حاكم البلاد وتوقيعه يوم ٩ يوليو عام ١٩٣٨. وقد أنجز المجلس الكثير بالرغم من عمره القصيرــ ومن أهم الإنجازات التي تسجل لمجلس ١٩٣٨ [٤] :-

---

(١) المزروعي ، محمد سالم عبيد ، (٢٠٠٤) ، **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجـــي منـــذ مطلـــع التسعينات : دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية** ، القاهرة ، دار الفكر الجامعي ، ص٢٢-٢٣.

(٢) أنظر بالتفصيل : جمال ، عبد المحسن يوسف ، (٢٠٠٤) . **المعارضة السياسية في الكويـــت**، الكويـــت ، دار قرطاس ، ص١٠٣-١٠٤

(٣) النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، مرجع سابق ، ص٢٣.

(٤) الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي ، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت ، مرجع سابق ، ص٣٢-٣٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وضع النظام الأساسي وهو أشبه بوثيقة دستورية، ولائحة داخلية للمجلس وقانون انتخاب أعضاء غرفة التجارة والصناعة وإعداد مشروع قانون الجنسية.
- إصلاح القضاء ومحاربة الفساد وإنشاء الدوائر الحكومية.
- توسيع صلاحيات مجلس المعارف للنهوض بالتعليم في البلاد.
- الإشراف على تنظيم الميزانية العامة وإصلاح دائرة المالية.

ويرى خلدون النقيب في كتابه حول صراع القبلية والديمقراطية في الكويت أن هذا المجلس كان مجلساً إصلاحياً من الطراز الأول ونشطاً وفعالاً في إصلاحاته إلى درجة أنه جعل من نفسه ضحية لإنجازاته ، التي كان من أهمها في مجال تنظيم الإدارة في البلاد إدخال التفكير العقلاني للبيروقراطية الحديثة عن طريق إعادة تنظيم البلدية والجمارك والمعارف والمحاكم ، وإنشاء إدارات الصحة ، والشرطة النظامية، وتولى المجلس نفسه صلاحيات محاكم الاستئناف (لعدم وجود فكرة الاستئناف في القضاء في ذلك الوقت) وإنشاء إدارة مالية، ووضع حسابات عامة للواردات والمصروفات ، إذا فصل لأول مرة في الكويت بين ميزانية الحكومة وخزينة الأمير ، بل بين الأمير والدولة [١] .

المجلس التشريعي ١٩٣٩

بعد أربعة أيام تقريباً من حل المجلس التشريعي الأول تم توزيع أكثر من مائة دعوة لبعض المواطنين تدعوهم إلى الاجتماع في صباح اليوم التالي من اجل التداول في أمر الانتخابات للمجلس التشريعي الجديد، وأسفر اللقاء عن الدعوة إلى عقد اجتماع موسع يحضره عدد أكبر من أهل الرأي، ومن بينهم أعضاء المجلس التشريعي السابق الذين لم يكونوا من ضمن المجتمعين ، وتم خلال هذا الاجتماع الموسع التداول في شأن الانتخابات القادمة والاتفاق على توحيد الكلمة وتصفية النفوس

---

(١) النقيب ، خلدون ، (١٩٩٦) . **صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت** ، بيروت : دار الساقي ، ص٣١ ، أنظر أيضاً : نص القانون الأساسي لعام ١٩٣٨ في : أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص٣٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبني وثيقة الدستور التي أقرها الحاكم في عهد المجلس التشريعي الأول ، إضافة إلى الاتفاق على توسيع قاعدة ممثلي الشعب بحيث يصبحون عشرين عضواً [١] .

وتم أجراء الانتخابات التي اشترك فيها (٤٠٠) ناخب، وأسفرت الانتخابات عن فوز (١٢) عضو من المجلس الأول المنحل ، ولكن هذا المجلس لم يحظ بالاختصاصات نفسها التي حظي بها المجلس الأول ، حيث قدم الحاكم مشروع دستور جديد للمجلس تضمن إلغاء الدستور القديم (الوثيقة الأساسية) وإثبات حق الحاكم في الاعتراض على قرارات المجلس مما أدى إلى تحويل المجلس من سلطة تشريعية إلى مجرد مجلس استشاري ، بينما تمسك الأعضاء بحقهم في إعداد دستور جديد يحتفظ باختصاصات المجلس نفسها حسب الدستور القديم . ولم يحظ مشروع الحاكم المقترح بتأييد من الأعضاء ، مما دفعه إلى التفكير الجدي في حل المجلس نهائياً ، وفي ٧ مارس ١٩٣٩ ، أعلن الحاكم حل المجلس [٢].

وتلا هذه الأحداث هدوءاً سياسياً واضحاً في الكويت ، وكانت القنوات الوحيدة المتاحة لشيء من المشاركة السياسية هي بعض المجالس المتخصصة ، والتي كان يتقرر أن يجيء بعضها منتخباً من قبل الحكومة وإعادة الانتخاب حيناً ، ويتم استبدالها بأعضاء يفرضهم الحاكم حيناً آخر . وعموماً امتدت هذه الفترة من الهدوء بشكل أو بآخر حتى وفاة الشيخ احمد الجابر حاكم الكويت عام ١٩٥٠ وتولي الحكم بعده ابن عمه الشيخ عبد الله السالم في نفس العام [٣].

وشهد عهد الشيخ عبد الله السالم (١٩٥٠-١٩٦٥) وخصوصاً خلال الخمسينات وحتى استقلال الكويت عام ١٩٦١ ، محاولات للتنظيم الإداري والسياسي وذلك بإيجاد بعض الهيئات واللجان التي تقاسمت السلطة ، حيث شكل المجلس الأعلى – كما ذكرنا في المطلب السابق – عام

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي ، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت ، مرجع سابق ، ص٣٦ .
(٢) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص١٢٢ .
(٣) النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، مرجع سابق ، ص٣٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٥٦ من رؤساء الدوائر الحكومية ، وقد عني هذا المجلس بالسياسة العام للبلاد ، والقضايا الرئيسية كإقرار القوانين والمصادقة على الأنظمة والموافقة على الميزانية [١].

وقد شهدت الكويت خلال الخمسينات كغيرها من الدول العربية درجة عالية من التسييس الشعبي مع المد القومي الذي شهدته هذه الفترة ، فكان لا بد أن يصطدم هذا المد القومي بالتركيبة التقليدية المحافظة التي تهيمن عليها الأسرة الحاكمة بشكل مطلق [٢].

وقد جاء الاصطدام الأول عام ١٩٥٤ بعد أن حاول الشيخ عبد الله السالم كسر الجمود الذي أصاب العملية السياسية عام ١٩٥٢ بدعوته لـــ (١٥٠٠) ناخب كويتي لانتخاب أربعة مجالس هي البلدية والصحة والمعارف والأوقاف ويتكون كل مجلس من ١٢ عضواً وعلى رأسه أحد الشيوخ وتكون مدته عامين ، وما أن انقضت الولاية الأولى لهذه المجالس حتى تفجر الصراع بين رئيس المجلس البلدي (الشيخ فهد السالم) وأعضاء المجلس ، وامتد هذا الصراع إلى المجالس الأخرى التي استقالت جميعها . وجاء الاصطدام الثاني عام ١٩٥٦ المتمثل بالقمع الجسدي لمظاهرات التأييد لعبد الناصر في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر ، ووصلت المواجهة ذروتها في فبراير ١٩٥٩ بإغلاق جميع الأندية والصحف والمجلات ، وقد جاء في بيان الأمير عبد الله السالم الذي قضى بهذه الإجراءات ، بأن الحرية والديمقراطية قد استغلتا أسوء استغلال لدرجة التطاول على ذات الأمير ، وبذلك بدأت الأزمة السياسية الثالثة في البلاد والتي استمرت حتى إعلان الاستقلال عام ١٩٦١ [٣].

---

(١) المزروعي ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص٤١.

(٢) النقيب ، صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت ، مرجع سابق ، ص٣٦ . جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، مرجع سابق ، ص١١٦ .

(٣) النقيب ، صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت ، مرجع سابق ، ص٣٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

نشأة مجلس الأمة الكويتي وتطوره ١٩٦١-٢٠٠٥

جاء استقلال الكويت عام ١٩٦١ ليحمل معه عودة الحياة السياسية للبلاد وعلى أساس دستوري متين ، تمثل في إقرار الدستور الكويتي الذي أسس لمسيرة البلاد السياسية في مرحلة الاستقلال . ففي ٢٦ أغسطس ١٩٦١ صدر مرسوم أميري تم بموجبه إنشاء هيئة تتولى بالاشتراك مع المجلس الأعلى إعداد قانون لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي ، حيث قسمت الكويت إلى عشر دوائر انتخابية ، وينتخب عن كل دائرة نائبان فضلاً عن الوزراء بحكم وظائفهم، وقد جرت الانتخابات في ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ ، وكان المجلس التأسيسي مكوناً من نوعين من الأعضاء[١] :

- أعضاء منتخبون بالاقتراع السري المباشر وعددهم عشرون عضواً .
- أعضاء بحكم وظائفهم وهم الوزراء .

وبالرغم من أن المجلس التأسيسي أنيطت به مهمة وضع مشروع الدستور ، إلا أنه لم ينفرد بذلك ، حيث أن الأمير يشاركه في هذا الاختصاص [٢] .

وقد أقر المجلس الدستور الذي صدر في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ ، والذي نصت مادته السادسة على : " أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً ، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور" [٣] .

وهكذا فقد تشكل مجلس الأمة الأول الذي جاء على أثر الاستقلال وانتهاء المجلس التأسيسي من وضع الدستور ، حيث أجريت أول انتخابات نيابية في تاريخ الكويت ، وتم انتخاب (٥٠) عضو وذلك في ٢٣ يناير ١٩٦٣ . وسيحاول هذا المبحث إلقاء الضوء على نشأة مجلس الأمة الكويتي وتطوره منذ الاستقلال وحتى المجلس العاشر الذي بدأ فصله التشريعي في يوليو عام ٢٠٠٣ وذلك من خلال الترتيب التالي :

---

(١) الديين ، احمد علي ، (١٩٩٩) . **ولادة دستور الكويت** ، (ط٢) ، الكويت ، دار قرطاس للنشر ، ص٩ .
(٢) الطبطبائي ، النظام الدستوري في الكويت : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص٣٢٩ .
(٣) دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس التأسيسي (١٩٦١)

جاء تأسيس هذا المجلس – كما ذكرنا – في ظرف استثنائي وانتقالي في الحياة السياسية الكويتية ، حيث كانت الخطوة الأولى في طريق تحول الكويت بعد الاستقلال إلى نظام ملكي دستوري هي إعداد وإصدار دستور خاص بالبلاد ، ومن أجل ذلك تم استقدام بعض الخبرات المصرية والعربية المعروفة في القانون الدستوري لإعداد مسودة الدستور ، كما تقرر أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي انتخاباً عاماً حراً ، يكون غرضه الرئيسي مناقشة مسودة الدستور وإجراء ما يرى من تعديلات عليها ، وحالما ينهي المجلس التأسيسي من مهمته سيقوم بعرض نسخة الدستور المعدلة على الحاكم لاعتمادها وحالما يقرها فإن تلك النسخة تصبح دستور الكويت [١].

وهكذا تمت الدعوة لانتخاب عشرين عضواً للمجلس التأسيسي ، بعد الإعلان عن إنشاء المجلس وتعيين هيئة تنظيم تتولى وضع مشروع قانون لانتخاب أعضاءه ، وأجريت انتخابات عامة للمجلس في ديسمبر ١٩٦١ ، بحيث قسمت الكويت إلى عشر دوائر ، ينتخب من كل دائرة نائبان ، وتنافس فيها ٧٣ مرشحاً [٢] .

وأقر المجلس التأسيسي الدستور الكويتي في نوفمبر ١٩٦٢ ، وقد أعتمده الأمير كما قدم إليه في ١٢ نوفمبر ١٩٦٢ وبدون أي تعديلات ، وخلال هذه الفترة الانتقالية كانت الحكومة مشكلة من أفراد الأسرة الحاكمة وثلاثة وزراء من التجار المنتخبين للمجلس التأسيسي ، وقد وصف هذا المجلس بأنه أقوى واقدر مجلس مر على الكويت على الإطلاق نظراً لقوة الشخصيات السياسية التي شاركت به، إضافة للقوة والهيمنة التي كان يتمتع بها التجار الذي شاركو في المجلس[٣].

وبذلك أنجز المجلس مهمته التي أنشأ من أجلها وفسح المجال لبدأ الفصول التشريعية لمجلس الأمة الكويتي ابتداءً من مجلس الأمة الأول عام ١٩٦٣ .

---

(١) النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، مرجع سابق ، صص٧١.

(٢) إدارة الإعلام ، مجلس الأمة : تاريخ وإنجازات ، الأمانة العامة بمجلس الأمة الكويتي ، الكويت ، ص١٩ .

(٣) النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، مرجع سابق ، ص٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة الأول (١٩٦٣)

أجريت الانتخابات في ٢٣ يناير لاختيار أول مجلس نيابي يطبق مبادئ الدستور الجديد وتألف المجلس من (٥٠) عضوا يمثلون (١٠) مناطق انتخابية بمعدل (٥) أعضاء لكل منطقة ، وبلغ عدد المرشحين (٢٠٥) مرشحاً ، بينما بلغ عدد الناخبين (١٦,٨٨٩) ناخباً [١] ، وقد جاءت النتائج ممثلة لقطاعات أوسع من المجتمع الكويتي أكثر ما كان عليه الوضع في المجلس التأسيسي، حيث تشكلت المجموعات الرئيسية داخل المجلس على النحو التالي [٢]:

١- أفراد الأسرة الحاكمة الذي أصبحوا أعضاء في المجلس بسبب تعيينهم كوزراء .

٢- الفئة التجارية والتي تقلصت قوتها عما كان عليه الوضع في المجلس التأسيسي ، إلا أنهم استمروا في لعب دور أساسي ورئيسي ، وقد شكلوا بصورة عامة مجموعة متجانسة في توجهها العام ، باستثناء فئة صغيرة والتي ارتبطت بمجاميع أخرى داخل المجلس .

٣- المهنيون والطبقة الوسطى والتي يمكن تقسيمها إلى :

- الناشطون سياسياً وهم بشكل عام قوميون عرب وقد اكسبهم نشاطهم المتميز والمنظم قدرة على التحرك داخل المجلس مع وضوح الهدف .
- مجموعة غير محددة الأهداف وغير واضحة المعالم السياسية ، وهم منقسمون كمجموعة إما إلى عناصر مؤيدة للحكومة ، أو عناصر مؤيدة للقوميين العرب بشكل عام ، أو عناصر مرتبطة بشكل مباشر بأحد أفراد الأسرة الحاكمة ، والذي قد لا تلتقي مصالحه بعض الأحيان مع مصالح الحكومة ، أو عناصر تمثل تجمعات عرقية ، أو طائفية ، أو قبلية بشكل غير مؤطر .

ولكن هذا المجلس واجه العديد من المشاكل التي حالت دون سير فصله التشريعي حتى نهايته ، فمع بدأ أعمال هذا المجلس تشكلت أول وزارة دستورية في البلاد في فبراير ١٩٦٣ ، ولم

---

(١)إدارة الإعلام ، مجلس الأمة : تاريخ وإنجازات ، الأمانة العامة بمجلس الأمة الكويتي ، مرجع سابق ، ص٢٧ .

(٢) النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، مرجع سابق ، ص٨٠-٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلبث بالحكم إلا سنة وثمانية أشهر بسبب تقديم عدد من الوزراء استقالتهم ، وأعيد تشكيل الوزارة الثالثة في ٦ ديسمبر ١٩٦٤ ،ولكنها لم تلبث أن استقالت بعد عدة أسابيع ، لأنها لم تستطع أداء القسم الدستوري ، وبذلك بدأت أول أزمة سياسية في عهد الدستور ورابع أزمة سياسية رئيسية تمر بها الكويت في التاريخ المعاصر [١].

وجاءت استقالة هذه الوزارة كنتيجة لاعتراض التكتل القومي في مجلس الأمة على تشكيلها ، كون غالبيتها من التجار ، وهذا ما يتعارض مع الدستور حسب وجهة نظرهم ، إذ لا يجوز الجمع بين التجارة والعمل الحكومي ، واستقال رئيس مجلس الأمة بسبب عدم تجاوب النواب مع طلبه إكمال النصاب القانوني في المجلس ، كما شهدت نهاية عام ١٩٦٥ تقديم (٨) نواب من القوميين العرب وأنصارهم استقالاتهم عندما اعترضوا على القرارات التي أصدرها المجلس ، والتي تحد من الحريات والحقوق العامة سواء في مجالات مشاركة الموظفين في العمل السياسي أو تشكيل الجمعيات أو الأندية الرياضية ، وجرت انتخابات فرعية تكميلية في فبراير ١٩٦٦ لاختيار بديلين لهم [٢] .

وأنهى المجلس جلسته الختامية في الثالث من يناير عام ١٩٦٧ ، وانتهت أعماله في ٢٨ يناير ١٩٦٧ ، وانتهى بذلك الفصل التشريعي الأول ، وبدأ بعدها الاستعداد لانتخابات الفصل التشريعي الثاني [٣] .

مجلس الأمة الثاني (١٩٦٧)

تمت انتخابات هذا المجلس في يناير ١٩٦٧ ، ووصل عدد المرشحين إلى (٢٢٢) مرشحاً ، بينما أرتفع عدد الناخبين إلى (٢٦,٧٩٦) ناخباً ، وشارك في التصويت (١٧,٥٩٠) ناخباً بنسبة (٦٥,٦%) من أجمالي المسجلين في جداول الانتخاب . ولقبت هذه الانتخابات بـ (سنة التزوير)

---

(١)النقيب ، صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت ، مرجع سابق ، ص٣٧-٣٨.

(٢) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص١٣١.

(٣) المرجع السابق ، ص٣٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظراً لتجاوزات الحكومة وتدخلها في عملية التصويت وفرز الأصوات ونقل صناديق الاقتراع لضمان مجلس مؤازر ومؤيد لمواقفها [١].

وقد كانت المخاوف من تدخل الحكومة في الانتخابات الجديدة قد بدأت تظهر حتى قبل انتهاء أعمال مجلس الأمة الأول ، حيث يشير الدكتور غانم النجار إلى أن هذا التوجه المعادي للديمقراطية قد بدأ مع حل المجلس البلدي في مايو ١٩٦٦، الذي دل على أن القوى المناهضة للديمقراطية قد استعادت قوتها وبدأت بتنظيم صفوفها من جديد ، وظهر خط جديد يقوم على أساس إفراغ المؤسسات الديمقراطية من محتواها عن طريق إيصال عناصر دون المستوى لها ، فإن لم يتيسر لها ذلك ، فليس هناك مانع من التدخل المباشر لمنع وصول العناصر التي يعتقد بخطورتها [٢] .

وقد تدخلت الحكومة فعلا بشكل علني وسافر كما ورد في البيانات اللاحقة ، فضمنت نتيجة الانتخابات لمصلحتها ، وفي ٢٧ يناير ١٩٦٧ وقع ٣٨ مرشحاً ، من ضمنهم بعض الفائزين في الانتخابات بياناً يشجبون فيه تلاعب الحكومة بنتيجة الانتخابات ، وقد تضامن مع هؤلاء أحد الوزراء ومعظم الجمعيات المهنية والنوادي والنقابات ، وبذلك دخلت البلاد في أزمة دستورية سياسية جديدة [٣].

حيث قاطع سبعة من الأعضاء الفائزين انعقاد جلسات مجلس الأمة الجديد ، بسبب اعتراضهم على دور الحكومة في وقوع التزوير ، واعتبروا بحكم اللائحة الداخلية لمجلس الأمة مستقيلين من مناصبهم اعتباراً من ٤ أبريل ١٩٦٧ ، وجرت انتخابات تكميلية بتاريخ ١٠ مايو ١٩٦٧ لاختيار (٧) أعضاء جدد بديلين للمستقيلين . واستمر هذا المجلس بأعماله حتى جلسته الختامية في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٠، وانتهى الفصل التشريعي الثاني بتاريخ ٦ فبراير عام ١٩٧١[٤].

---

(١) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص١٣١.

(٢) النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، مرجع سابق ، ص٨٦.

(٣)النقيب ، صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت ، مرجع سابق ، ص٣٨ .

(٤) إدارة الإعلام ، مجلس الأمة : تاريخ وإنجازات ، الأمانة العامة بمجلس الأمة الكويتي ، مرجع سابق، ص٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة الثالث (١٩٧١)

أجريت انتخابات مجلس الأمة الثالث في ٢٣ يناير ١٩٧١ ، وشهدت هذه الانتخابات تدني إعداد المرشحين إلى (١٨٣) بينما ارتفع عدد الناخبين إلى (٤٠,٢٤٦) ناخباً ، وشارك في التصويت حوالي (٢٠,٧٨٥) ناخباً بنسبة متدنية تصل إلى (٥١,٦%) من مجموع الناخبين ، ويعبر ذلك عن عدم الرضا من تدخل الحكومة في الانتخابات السابقة والتخوف من إجراء مماثل لما حدث عام ١٩٦٧. واعتبرت الانتخابات ساخنة نسبياً نظراً لظهور تكتلات في جميع القوائم الانتخابية في المناطق المختلفة، وكان يمثلها شخصيات سياسية معروفة وتقليدية في المجتمع الكويتي ، بينما القوائم الفردية يمثلها المستقلون ، وبدأ ظهور وجوه شابة في المناطق الخارجية ، ولكن التصويت استمر مبنياً على معيار المعارف والصداقات والوسطاء [١] .

وجاءت أحداث الفصل التشريعي الثالث بدون إشكاليات رئيسية تذكر ، فعلى الرغم من أن أغلبية الأعضاء كانوا مؤيدين للحكومة ، إلا أن المعارضة استطاعت (بالتعاون مع بعض الأعضاء المستقلين) أن تثير بشكل جيد مجموعة من القضايا الأساسية والهامة . وقد استفادت المعارضة من كون جلسات المجلس يتم نقلها بالكامل في الصحف اليومية باليوم التالي لانعقاد الجلسة مباشرة ، حيث تم استخدام تلك الوسيلة الإعلامية الحيوية للضغط على الحكومة في العديد من القضايا [٢].

واستمر هذا المجلس حتى نهاية فصله التشريعي عام ١٩٧٥ ، فقد عقد جلسته الختامية في ٨ يناير عام ١٩٧٥ ، وأنهى أعماله بتاريخ ٩ فبراير ١٩٧٥ بعد أن أتم جميع أدوار انعقاده وبعد أن أنجز العديد من الأعمال واقر العديد من القوانين .

---

(١)أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص١٣١.

(٢) النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، مرجع سابق ، ص٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة الرابع (١٩٧٥)

ويعتبر هذا المجلس نقطة تحول في تاريخ مجلس الأمة ، حيث كان المجلس الدستوري الأول الذي لا ينهي فصله التشريعي كاملاً ، فقد تم حل هذا المجلس بعد قرابة عام ونصف من بدأ أعماله بأمر أميري ، وذلك في ٢٩ أغسطس عام ١٩٧٦ [١].

وقد جرت الانتخابات لهذا المجلس في ٢٧ يناير عام ١٩٧٥ وشهد ارتفاعاً في أعداد المرشحين الذين بلغوا (٣٧٥) مرشحاً ، وازداد عدد الناخبين إلى (٥٢,٩٩٣) شخصاً ، ووصل عدد المقترعين إلى (٣١,٨٤٨) ناخباً ، وقد فاز (٢١) عضواً جديداً في الانتخابات ، بينما أعيد انتخاب (٢٩) عضواً سابقاً ، واعتبرت هذه الانتخابات بداية ظاهرة نقل الأصوات بين المناطق الانتخابية المختلفة لصالح جماعات وفئات عرقية ومذهبية وفكرية [٢] .

وجاء حل هذا المجلس – كما ذكرنا– ليكون أول حل لمجلس دستوري وثاني حل لمجلس تشريعي منتخب منذ عام ١٩٣٨ [٣] ، مما أدخل البلاد في أزمة دستورية جديدة تزامنت مع أزمة سياسية عامة وتلازمت معها لتشكل الأزمة الأكبر والأخطر والأكثر جدية مما سبقها من أزمات سياسية في الكويت . والسبب في تفاقم الأزمة هو أن عدداً من الإجراءات المخلة بالحريات العامة التي كفلها الدستور تبعت حل مجلس الأمة مباشرة ، ومن هذه الإجراءات إعادة العمل بالمادة (٣٥) مكرر من قانون الصحافة والتي يستطيع بموجبها وزير الإعلام تعطيل الصحف والمجلات ، وكذلك مراسيم تحد من حرية التجمعات في الأماكن العامة ، كما حلت الحكومة مجالس إدارات الجمعيات والنوادي والاتحادات المهنية المنتخبة انتخاباً شرعياً ، كما أعلنت الحكومة عن عزمها تعديل الدستور بما يتناسب وأساليب حكم وإدارة اقرب ما تكون إلى الحكم المطلق ، وبدت الكويت وكأنها عادت إلى أجواء أزمة عام ١٩٥٩ [٤].

---

(١) النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، مرجع سابق ، ص٩٩.

(٢) النفيسي ، عبد الله ، (١٩٧٨) . **الكويت : الرأي الآخر** ، لندن ، دار طه للنشر ، ١٩٧٨ ، ص٧٤ .

(٣) الظفيري ، بندر عايد ، (٢٠٠٤) ، **من يصنع من ؟** ، الكويت ، دار قرطاس ، ص ٧٨.

(٤) النقيب ، صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت ، مرجع سابق ، ص٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة الخامس (١٩٨١)

تمت انتخابات المجلس التشريعي الخامس في ١٩٨١/٢/٢٣م بعد غياب للمشاركة السياسية دام أكثر من أربع سنوات، وتغيير في المناطق الانتخابية إلى (٢٥) منطقة تختار كل منها عضوين اثنين لتمثيلهم حسب المرسوم رقم ١٩٨٠/٩٩م ، لتأكيد التمثيل النسبي الحقيقي للناخبين نتيجة لانتقال المواطنين من مناطق قديمة إلى مناطق جديدة . وتدنى عدد الناخبين المسجلين في كشف الانتخابات إلى (٤١,٩٥٣) ناخباً ، حيث أعيد تسجيل كل ناخب كويتي ، بينما ارتفع عدد المرشحين (٤٤٧) مرشحاً يمثلون المجموعات التقليدية والمجموعات الإسلامية ، ووصلت أعداد المقترعين إلى (٣٧,٦٨٩) ، ووصل إلى المجلس (٢٦) عضواً جديداً ، بينما أعيد انتخاب (٢٤) عضواً قديماً ، وبرزت التكتلات السياسية بشكل واضح ، ووصل إلى المجلس فئات مؤيدة للحكومة . وتجلت في هذه الانتخابات ظاهرة الانتخابات الفرعية ، وبهذا الأسلوب الأخير حاولت التجمعات المختلفة ، قبلية أو طائفية ، إجراء انتخابات تصفية أولية للمحافظة على مصالحها و"نقائها" بهدف منع الكفاءات والجماعات المنافسة من الوصول إلى المجلس النيابي . إضافة إلى عدم مواكبة التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، مما ساهم في تعميق الانقسامات الطائفية والقبلية داخل المجتمع الكويتي[١].

وجاءت نتائج هذه الانتخابات لصالح الحكومة ، وكانت مدعاة لرضاها عن الأسلوب الذي انتهجته خلال الانتخابات والتكتيك الفعال الذي استخدمته ، فقد خسر جميع عناصر المعارضة الرئيسية الانتخابات ، كما فاز العديد من العناصر المؤيدة للحكومة ، كما فاز لأول مرة عناصر من المجموعات الإسلامية . وبدأ هذا المجلس فصله التشريعي بتاريخ ٩ مارس ١٩٨١ ، وأكمل فصله التشريعي بعقد جلسته الختامية بتاريخ ١٩ يناير ١٩٨٥ [٢].

---

(١) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص١٣٢.

(٢) النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، مرجع سابق ، ص١٠٧ ، ص١١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة السادس (١٩٨٥)

جرت انتخابات مجلس الأمة لهذا الفصل التشريعي في ٢٠ فبراير ١٩٨٥ في جو من الحرية والانفتاح السياسي ، ووصل عدد المرشحين إلى (٢٣١) مرشحاً ، وارتفع عدد الناخبين المسجلين إلى (٥٦,٤٤٨) . وصوت في هذه الانتخابات (٤٨,٣٦٨) ناخباً ، وبرزت في هذه الانتخابات خمسة تيارات سياسية عامة : التيار القبلي ، التيار الإسلامي (الإخوان المسلمين " جمعية الإصلاح الاجتماعي ") ، والتيار السياسي المعاصر بشقيه "التجمع الديمقراطي" و"التجمع الوطني" وتيار المستقلين ومجموعة التجار (٥٦) [١] .

إلا أن هذا المجلس سرعان ما اصطدم بالحكومة نتيجة لمحاولته التعامل مع معطيات الحرب العراقية الإيرانية ، حيث كان المجلس يرى أن البلاد وسط أجواء ملتهبة لا يمكن تجاهلها ويجب التفاعل معها وفق استحقاقها ودور المجلس السياسي ، الأمر الذي لم يرق للحكومة التي رأت أن من واجبها الوطني حماية البلد من خطر يحيق بها ومصدره أصبح المجلس نفسه ، فجاء قرار حل المجلس في يوليو ١٩٨٦ كإجراء حكومي يضمن ذلك [٢].

المجلس الوطني (١٩٩٠)

استمر حل مجلس الأمة رغم وجود تحركات شعبية منظمة كبيرة شهدتها الكويت لأول مرة في تاريخها السياسي الحديث ، وكاستجابة لتزايد المطالب الشعبية أعلن الأمير في أبريل ١٩٩٠ عن تشكيل المجلس الوطني على أن يتكون من خمسين عضواً منتخباً وخمسة وعشرين عضواً يتم تعيينهم من قبل الأمير وذلك ليحل محل مجلس الأمة . وكان للمجلس اختصاصات استشارية وبدون أية صلاحيات تشريعية ، وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض للمجلس الجديد ، ورغم مشاركة البعض فيه ، إلا أن فئة عريضة من المنضمين لتلك التيارات السياسية رأوا في ذلك تراجعاً عن دستور عام ١٩٦٢، ونظموا مقاطعة الانتخابات التي تمت بالفعل ، وقد تعاملت الحكومة مع المعارضة بشدة ، حيث اعتقلت العديد من عناصرها [٣] .

---

(١) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص١٣٣.

(٢)الظفيري ، من يصنع من ؟ ، مرجع سابق ، ص١٧٤.

(٣) **Kuwaitis demand democracy,** U.S. News & World Report; 7/22/91, Vol. 111, Issue 4, p9.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاء في المادة الأولى من الأمر الأميري القاضي بإنشاء المجلس الوطني ما يحدد مهمة المجلس في: " دراسة السلبيات التي حالت دون استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، واقتراح القواعد والضوابط التي تكفل المحافظة على وحدة الوطن واستقراره ، متفقاً في ذلك مع روح الشريعة الإسلامية الغراء ، وتأصيلاً لمبدأ الأسرة الواحدة في الكويت " [١].

ولم يستمر هذا المجلس أكثر من ثلاثة وعشرين يوماً ، فقد جاء الغزو العراقي صباح الثاني من أغسطس ليضع الكويت تحت احتلال غاشم استمر حتى فبراير ١٩٩١ [٢] .

مجلس الأمة السابع (١٩٩٢)

أجريت الانتخابات النيابية الكويتية في الخامس من أكتوبر ١٩٩٢ وقد اتسمت بأهمية خاصة على الصعيدين الوطني والإقليمي حيث وضع إجراؤها نهاية إيجابية لمطلب سياسي ملح منذ نهاية عام ١٩٨٩، وأعطى زخماً قوياً لمطالب الإصلاحات السياسية في بلدان الخليج ، فقد جاءت هذه الانتخابات بعد غياب لمدة ست سنوات وبعد تحرير البلاد من الغزو العراقي وتجربة المجلس الوطني المريرة والمطالبة الشعبية العارمة بعودة الحياة النيابية الكاملة ، ودعوة التجمعات السياسية لبرامج ورؤى سياسية محددة لإعادة بناء الكويت [٣] ، وكانت البيئة السياسية مختلفة تماماً عما قبل التحرير من حيث طبيعة العمل السياسي ، أو التفاعلات الداخلية ، وابتعاد الحكومة عن التدخل في الانتخابات ، والاهتمام الدولي بمجريات التطور السياسي في الكويت ، والمتغيرات الإقليمية المختلفة [٤] . وكان عدد المرشحين لهذه الانتخابات قد وصل إلى ٢٧٨ مرشحاً ، بينما أرتفع عدد الناخبين إلى (٨١,٤٤٠) ناخباً ، وشارك في التصويت (٦٧,٧٢٤) ناخباً، بنسبة بلغت (٨٣%) [٥] .

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي ، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت ، مرجع سابق ، ص٩٧.

(٢) Kramer, M., (1990) **Toward a new Kuwait,** Time; 12/24/90, Vol. 136 Issue 27.

(٣) الشايجي ، عبد الرزاق ، (١٩٩٢) . انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع أكتوبر ١٩٩٢، تحليل ونتائج ، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، عدد (٧٢) ، ص٢٤ . أنظر أيضاً:

- Tetreault, Mary Ann ,. (1995) **Patterns of Culture and Democratization in Kuwait,** Studies in Comparative International Development; Summer95, Vol. 30 Issue 2, p28.

(٤) المديرس ، فلاح ، (١٩٩٣) . التجمعات السياسية الكويتية : مرحلة ما بعد التحرير ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١١٤) ، ص٤٥ .

(٥) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص١٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأسفرت الانتخابات عن بروز ظاهرتين جديدتين هما سقوط من يسمون بنواب الخدمات ، فضلاً عن تغلغل ونجاح التيارات الإسلامية في المناطق الخارجية ، والتي كانت حكراً على الفئات التقليدية القبلية . من خلال دعم مرشحين قبليين ذوي توجهات إسلامية أو ضمن كوادر الجماعات الإسلامية المنظمة (الأخوان والسلف) . وأصبحت تركيبة المجلس الجديد : ٢٠ عضواً من مجلس ١٩٨٥م ، ٢٦ عضواً جديداً ، و٤ أعضاء من مجالس سابقة غير مجلس ١٩٨٥ ، وشكلت المناطق الخارجية " البادية " ٢٦ عضواً بينما المناطق الداخلية " الحضرية " ٢٤ عضواً . وكان المجلس الجديد يمثل تحدياً للحكومة في اتجاهين هما التحقيق في مسببات الغزو العراقي للكويت ، وكشف ملابسات التجاوزات المالية منذ حل مجلس الأمة في عام ١٩٨٦، وكانت إحدى نتائج هذه التحقيقات إنشاء لجنة دائمة لحماية الأموال العامة [١] .

مجلس الأمة الثامن (١٩٩٦)

جرت الانتخابات العامة لهذا الفصل في أكتوبر ١٩٩٦ ، وبدأت جلسة الافتتاح بتاريخ ٢٠ أكتوبر ، وأفرزت هذه الانتخابات وجوهاً جديدة وتغيرات جذرية في مجلس الأمة الكويتي ، وبالرغم من ضعف المجلس في مجالات عدة ، لكنه كان قوياً في أدائه التشريعي ، وكان المجلس مندفعاً بالصعوبات الاقتصادية المؤثرة من تدني أسعار البترول وعجز في ميزانية الدولة وفرض ضرائب ورسوم على المواطنين . وتميز المجلس بمحاولات عديدة لاستجواب عدد من الوزراء ، ومن ضمنهم وزير المالية (الشيخ على سالم العلي) ، وكان أداء المجلس ضعيفاً في أدائه العام .

ولم يكمل هذا المجلس مدته الدستورية حيث حصل صدام بين المجلس والحكومة ، أثر استجواب وزير الأوقاف في دور الانعقاد الثالث ، وضاقت الخيارات أمام الحكومة ، واعتبرت نفسها بالكامل معنية بالاستجواب ، وقدمت استقالتها ، وحين وصلت الأمور إلى درجة من التعقيد أقدم الأمير على حل المجلس دستورياً في ٤ مايو ١٩٩٩ ودعا لانتخابات جديدة في ٣ يوليو ١٩٩٩ [٢].

---

(١) المرجع السابق ، ص١٣٥ .

(٢)الظفيري ، من يصنع من ؟ ، مرجع سابق ، ص١٨٧-١٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة التاسع (١٩٩٩)

أجريت انتخابات مجلس الأمة في فصله التشريعي التاسع في موعدها، أي يوم الثالث من يوليو عام ١٩٩٩. وتنافس على مقاعد المجلس ٢٨٨ مرشحاً، فاز منهم بطبيعة الحال خمسون . وقد بلغ عدد الناخبين ١١٢٨٨٢ ناخباً، شارك منهم ٩١١٢٦ ناخباً بنسبة تصويت بلغت ٨١،٧٢%[١].

وقد خرج هذا المجلس بشيء من السخط الشعبي وعدم الرضا عن أدائه ، حيث سجل من المناكفات التي استهلكت الكثير من وقته وطاقاته ، والغياب المتكرر بغية عدم تحقيق النصاب ، وقد بلغ عدد الأسئلة التي وجهها الأعضاء إلى الوزارة (٢٥٦٦) سؤالاً ، ردت الحكومة بالجواب على (٢٢٨٠) منها ، وبقي (٢٨٦) سؤالاً بدون إجابة . وطرح الأعضاء ستة استجوابات بالوزراء ، تم سحب اثنين منها وجرى نقاش أربعة ، وشكل المجلس خمس لجان تحقيق طالت تحصيل المال العام والنفط والمخدرات وشؤون التشريع والقانون [٢].

مجلس الأمة العاشر (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

اكتسبت انتخابات مجلس الأمة العاشر أهمية مضاعفة حيث أتت مواكبة لظروف إقليمية ودولية استثنائية جدا ويكفي القول أنها جاءت بعد ثلاثة أشهر فقط على سقوط النظام العراقي والاحتلال الأمريكي لهذا البلد الذي يمتلك تاريخ من الجوار والصراع مع الكويت . وقد شهدت الانتخابات التي تم أجراؤها في ٥ يوليو ٢٠٠٣ منافسة محمومة بين ٢٤٦ مرشحاً يمثلون خلفيات سياسية واجتماعية وفكرية مختلفة. وشارك في الانتخابات الرجال الكويتيون الذي أتموا الحادية والعشرين. وبلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية ١٣٦٧١٥ شخصا من بين ٨٨٥ ألف كويتي وكويتية (٣٧،٧ بالمائة من السكان) [٣] .

---

(١)أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص١٣٦ .

(٢)الظفيري ، من يصنع من ؟ ، مرجع سابق ، ص١٩٠.

(٣) جريدة القبس الكويتية ، ٢٠٠٣/٧/٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت النتائج الرسمية للانتخابات عدة نتائج منها أن حوالي ٥٠% من النواب السابقين قد فقدوا مقاعدهم، وأن المرشحين الموالين للحكومة وممثلي الحركة السلفية أحرزوا تقدما، في حين حدث تراجع طفيف في عدد النواب الشيعة وممثلي الحركة الدستورية الإسلامية، وكانت النتيجة الأبرز هي تلك الهزيمة الكبيرة التي مني بها التيار الليبرالي [١] .

وعلى خلفية أزمة سياسية عاشتها الكويت حول نظام الدوائر الانتخابية، وقسمت مجلس الأمة والمجتمع الكويتي إلى اتجاهين متعارضين بشأن هذه القضية، جاء قرار حل مجلس الأمة بالمرسوم الأميري رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٦م، الذي صدر يوم ٢١ مايو ٢٠٠٦م. وتفاقمت الأزمة بعد استقالة وزير الإعلام "أنس الرشيد"، وإصرار ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة المعارضين للحكومة على استجواب رئيس الوزراء الكويتي الشيخ "ناصر المحمد" في سابقة هي الأولى من نوعها في الكويت، وتأزم الموقف داخل المجلس حول عدد الدوائر الانتخابية في القانون الجديد[٢].

وأخيراً يمكن القول أن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قد فرضت معطيات جديدة على الساحة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأثارت العديد من التساؤلات حول واقع ومستقبل التطور السياسي والاجتماعي في هذه الدول، حيث عجلت هذه الحرب بظهور متغيرات وأحداث جديدة أسهمت في بروز فعاليات داخلية ناشطة على الساحة السياسية، وعلى الرغم من تفاوت درجة التغيير السياسي الذي حدث في أعقاب تلك الحرب من دولة لأخرى، إلا أنها جميعا قد شهدت شيئا من التغيير .

---

(١) بورسلي ، خالد ، (٢٠٠٣) . **انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٣م ورياح التغيير** ، مجلة المجتمع ، العـــدد ١٥٥٩ ، ١٢/٧/ ٢٠٠٣ ، ص ١٤.

(٢) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (٢٠٠٦). **حل مجلس الأمة والتجربة الديمقراطية في الكويت**، صـــحيفة أخبار الخليج، العدد ١٠٢٩٧، ٢ يونيو ٢٠٠٦ م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

أجهزة صنع السياسة الخارجية الكويتية

تتعدد الأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار السياسي الخارجي في الكويت ، فمنها الأجهزة الرسمية وغير الرسمية ، ويأتي على رأس الأجهزة الرسمية أمير البلاد ومجلس الوزراء والمؤسسات الحكومية ومجلس الأمة ، أما الأجهزة غير الرسمية فتتكون من مجموعة من الأفراد داخل النظام ، ممن لهم تأثير ملحوظ على قرارات في كل ماله صلة بالسياسة الداخلية والخارجية ، ومن هؤلاء على سبيل المثال ، بعض النخبة من الأمراء ورجال الأعمال وشيوخ القبائل وبعض العلماء .

وتتفاعل هذه النخبة مع النظام بصورة مرنة ولها صوت مسموع ومؤثر بحكم موقعها وعلاقاتها التفاعلية ، ورغم أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة غير الرسمية في صناعة القرار السياسي الخارجي في الكويت ، إلا أن البحث سيسلط الضوء على الأجهزة الرسمية وحسب ، وذلك لأكثر من سبب[١]:

– لكون هذه الأجهزة غير مستقرة ومحددة ، فنشاط أعضائها يرتفع وينخفض وفقا لظروفهم .

– ولكون هناك صعوبة في حصر هذه الأجهزة وتتبعها تحت مسميات جماعات الضغط أو المصالح ، فدورها غالباً ما يكون مخفياً.

– لم تتطرق الدراسات السياسية الأدبية التي تناولت سياسة الكويت الخارجية إلى هذه الأجهزة .

ومهما يكن من أمر ، ستركز هذه الدراسة على الأجهزة الرسمية المسؤولة عن صنع القرار الخارجي الكويتي ، والممثلة في أمير البلاد وولي العهد ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية وأخيراً مجلس الأمة .

---

(١) أسيري ، عبد الرضا علي، **سياسة الكويت الخارجية : قراءة في الماضي ونظرة الى المستقبل** ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتحدد مستويات ومراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية بالمستويات التالية[١]:

- **المستوى الأول** : ويختص به أمير البلاد وولي العهد ، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة ، ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى توجيهات أمير البلاد باعتباره القائد الأعلى للبلاد.

- **المستوى الثاني** : ويختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء ، ويناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية ، واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية الكويتي طرفاً فيها ، ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف الكويت الخارجية تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية .

- **المستوى الثالث** : ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة[٢].

- **المستوى الرابع** : وهو مجلس الأمة – موضوع دراستنا- ، فقد أصبح من اختصاصات هذا المجلس ، ليس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها وحسب ، وإنما التأثير سياسياً والتهديد -في بعض الأحيان- بطرح الثقة في حالة رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أو اتخاذ قرار يرفضه أعضاء مجلس الأمة.

إذاً تداخل السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدولة في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، سواء من حيث إعداد البدائل والاختيار بينها وتنفيذها ومراقبة التنفيذ الدقيق والفعال لهذه القرارات ويطلق على هذه العملية (توزيع الاختصاصات) ، حيث تتولى كل سلطة من السلطتين ، اختصاصات معينة ومحددة في الدستور تشكل الإطار العام لدور هذه السلطة ضمن النظام السياسي للدولة .

---

(١) الصالح ، عثمان عبد الملك ، (١٩٨٩) . **النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت : دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي ، وفي إطاره النظري ، وفي واقعه العملي ووسائل إصلاحه** ، الجزء الأول ، الكويت ، مطابع كويت تايمز ، ص ١٠٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلعب السلطة التنفيذية في الكويت والتي يرأسها الأمير بصفته رئيس الدولة ، صلاحيات عديدة بعضها مستمد من الدستور وبعضها الآخر له جذور عرفية ، ويمارس الأمير صلاحياتها وسلطاته التنفيذية بواسطة مجلس الوزراء والوزراء استناداً للدستور الكويتي الذي ينص أيضاً على أن ذات الأمير مصونة لا تمس[١] .

وسيحاول هذا الفصل تقديم استعراضاً لأهم أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية، من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: أجهزة السلطة التنفيذية

المبحث الثاني: أجهزة السلطة التشريعية (مجلس الأمة)

(١) دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (٥٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

أجهزة السلطة التنفيذية

أولاً : الأمير (رئيس البلاد) .

يختار الأمير رئيس مجلس الوزراء بأمر أميري بعد مشاورات تقليدية مع كبار الشخصيات ورئيس مجلس الأمة وغيرهم، ولكن دون تدخل مجلس الأمة المباشر في هذا القرار ، ويقوم رئيس مجلس الوزراء المعين بترشيح أعضاء الحكومة ، ويصدر مرسوماً بتشكيل الوزارة الجديدة[١] .

ورغم أن الأمير هو في قمة الهرم التنفيذي ، بمعنى على رأس السلطة التنفيذية في أداء أعمالها وواجباتها ، فإن الواقع الدستوري يحدد تولي الأمير سلطاته بواسطة وزراءه ، ويعفيه من المسؤولية السياسية ، ومسؤولية رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الوزارة عن مهامهم ومسؤولياتهم أمام الأمير ، وكذلك أمام السلطة المنتخبة ، وبهذا تعتبر اختصاصات الأمير التنفيذية غير مباشرة وهذا انعكاس للنظام البرلماني[٢].

ويؤكد الدستور الكويتي بأن "الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس" ، و"يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزراءه" ومقتضى هاتين القاعدتين الدستوريتين[٣] :

أولاً : أن الأمير لا يُسأل أمام الشعب أو ممثليه مسؤولية سياسية .

ثانياً : أنه من أجل ذلك فالأمير لا يمارس سلطات بنفسه ، وإنما يمارس السلطات بواسطة وزراءه ، ذلك أن الوزراء هم المسؤولون أمام الشعب وممثليه مسؤولية سياسية .

---

(١) أسيري ، عبد الرضا ، **النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات** ، مرجع سابق ، ص٤٥ .

(٢) دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المواد (٥٩-٦٠).

(٣) الجمل، يحي ، (١٩٧١) . **النظام الدستوري في الكويت : مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة** ، الكويت ، جامعة الكويت ، ص١٩٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختصاصات الأمير :

يمارس أمير الكويت باعتباره رئيس الدولة مجموعة من الاختصاصات المنفردة أهمها[١]:

– أن الأمير هو الذي يزكي ولي العهد – سواء أكان شخص واحد أو اكثر – وبعد موافقة مجلس الأمة وذلك من خلال أمر أميري ، وهذا الأمر يختلف عن المرسوم الذي لا يصدر إلا بناء على عرض السلطة التنفيذية وطلبها وهي التي تتحمل مسئوليته ، في حين أن الأوامر الأميرية يصدرها الأمير وحده ولا تثير مسؤولية سياسية .

– الأمير هو الذي يختار رئيس مجلس الوزراء ولا يكون ذلك إلا بأمر أميري بطبيعة الحال، وهو الذي يعفي رئيس الوزراء من منصبه بأمر أميري أيضاً .

– إذا كان الأصل في حل مجلس الأمة أن يكون بمرسوم (المادة ١٠٧) فإن ثمة حالة يتصور أن يكون الحل فيها بأمر أميري ، تلك هي الحالة المنصوص عليها في المادة (١٠٢) من الدستور ، وهي الحالة التي يتعذر فيها التعاون بين رئيس الوزراء ومجلس الأمة ، فالأمير هنا بصفته رئيساً للدولة يكون حكماً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فله أن يبقى الوزارة ويحل المجلس ، أو أن يقيل الوزارة ويبقي المجلس .

– هناك أيضاً اختصاص خطير يتعلق بأمور الدولة وسياستها يباشره الأمير شخصياً وذلك دون حاجة لأمر أميري أو إلى مرسوم – في بداية الأمر – ذلك الاختصاص هو المنصوص عليه في المادة (٥٨) من الدستور التي تقول "رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة ، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته " .

ويمثل الأمير في نظام الحكم الكويتي رأس الهرم في الدولة ، فهو السلطة العليا والمرجع في كافة الشؤون الأساسية: تنظيمية (تشريعية) أو سياسية أو عسكرية أو إدارية ، ويتعمق هذا الدور عملياً من خلال تولي ولي عهده لمنصب رئيس مجلس الوزراء ، حيث يصبح أكثر قرباً ، بل على

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ١٩٣ – ١٩٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتصال مباشر بالأوضاع والمشاكل المختلفة ، ويمكن له القول الفصل في معظم القرارات والسياسات التي يصدرها من أجل مواجهتها .

وأمير البلاد هو الذي يوجه السياسة الخارجية ، كما أن الأعراف الدولية وأنظمة الدولة أعطت الحق للأمير أن يمثلها أما سائر أشخاص القانون الدولي (الدول والمنظمات الإقليمية والدولية) والتفاوض باسم دولته مع الدول الأخرى والموافقة والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات ، وقد يفوض غيره للقيام بذلك[١].

ثانياً : مجلس الوزراء

يعتبر مجلس الوزراء العصب أو العمود الفقري للحياة السياسية الكويتية ، وهو الأداة التنفيذية التي تمارس الدولة من خلالها مهامها العديدة ، فهو "يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ، ويرسم السياسة العامة للحكومة ، ويتابع تنفيذها ، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية"[٢] .

ويتكون مجلس الوزراء الكويتي (الثاني والعشرون) والذي تشكل في ١٠ يوليو ٢٠٠٦ ، من (١٥) وزيراً[٣] ، ويتبع مجلس الوزراء (٦) مجالس عليا ، كما يوجد (٣٣) مجلساً أو هيئة أو مؤسسة عامة مختلفة ذات شخصية اعتبارية تتبع الوزراء كلا في مجال اختصاصاته[٤].

ويلعب مجلس الوزراء دوراً بارزاً في الشؤون الخارجية للدولة سواء كان الصعيد العربي أو الإسلامي أو الدولي ، وذلك من خلال رسمه للسياسة الخارجية وإقراره للمعاهدات والاتفاقيات

---

(١) الطبطبائي ، عادل ، (١٩٨٥) . **النظام الدستوري في الكويت : دراسة مقارنة ، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت** ، ص ٨٥٤ .

(٢) جمال ، عبد المحسن يوسف ، (٢٠٠٤) . **المعارضة السياسية في الكويت** ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ، ص ٢٥٣ .

(٣) صحيفة القبس الكويتية، ١١ يوليو ٢٠٠٦.

(٤) الصالح ، عثمان عبد الملك ، **النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت : دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي** ، مرجع سابق ، ص٣٢٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية التي تكون الكويت طرفاً فيها . كما أن المجلس يبلور الاتجاهات العامة لسياسة الدولة ويساعد الأمير في إيجاد تصور عام لما يجب أن تكون عليه هذه السياسة ، ويقوم الوزراء في المجلس بالتخطيط والتنظير لسياسة الدولة في مختلف الاتجاهات[١]. ولتنظيم بعض الإجراءات المتعلقة بالقرارات الخاصة بالشؤون الدولية ، فقد وضع المجلس قواعد لتنظيم عقد الاتفاقيات الدولية ، وتتضمن هذه القواعد الإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وأول هذه الإجراءات صدور قرار من المجلس بالموافقة على المعاهدة أو الاتفاقية ثم صدور مرسوم أميري بالتصديق عليها . وهناك عدد من القواعد والإجراءات التي يلزم اتباعها في حالة عزم الحكومة على عقد اتفاقية مع أي طرف من أشخاص القانون الدولي .

اختصاصات مجلس الوزراء

تحدد اختصاصات مجلس الوزراء الكويتي بما يلي[٢]:

– رسم السياسة العامة للحكومة والإشراف على سير العمل في الإدارات الحكومية ، ويتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يقررها مجلس الوزراء .

– إبرام المعاهدات : تقوم السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء أو الوزارة المختصة بدورين: التفاوض وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، أما مرحلة التصديق فإنها تحتاج أحياناً إلى مشاركة مجلس الأمة .

– إصدار اللوائح – سواء التنفيذية أو المستقلة : تقوم السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة بإصدار اللوائح التنفيذية ، وتصدر بمرسوم أو أداة تشريع ثانوي يلي القانون وأدنى من المرسوم ، أما اللوائح المستقلة فتصدر بمرسوم بناء على قانون عام .

---

(١) حسن ، عبد الفتاح ، (١٩٦٨) ، **مبادئ النظام الدستوري في الكويت** ، بيروت ، دار النهضة ، ص ٣٢٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ٢٣٩ – ٣٣٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك اختصاصات أخرى استثنائية تمارس في الظروف غير الاعتيادية ، مثل[١]:

– إعلان الحرب الدفاعية : يعلن الأمير الحرب الدفاعية بمرسوم ، أما الحرب الهجومية فإنها محرمة .

– إعلان الأحكام العرفية : هناك حالات استثنائية تتطلب إعلان الأحكام العرفية مثل تعرض أمن الدولة للخطر ، ووقوع اضطرابات داخلية وغيرها ، وذلك حسب نص قانون الأحكام العرفية ، ويتم ذلك بمرسوم ويعرض على مجلس الأمة كل ثلاثة أشهر .

ويقوم رئيس مجلس الوزراء –بشكل خاص– بالمهام التالية[٢] :

١– ترشيح أعضاء مجلس الوزراء للأمير ، وهذه السلطة غير مطلقة ، وإنما مقيدة بموافقة رئيس الدولة .

٢– رئاسة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين الوزارات والمصالح السياسية المختلفة .

٣– رئاسة المجالس التخصصية المتفرعة عن مجلس الوزراء أو إنابة أحد نواب الرئيس أو الوزير المختص لهذا الأمر .

٤– هو المسؤول عن أعمال الجهاز التنفيذي أمام رئيس الدولة ومجلس الأمة .

ومما لا شك فيه أن السلطة التنفيذية تملك من القوة والنفوذ والهيبة القدر الكبير في المعادلة السياسية ، وهذا مستمد من عنصرين ، أولهما : طبيعة نظام الحكم الذي يلعب فيه رئيس الدولة دوراً واسعاً في حياة البلاد ، وثانيهما : أسلوب توزيع القوى دستورياً ، وهذا يمثل مزيجاً من النظام البرلماني والنظام الرئاسي ، حتى يغدو نظاماً مختلطاً ، وهذا بدوره أطلق يد الحكومة بسلطة واسعة في تخطيط وتنفيذ الكثير من الأمور التي تتعلق بجميع مجالات الحياة دون أن يكون هناك توازن أو حتى تنافس حقيقي بين السلطات .

---

(١) الصالح ، عثمان عبد الملك ، **النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت : دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي** ، مرجع سابق ، ص ٤٤٩ وما بعدها .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : وزارة الخارجية[١]:

تزايد دور وزارة الخارجية الكويتية مع مرور الزمن واستقرار نسبي لدولة المؤسسات في الكويت ، حيث صار تقليداً أن يلتقي أمير البلاد بالسفراء الجدد –في بعض الأحيان– قبل شغل مناصبهم ، بالإضافة إلى إرسال رؤساء الوزارات في الخارجية كمبعوثين للدولة ، والواقع أن دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية يأتي من لحظة قيام القيادة السياسية بتحديد أولوياتها الخارجية عبر ما تتلقاه من جهاز الدبلوماسية وغيره من مدخلات ومعلومات وصياغة بدائل الحركة السياسية ثم يتولى صانع القرار اختيار البدائل وتحديد القرارات التي تلعب الدبلوماسية دوراً بارزاً في تنفيذها بالتعاون والتناغم مع غيرها من أجهزة الدولة بل ومع جهات غير حكومية في تعاظم دور الدبلوماسية الشعبية والثقافية.

ويلعب وزير الخارجية دوراً مؤثراً في صنع السياسة الخارجية الكويتية من خلال تقديم المشورة لصانع القرار وكذلك المعلومات ، وتلعب وزارة الخارجية دوراً بيروقراطياً في صنع تلك السياسة ، وإلى جانب مهمات الوزارة الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية ، فإنها تقوم بإعداد التصورات لما يجب أن تسلكه الكويت ، إلا أن الأمر في النهاية مرهون بموافقة الأمير الذي هو رئيس الدولة بالإضافة إلى رئيس مجلس الوزراء، وبعبارة أخرى فإن وزارة الخارجية الكويتية تقوم بأداء دور استشاري في صنع السياسة الخارجية .

---

(١) أسيري ، عبد الرضا ، **النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات** ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أجهزة السلطة التشريعية (مجلس الأمة)

السلطة التشريعية هي الجهة التي تملك حق سن القانون بمفهومه الشكلي ومضمونه الموضوعي ، وقد أناط الدستور الكويتي طبقاً للمادتين (٢٥) ، (٧٩) الاختصاصات التشريعية بالأمير ومجلس الأمة ، فهما بذلك تعتبران سلطتين مشتركتين ، أي انه يمكن النظر إلى مهام السلطة التشريعية باعتبارها مهام مشتركة ومركبة بين مجلس الأمة ورئيس الدولة (الأمير) ويتم توزيعها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية [١] .

ويتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، ويعد الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم ، ومدة المجلس أربع سنوات ميلادية ويشترط على المرشح لعضويته أن يكون كويتياً بصفة أصيلة ، وأن لا يقل عمره يوم الانتخاب عن ٣٠ سنة ، وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها [٢] .

وتتحدد سلطات ومهام السلطة التشريعية في (٤٣) مادة من مواد الفصل الثالث من الباب الرابع من الدستور الكويتي (٧٩ إلى ١٢٢) ومحور الوظيفة التشريعية هي المادة (٧٩) التي تنص على أنه : "لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة ، وصدق عليه الأمير" [٣] ، مما يفيد بأن القوانين لا تصدر إلا بعد إقرارها من مجلس الأمة وتصديق الأمير عليها . وبهذا يعتبر تشريع القوانين أهم منطلق أو ركيزة أو قاعدة لسلطات ومهام مجلس الأمة . والسلطة التشريعية يشترك فيها رئيس الدولة (الأمير) ومجلس الأمة ، حيث أنها الجهة الأساسية للتشريع وصنع القوانين ، بينما السلطة التنفيذية هي فرع لتطبيق وتنفيذ هذه القوانين ، وبهذا تكون عملية تشريع القوانين جزءاً من

---

(١) حسن ، عبد الفتاح ، (١٩٦٨) ، **مبادئ النظام الدستوري في الكويت** ، بيروت ، دار النهضة ، ص ١٧٩.

(٢) المنيس ، هناء و ربيع ، منيب ، (٢٠٠٠) . **مجلس الأمة : قراءة في الدستور واللائحة** ، الكويت ، إدارة البحوث والدراسات في الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي ، ص٢ .

(٣) دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (٧٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الوطنية ، فقد أيقن واضعو الدستور أن مجلس الأمة كسلطة تمثل الشعب تشارك مشاركة فعلية في رسم السياسة العامة [١] .

ويشير الدكتور يحي الجمل إلى أن الأمير وهو يمارس دوره التشريعي لا يمارس حقاً شخصياً ، وإنما يمارس جزءاً أساسياً من سلطة الحكم في الدولة يتعلق بأخطر جانب من جوانب الحكم وهو التشريع ، وعلى ذلك فهو يمارس دوره في العملية التشريعية بواسطة وزراءه ، وبذلك تنحصر المشاركة في الحقيقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية [٢] .

ويحدد دستور الكويت دور الشراكة التشريعية لرئيس البلاد (الأمير) مع مجلس الأمة كرئيس للجهاز التشريعي، وكمشرع رئيسي في تقديم مشروعات القوانين والتصديق عليها ، ويقوم الأمير بدور الفيصل في حل الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إذا قرر مجلس الأمة عدم إمكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء . كما يقوم بافتتاح أدوار انعقاد مجلس الأمة العادية والدعوة إلى فضها ، ويدعو مجلس الأمة بمرسوم إلى دور انعقاد غير عادي إذا رأى ضرورة لذلك ، ويلقي خطاباً أميرياً سامياً في افتتاح الأدوار المختلفة ، وللأمير الحق المشترك مع مجلس الأمة في اقتراح تنقيح الدستور ، وكذلك الحق في التصديق على تعديل الدستور [٣] .

وتتكون مسؤولية المجلس من ثلاث قنوات : تشريعية ومالية وسياسية، وسنتناولها بالتفصيل التالي :

---

(١) الجاسم ، محمد عبد القادر ، (١٩٩٢) . **الكويت : مثلث الديمقراطية** ، القاهرة ، مطبعة الشروق ، ص ١٢٨ .

(٢) الجمل ، يحي ، (١٩٧١) . **النظام الدستوري في الكويت : مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة** ، الكويت ، جامعة الكويت ، ص ص١٩٩-٢٠٠ .

(٣) دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المواد (٨٨، ٨٩، ١٠٤، ١٧٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : الاختصاص التشريعي

يمر الاختصاص التشريعي لمجلس الأمة بعدة خطوات وهي [١] :

١- الاقتراح

الاقتراح الحكومي والاقتراح البرلماني من طبيعة واحدة ، إلا أن مشروع القانون (اقتراح بقانون) الذي يقترحه أحد الأعضاء ويرفضه مجلس الأمة لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته ولا يوجد مثل هذا القيد بالنسبة للاقتراحات المقدمة (مشروع بقانون) ويحال اقتراح عضو مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية للصياغة القانونية المناسبة ، في حين أن اقتراحات الحكومة لا تعرض على هذه اللجنة بل ترسل مباشرة إلى اللجنة المختصة [٢] . حيث يتم وضعها في الصيغة القانونية من قبل إدارة الفتوى والتشريع التابعة للحكومة ، وقد تكون بعض الاقتراحات المقدمة من المجلس عبارة عن أفكار أو مشاريع غير مدروسة أو غير مترابطة [٣] .

٢- المناقشة والإقرار

الإقرار لا يكون إلا بعد مناقشة عامة ، وفي نهايتها يجري التصويت على المشروع علناً عن طريق رفع اليد ، ولكن هناك حالات يجري أخذ الرأي فيها بطريق المناداة بالأسماء ، وهذه الحالات هي [٤] :

- مشروعات القوانين والمراسيم بقوانين والمعاهدات .
- الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة .

---

(١) الطبطبائي ، عادل ، (١٩٨٥) . **النظام الدستوري في الكويت : دراسة مقارنة ، الكويت ، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع** ، ص ص ٧٩٠ – ٧٩٢ ، الجمل ، النظام الدستوري في الكويت : مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة، مرجع سابق، ص ص ٢٦٧-٢٧٢ ، دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، (الفصل الثالث)، أسيري، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص ص ٧٣-٧٤ .

(٢) دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (١٠٩).

(٣) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٤) الصالح ، عثمان عبد الملك ، (١٩٧٤) . **ميكانيكية العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الكويتي : دراسة نظرية تطبيقية** ، الكويت ، جامعة الكويت ، كلية الحقوق ، ص ص ٧١-٧٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إذ طلبت الحكومة أو الرئيس أو عشرة أعضاء .

٣- إعادة النظر (التصديق) :

إذا صدق الأمير على المشروع بقانون خلال (٣٠) يوماً تكون العملية التشريعية قد استكملت أركانها ، لكن الأمير له أن يصدق أو لا يصدق على المشروع ، وأن يطلب بمرسوم مسبب ، إعادة النظر فيه من قبل مجلس الأمة ، وللمجلس أن يستجيب لما أبدته الحكومة من اعتراضات (الاعتراض التوفيقي) ، ويعدل المشروع في ضوئه ، وله أن يصمم على وجهة نظره الأولى ، ولكن يلزم لذلك أغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، وبذلك يتعين التصديق والإصدار ، وإذا مضت مدة (٣٠) يوماً دون أن يصدق عليه الأمير أو يطلب إعادة النظر فيه يصبح قانوناً ساري المفعول ، ومن ثم يتم إصداره ، ويحق للمجلس إعادة طرحه في الدور التشريعي التالي ، ويحتاج لإقراره أغلبية أعضاء المجلس [١].

٤- المعاهدات :

للمجلس دور أساسي في الموافقة على المعاهدات ، حيث أن "معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلاً لقوانين الكويت السارية يجب لنفاذها أن تصدر بقانون [٢]. وسلطة المجلس وهو ينظر المعاهدات المشار إليها محدودة من حيث التعديل ، فهو إما أن يقبل المعاهدة بالموافقة عليها دون المساس ببنودها أو نصوصها ، أو يرفضها جملة أو يؤجلها مع لفت نظر الحكومة إلى البنود التي جعلته يرفضها أو يؤجلها [٣] .

---

(١) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص٧٤ .

(٢)دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (٧٠).

(٣) اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المواد ١١٥ و١١٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الاختصاص المالي

إضافة للاختصاص التشريعي، فإن معظم سلطات –قوة– مجلس الأمة مستمدة من مهمته في صنع القوانين، أو تشكيل السياسة العامة، ومن أهم اختصاصات مجلس الأمة الرقابة المالية ، وتعتبر بحق أقدم الاختصاصات التي ارتبطت بنشأة وتطور المجالس النيابية[١]، ويمكن تصنيف الاختصاصات المالية على الوجه التالي :

١ – الضرائب:

تستطيع الحكومة أن تقترح إنشاء ضريبة عامة جديدة مقابل خدمة حكومية عامة ، كما تستطيع اقتراح إلغاء ضريبة قائمة ، ويستطيع كل عضو في المجلس أن يقترح الشيء بنفسه ، أما الرسوم وهي المبالغ التي تدفع مقابل خدمة خاصة ، فيمكن إصدارها بناء على قانون [٢] .

٢– القروض

قد تكون الدولة مقترضة ، أو تكون مقرضة ، كما قد تكفل الدولة قرضاً ، والقرض يلقي عبئاً على كاهلها ، بل يلقي أعباء على أجيال قادمة ، ومثل هذا الأمر الخطير لا تستطيع إرادة السلطة التنفيذية الانفراد بتحمله ، ولذلك فهو يحتاج لقانون ، إلا إذا كان القرض من هيئة أو مؤسسة عامة أو أشخاص معنويين ، فيمكن أن يكون القرض والحال هذه بناء على قانون صادر [٣] .

٣– الالتزامات والاحتكارات:

يقصد بالالتزام أن تعهد الدولة إلى أطراف أخرى (شركة محلية أو أجنبية) بإدارة مرفق من المرافق العامة أو استثمار أحد موارد الثروة الوطنية . كما يقصد بالاحتكار أن يعهد لجهة معينة دون غيرها ممارسة نشاط معين لا ينافسها فيه أحد ، وإذا كانت ثروة البلاد تتركز في مورد طبيعي معين ، كما هو الحال في الكويت ، فإن الضرورة تقتضي أن يكون منح الالتزام أو الاحتكار بقانون وليس فقط بناء على القانون الصادر[٤] .

---

(١) الطبطبائي ، النظام الدستوري في الكويت : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص٨٣٧ .

(٢) دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (١٣٤).

(٣)الجمل ، النظام الدستوري في الكويت: مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة، مرجع سابق، ص٢٧٨ .

(٤) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص٧٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- الميزانية

يقصد بالميزانية التقدير التفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة من الزمن وهي عادة سنوية ، والسنة المالية في الكويت تبدأ من أول إبريل وتنتهي آخر مارس من العام التالي (٤/١ حتى ٣/٣١) [١] ، ويفترض أن يتقدم مشروع الميزانية العامة إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل ، ويناقش المجلس الميزانية باباً باباً (وهي تتألف من خمسة أبواب) ، وهناك (٢٨) جهة مختلفة تحت بند الميزانية العام للدولة ، وهناك ميزانيات عامة مستقلة وعددها (١١) مثل (ميزانية الخطوط الجوية الكويتية) وهذه الميزانيات يمكنها أن تحتفظ بوفوراتها للسنة المالية التالية ، بينما الميزانيات العامة الملحقة وعددها (١٢) مثل (ميزانية بلدية الكويت) فترتد وفوراتها لميزانية الدولة العامة [٢] .

٥- الحساب الختامي

من المفروض أن الميزانية الصادرة سيعمل بها خلال سنة مالية وأنه في نهاية السنة المالية لابد وأن يجري نوع من إغلاق الحسابات المتعلقة بتلك السنة ، وإذا كانت الميزانية مجرد تقديرات، فإن مهمة لحساب الختامي أو النهائي هي بيان الحقائق التي وقعت فعلاً خلال السنة المالية المنتهية، ويشتمل على جانبين: الحساب الختامي للإيرادات والحساب الختامي للمصروفات، وقد تم إنشاء ديوان ملحق بمجلس الأمة هو ديوان المحاسبة، مما يضفي نوعاً من الاستقلال عن السلطة التنفيذية، وهو عين الشعب على التصرفات المالية للحكومة ، ويحتاج الحساب الختامي لصدوره إلى قانون ، حيث يناقشه المجلس ثم يبدي ملاحظاته بشأنه وإقراره [٣] .

---

(١) اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المواد ١٥٩ -١٦٨ .

(٢) دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المواد (١٣٩-١٤٨)، الجمل ، النظام الدستوري في الكويت: مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة، مرجع سابق، ص٢٨٨.

(٣)دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (١٤٩)، اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المادة ١٦٩ ، أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص٧٦ ، الجمل ، النظام الدستوري في الكويت: مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة، مرجع سابق، ص ص ٢٨٨-٢٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : السلطة السياسية

الأداة الأخرى التي يباشر المجلس من خلالها ممارسة مهامه هي الأداة السياسية ، ويقصد بها سلطة طرح الأسئلة وطرح الموضوعات للمناقشة والتحقيقات، ليس فقط تجاه عمليات السلطة التنفيذية، وإنما في السياسة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ، وهذا الاختصاص قد يميز فاعلية مجلس عن مجلس آخر ، وقد تؤدي هذه الإجراءات إلى استجواب الوزراء ، ومساءلة السلطة التنفيذية ، وهذه التحقيقات والقنوات تتيح للمجلس إلماماً كاملاً بالقضايا المهمة وتجعله أكثر قدرة على استخدام صلاحياته ، ويمكن للمجلس دعوة الشهود أو طلب الأدلة إلى لجان التحقيق ، على أنه لا بد من الحرص الشديد والحذر في ممارسة هذه السلطات حتى لا تستغل لغايات شخصية أو قد تؤدي إلى اتهام أبرياء أو التشهير بهم دون أدلة أو دون وجه حق [١] .

وهذه الاختصاصات الرقابية والإشرافية تسمى "المهمات السياسية لمجلس الأمة" ، وتشمل هذه حق توجيه السؤال ، وطرح موضوع عام للمناقشة ، وتشكيل لجان التحقيق أو الاستجواب وأخيراً سحب الثقة من أحد الوزراء أو عدم التعاون مع رئيس الوزراء ، وتتلخص الأعمال السياسية في الحقوق التالية [٢] :

١- حق السؤال:

الهدف هو الحصول على معلومات أو بيانات أو استجلاء الحقيقة في أمر غير واضح أو استبانة بعض النقاط المهمة في السياسة الحكومية أو لفت النظر إلى مخالفات حدثت بشأن موضوع ما [٣] ، كما يمكن أن يوجه السؤال إلى رئيس مجلس الوزراء إذا تعلق الأمر بالسياسة العامة للحكومة ، أو لوزير معين إذا كان يتعلق بأمور داخلة في اختصاص وزارته ، وهناك شروط مقيدة

---

(١) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص٧٦ .

(٢) الطبطبائي ، النظام الدستوري في الكويت : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص ص ٧٩٣-٨٣٠ .

(٣) الصالح ، ميكانيكية العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الكويتي ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للسؤال ، كأن يكون موقعاً باسم صاحبه ومكتوباً بوضوح وإيجاز وأن يوجه دون أي تعليق عليه ، ولا يجوز توجيهه إلا من عضو إلى رئيس مجلس الوزراء أو وزير واحد [١] .

٢- طرح موضوع عام للمناقشة:

يحق لمجلس الأمة طرح موضوع عام للمناقشة وطلب توضيح من الحكومة حول هذا الموضوع ، وتبادل الرأي بخصوصه ، ويقدم الطلب بواسطة خمسة أعضاء ، ولا يحق أن يطرح الموضوع عضو واحد ، ويشترك جميع أعضاء المجلس في المناقشة ، كما ويحق للمجلس إبداء الرغبة في المسائل العامة [٢] .

٣- تشكيل لجان التحقيق:

يحق للمجلس في كل زمان أن يؤلف لجان تحقيق أو ينتدب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاصاته ، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم ، ويجب أن يكون طلب إجراء التحقيق مكتوباً وموقعاً عليه من خمسة أعضاء على الأقل ، وأن يكون موضوع التحقيق داخلاً في اختصاصات المجلس الدستورية [٣] .

٤- إبداء الرغبات والآراء:

للمجلس الحق في إبداء الرغبات في المواضيع العامة وإصدار قرارات تجاهها ، وعلى السلطة التنفيذية تلبيتها أو عدم تلبيتها ، حيث أنها ليست إلزامية ، ولكنها تعبر عن رغبة أو رأي مجلس الأمة ، فقد حدد الدستور أن "لمجلس الأمة إبداء رغبات للحكومة في المسائل العامة ، وإن تعذر على الحكومة الأخذ بهذه الرغبات ، وجب أن تبين للمجلس أسباب ذلك ، وللمجلس أن

---

(١)دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (٩٩).

(٢)أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص٧٧ ، دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (١١٢).

(٣) الصالح ، ميكانيكية العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الكويتي ، مرجع سابق ، ص ص ١٣-١٥ ، دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (١١٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة" [١] ، وحددت المواد (١١٧-١٢٠) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تفاصيل حق إبداء الرغبات والآراء ، ويحق لعضو أو أكثر تقديم طلب إبداء الرغبات والآراء .

٥- الاستجواب

ويعني المساءلة ، وهو أقوى الوسائل ، وقد ينتهي إلى توجيه الاتهام إلى من قدم بحقه ، وقد يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء ، أو أي من الوزراء ، ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد (٨) أيام على الأقل من تاريخ تقديمه، ويمكن تقصير المدة في حالة الاستعجال وموافقة الوزير ، ويكون الاستجواب لوزير واحد أو رئيس مجلس الوزراء في كل مرة ، ويجوز تقديم الطلب من عضو واحد ، ولكن ليس أكثر من (٣) أعضاء ويوجه كتابة ، وقد يؤدي الاستجواب إلى طرح الثقة بالوزير ، ولكن قضية طرح الثقة غير واردة بحق رئيس مجلس الوزراء [٢] .

٦- طرح الثقة

وهي مرحلة المحاسبة السياسية، ويقدم بناء على رغبة العضو أو على طلب موقع من (١٠) أعضاء ، ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل (٧) أيام من تقديمه ، ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس عدا الوزراء [٣] ، ويمكن للمجلس إقرار عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، وفي هذه الحالة ، يرفع الأمر للحاكم (رئيس الدولة) لاتخاذ القرار المناسب ، إما بإعفاء رئيس مجلس الوزراء ، أو بحل المجلس ، وإذا قرر المجلس الجديد بعد الحل بالأغلبية ذاتها عدم التعاون مع رئيس الوزراء اعتبر معزولاً من منصبه من تاريخ قرار المجلس[٤].

---

(١)دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (١١٣)، أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص٧٨ .

(٢) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص٧٨ ، دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (١٠٠)، اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢.

(٣)دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (١٠١)، اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المواد ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥.

(٤)دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (١٠٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجنة الشؤون الخارجية

تعتبر لجنة الشؤون الخارجية من اللجان الدائمة في مجلس الأمة ، وتتألف من خمسة أعضاء ينتخب من بينهم رئيس ومقرر في بداية كل دور انعقاد عادي.

ويدخل من ضمن اختصاصات بحث الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها دولة الكويت مع الدول الشقيقة والصديقة مثل اتفاقيات: التعاون القانوني والقضائي وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي والتبادل التجاري، وكذلك دراسة اتفاقيات الانضمام إلى معاهدات دولية أو منظمات عالمية.

كما تقوم اللجنة باستعراض السياسة الخارجية ومناقشة المستجدات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية وتنسيق الخطاب السياسي بالتعاون مع وزارة الخارجية وكافة الجهات المعنية في الدولة .

أهم اختصاصات لجنة الشؤون الخارجية

أولاً: دراسة الموضوعات المحالة إليها وتقديم تقرير عنها إلى رئيس المجلس يلخص عملها ويبين توصياتها ، وذلك في خلال ثلاثة أسابيع من إحالة الموضوع إليها ، ما لم يقرر المجلس غير ذلك (١).

وتقسم الموضوعات المحالة إلى لجنة الشؤون الخارجية على النحو التالي :

١- المراسيم بقوانين المتعلقة بالشؤون الخارجية : التي يصدرها الأمير فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله ، حيث تبدي اللجنة رأيها فيها بالموافقة أو الرفض ، ولا تقبل في اللجنة أو في المجلس اقتراحات التعديل في نصوص المراسيم بقوانين (٢).

٢- مشاريع القوانين الخاصة بالمعاهدات : المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من الدستور الكويتي – الاتفاقيات الثنائية أو الانضمام إلى معاهدات جماعية – تبحثها اللجنة وتقدم

(١) اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المادة ٥٥ .

(٢) اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المواد ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقرير عنها إلى المجلس ، وللمجلس أن يوافق عليها أو يرفضها أو يؤجل نظرها ، وليس له أن يعدل نصوصها ، وفي حالة الرفض أو التأجيل يوجه المجلس نظر الحكومة إلى النصوص التي أدت إلى ذلك [١].

٣- مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة أو التي اقترحها الأعضاء : (اقتراح بقانون) تنظرها اللجنة ولها حق إدخال تعديلات عليها ويجوز لها في هذه الحالة قبل رفع تقريرها في صياغة المشروع وتنسيق مواده وأحكامه ، وتشير اللجنة في تقريرها إلى رأي لجنة الشؤون التشريعية [٢].

٤ الاقتراحات بقرار أو برغبة : والتي يبديها العضو في الأمور الداخلة في اختصاص المجلس أو التي يرى توجيهها إلى الحكومة في المسائل العامة ، لا يجوز إعادة تقديمها في حالة رفض الاقتراح قبل مضي أربعة أشهر على هذا الرفض ، وفي حالة استرداده يجوز لأي عضو آخر أن يتبناه [٣].

٥- طلبات المناقشة أو التحقيق المتعلقة بالشؤون الخارجية: حيث يجوز بناءاً على طلب موقع من خمسة أعضاء طرح موضوع عام على المجلس للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ، وتبادل الرأي بصدده ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة ، ويجوز للمجلس في جميع الأحوال أن يقرر إحالة الطلب إلى إحدى اللجان لبحثه وتقديم تقرير عنه قبل البت فيه [٤].

ثانياً: عقد لقاءات دورية بين اللجنة ووزارة الخارجية ممثلة بوزير الخارجية ، والسادة المسئولين في كافة الجهات المعنية ، لبحث الموضوعات المستجدة على الساحة السياسية سواءً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، والتنسيق بين التحرك البرلماني والتحرك الحكومي في مجال السياسة الخارجية.

ثالثاً: لقاء الشخصيات والوفود البرلمانية الزائرة لبحث سبل تعزيز ودعم العلاقات الثنائية وإبداء وجهة النظر الكويتية تجاه القضايا المشتركة ، وطرح القضايا العربية والإسلامية التي تهم الكويت وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني . وكذلك تسليط الضوء على الدور البناء لدولة الكويت عن

---

(١) اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المادة ١١٦ .

(٢) اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المادة ١١٠ .

(٣) اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المواد ١١٨، ١١٩ .

(٤) اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المواد ١٤٦ ، ١٥٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طريق المساعدات الإنسانية والقروض الميسرة الممنوحة للدول الشقيقة والصديقة والجهود المبذولة لنشر الثقافة والتعليم في الدول الفقيرة .

رابعاً: القيام بدور لجنة الصداقة البرلمانية مع المجالس النيابية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة ، ومع برلمانات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، لتقريب وجهات النظر ولتعزيز التعاون البرلماني في المحافل العربية والدولية .

خامساً: الاجتماع مع السفراء المعتمدين في دولة الكويت لبحث العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول القضايا المشتركة .

سادساً: متابعة ما يناقش في المحافل والمؤتمرات الدولية ، ورصد ما ينشر في الصحافة العربية والعالمية ، والإطلاع على التقارير الواردة من سفارات دولة الكويت والمكاتب الإعلامية في الخارج .

ثامناً : صياغة البيانات الصادرة عن مجلس الأمة بخصوص القضايا السياسية الخارجية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مشاركة مجلس الأمة في قضايا السياسة الخارجية الكويتية

هناك العديد من القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية الكويتية، والتي لمجلس الأمة دوراً واضحاً فيها انطلاقاً من أهميتها لدولة الكويت والشعب الكويتي أو نتيجة لتأثيرها على الكويت كأحد أهم الوحدات السياسية في منطقة الخليج، إضافة لدورها كأحد أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية . ومن أهم هذه القضايا: مناصرة القضايا العربية والإسلامية وخصوصاً القضية الفلسطينية، وكذلك تدعيم الأمن والسلم الدوليين وحقوق الإنسان، والقضية العراقية بكل ما يتعلق بها (الغزو، الحصار الاقتصادي، قضية الأسرى، إعادة المسروقات، أسلحة الدمار الشامل العراقية) وهناك أيضاً قضايا التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والتضامن مع شعوب العالم. إضافة للعديد من القضايا الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل قضية العولمة، ومنظمة التجارة العالمية، والقضايا المرتبطة بالتنمية البشرية وأزمة الديون في الدول الفقيرة ، وكذلك قضايا التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة.

ومن الطبيعي عند مناقشة أي موقف كويتي تجاه أحد هذه القضايا الإشارة إلى موقف مجلس الأمة الكويتي باعتباره الممثل المباشر للإرادة الشعبية في أجهزة الحكم وصنع القرار في البلاد، الأمر الذي يخوله مراقبة المواقف الحكومية وحيثياتها ودوافعها، والعمل دائماً أن تكون هذه المواقف متوائمة مع مصالح الشعب الكويتي وعلاقاته مع أمته العربية والإسلامية.

وسيتم تناول دور مجلس الأمة الكويتي في السياسة الخارجية من خلال محورين رئيسيين الأول يركز على القضايا السياسية والثاني يركز على القضايا الاقتصادية وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مجلس الأمة والقضايا السياسية الدولية

المبحث الثاني: مجلس الأمة والقضايا الاقتصادية الدولية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مجلس الأمة والقضايا السياسية الدولية

رغم حجمها الصغير ونشأتها الحديثة، ساهمت الكويت دوماً في العديد من تطورات السياسة الإقليمية والدولية نظراً لما تمتعت به من ثقل نفطي اقتصادي ومالي، وخصوصاً مع الطفرة النفطية في بداية السبعينات من القرن الماضي، هذا بالإضافة إلى موقع الكويت في قلب الخليج العربي وفي منطقة الشرق الأوسط التي شهدت ولا تزال أهم الأحداث الدولية بعد الحربيين العالميتين الأولى والثانية.

كما ساهمت السياسة الوسطية التي انتهجتها الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١، سواء في علاقتها مع إطارها العربي أو الإسلامي أو على المستوى الدولي وخصوصاً في علاقتها مع القوى العالمية، في تمتين العلاقات الخارجية للكويت، وزيادة فعاليتها وتأثيرها في السياسة الدولية.

وسيحاول هذا المبحث تحديد أهم مظاهر مساهمة مجلس الأمة في قضايا السياسة الخارجية الكويتية، وخصوصاً على صعيد العمل السياسي الدولي ممثلاً بالقضايا التالية:

أولاً: قضايا الأمن والسلام الدوليين.

ثانياً: قضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثالثاً: القضية الفلسطينية.

رابعاً: العلاقات الكويتية العراقية.

خامساً: مكافحة الإرهاب.

سادساً: وفود الصداقة البرلمانية الكويتية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: قضايا الأمن والسلام الدوليين.

الكويت من الدول المسالمة في المجتمع الدولي، وكذلك حال الشعب الكويتي الذي يتمتع بطبيعة مسالمة جداً، وحرصت الكويت على ترسيخ هذه الطبيعة السلمية للدولة والشعب الكويتي من خلال الدستور الكويتي الذي نص في المادة (٦٨) بأنه: "يعلن الأمير الحرب الدفاعية بمرسوم أما الحرب الهجومية فمحرمة" [١]، وتسعى الكويت دوماً وبكل إمكانياتها لتدعيم الاستقرار والأمن على جميع المستويات الإقليمية والعالمية. وقد ترجمت هذا المبدأ من خلال دور الوساطة الذي لعبته خلال عقدي الستينات والسبعينات وذلك من خلال محاولاتها رأب الصدع في العلاقات العربية وخاصة على مستوى منطقة الخليج العربي[٢].

وتظهر المساهمات البرلمانية الكويتية نوعية جيدة من الأفكار المحبة للسلام تجلت في كثافة تلك الإسهامات التي قدمتها الوفود البرلمانية الكويتية خلال السنوات الأخيرة، فقد تعددت الإسهامات وتنوعت موضوعاتها، فمن أسلحة الدمار الشامل وبرامج التسلح وما تسببه من أضرار وكوارث، إلى المنازعات والحروب والاحتلال في المناطق الأكثر توتراً بالعالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط واثر ذلك كله على السلم والأمن الدوليين، إلى الأدوار التي يمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تلعبها في هذا الشأن، إلى قضايا الأمن المائي وما تثيره من مشاكل إستراتيجية في المنطقة العربية الداخلة ضمن حزام الجفاف في العالم، إلى قضايا الأمن الاجتماعي (المخدرات والجريمة المنظمة). فكان للدبلوماسية البرلمانية الكويتية حضورها الملموس والفاعل في كل قضايا الأمن والسلام سواء المتعلق منها بالأمن العسكري، أو بالأمن السياسي أو بالأمن الاجتماعي أو بالأمن المائي على المستويين الإقليمي والدولي[٣].

---

(١) دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (٦٨).

(٢) الديحاني ، ذياب محمد، والعوضي مظفر عبدالله، (١٩٩٥). دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الكويت، الأمانة العامة لمجلس الأمة ، ص٢٤.

(٣) سلامة، رمزي وآخرون، (٢٠٠٦). **مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في الجامعة الأردنية، ص١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد ساند أعضاء مجلس الأمة الكويتي جهود زملاءهم من برلمانيي العالم الرامية إلى تحقيق السلام واحترام سيادة واستقلال جميع دول، كما ضموا أصواتهم إلى الأصوات المنادية لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل وتخفيف حدة التوتر الدولي والإقليمي وتعزيز الثقة بين الدول ودعم هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التي تعمل من أجل السلام والأمن وحماية حقوق الأقليات وتقديم المساعدات للمناطق المنكوبة... وغيرها [١].

ومن أمثلة ذلك تأكيد السيد يعقوب محمد حياتي رئيس وفد مجلس الأمة الكويتي في اللقاء البرلماني العربي- الأوروبي الذي انعقد في مدنية ستراسبورغ في ٨ مارس ١٩٩٤، أن الكويت تدعم السلام من خلال المنظمات الدولية الفاعلة كهيئة الأمم المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمة الكويتي[٢].

فقد أثنى الوفد البرلماني الكويتي المشارك في المؤتمر البرلماني الدولي الحادي والتسعين في باريس في الفترة ما بين ٢١-٢٦ مارس ١٩٩٤ على دور الأمم المتحدة التاريخي حينما قامت بتحقيق جوهر مفهوم الأمن الجماعي كما جاء في الميثاق بحشد التحالف الدولي كقوة رادعة استطاعت طرد وإجبار القوات العراقية المحتلة من الانسحاب من دولة الكويت. واستدرك الوفد بعض العثرات التي تقف في تنفيذ ذلك المفهوم وأعطى مثالاً على ذلك من خلال ما يحدث في البوسنة والهرسك والأراضي المحتلة، وطالب الأمم المتحدة بتحمل العبء الكبير لبذل أقصى الجهود لمنع الصراعات وإخماد نيرانها منذ البداية من أجل إقرار السلام والحفاظ عليه في تلك المناطق الملتهبة من العالم. كما أكد الوفد أن الكويت إيماناً منها بأهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في حفظ السلام العالمي فإنها توجه النداء من خلال فعاليات هذا المؤتمر إلى جميع الدول الأعضاء للعمل على توفير الوسائل الكفيلة بدعم جهود المنظمة الدولية للقيام بدورها الأساسي في وقف

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٠.

(٢) الأمانة العامة لمجلس الأمة، (١٩٩٦). **الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة ، ص٤٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصراعات وحفظ السلام، كما تطالب بتشكيل قوة ردع توضع تحت تصرف المنظمة الدولية لقمع الحروب العرقية والدعوة إلى تكوين قوة انتشار سريعة للأمم المتحدة بحيث تكون لديها قوات متخصصة لمواجهة الأزمات والصراعات ومجهزة بأحدث الأسلحة. هذا وقدم وفد الشعبة البرلمانية الكويتي للمؤتمر مشروع قرار لمنع الصراعات وصيانة السلام وتعزيزه [١].

كما أشاد وفد مجلس الأمة الكويتي إلى مؤتمر الحوار البرلماني العربي- الأوروبي الذي عقد في باريس في الفترة ١٥-١٧ أبريل ١٩٩٤، بدور الأمم المتحدة في إرساء مبادئ السلم والأمن الدوليين من خلال موقفها من احتلال الكويت ، حيث اعتبر فهد الميع عضو الوفد أن : " قضية احتلال وتحرير دولة الكويت تبرز كواحدة من أنجح القضايا التي عالجتها الأمم المتحدة في الوقت المعاصر، فالدور الذي قامت به الأمم المتحدة منذ الساعات الأولى للغزو وحتى تحرير دولة الكويت ودحر الاحتلال وتثبيت السيادة والشرعية وحفظ كيان الدول يدعونا كبرلمانيين للاسترشاد والتأكيد على بسط هيبة القانون والشرعية الدولية" ، كما شارك الوفد الكويتي في صياغة البيان الختامي للمؤتمر الذي أكد على دعم مؤتمر مدريد للسلام وإزالة جميع معوقات السلام في الشرق الأوسط، والدور الأساسي الذي تستطيع أن تلعبه أوروبا والبلدان العربية في إقامة سلام دائم وتنمية متوازنة [٢].

وتضمنت كلمة السيد مبارك الخرينج عضو الوفد الكويتي للمؤتمر البرلماني الدولي المئوي في موسكو خلال الفترة من ٦-١٢ سبتمبر ١٩٩٨، الإشارة لخطورة انتشار الأسلحة التدميرية الشاملة في العالم دون رقابة لامتلاك تلك الأسلحة والتي تهدد الاستقرار والسلم الدوليين فضلاً عن تأثير ذلك على متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية [٣].

---

(١) الديحاني ، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، مرجع سابق ، ص٢٧-٢٩.

(٢) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق ، ص ص٤٤٨-٤٤٩.

(٣) الأمانة العامة لمجلس الأمة، (١٩٩٨). **الفصل التشريعي الثامن: دور الانعقاد العادي الثاني**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة ، ص٥٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير رمزي سلامة في كتابه حول الدبلوماسية البرلمانية الكويتية إلى مجموعة من الفقرات التي وردت في مداخلات الوفود البرلمانية الكويتية إلى العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية وأكدت جميعها حرص الكويت على الأمن والسلم الدوليين وهذه الفقرات هي:

١- إن امتلاك الدول للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية الهجومية هو بمثابة تهديد مستمر للأمن والسلام الإقليمي والعالمي، لا سيما وأننا نعيش في عالم تمتلك فيه من ٣٥ إلى ٤٠ دولة التقنية اللازمة لإنتاج السلاح النووي [١].

٢- يمكن للصراع المسلح – الذي اشتعل مع نهاية القرن العشرين في نحو ٦٠ بلداً من العالم- أن يقوض -فوق تكلفته البشرية- اقتصاديات تلك الدول ويزعزع استقرار حكوماتها ويعطل تقديم الخدمات الاجتماعية ويتسبب في النزوح الجماعي للناس، وإن لبرامج التسلح تكاليفها الباهضة، وهي تعبير صريح عن سوء استغلال ثروات العالم النادرة [٢].

٣- أنه على الدول المنتجة للسلاح أن تتذكر بأنها في يوم ما ستكون مسؤولة عن جميع الكوارث والأضرار الناجمة عن منتجاتها، فالإحصائيات الدولية تشير إلى أنه في مقابل ٥٥ مليار دولار أمريكي سنوياً هي القيمة الإجمالية للمعونات الرسمية للتنمية إلى بلدان العالم الثالث بلغت صادرات السلاح من الدول الصناعية الكبرى ما قيمته ٤٩,٢ مليار دولار من الولايات المتحدة، ١٥,٦ مليار من الاتحاد الروسي وحدهما[٣].

٤- تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تثور فيها النزاعات والحروب، وسوف تظل هذه المنطقة بمثابة المخزن المتجدد للسلاح بكل أنواعه طالما بقي النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي قائماً ولا سيما مع التفوق النووي الإسرائيلي، وسوف لن تنعم هذه المنطقة أبداً بسلام دائم وأمان ما لم يتم التوصل وبمساعدة دول العالم المحبة للسلام إلى حل يحقق العدل ويضمن الاستقرار

---

(١) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي في الاجتماع الـ (١١١) للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف ، ٢٨ سبتمبر إلى ١ أكتوبر ٢٠٠٤.

(٢) من مشروع القرار المقدم من مجلس الأمة الكويتي إلى اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في ناميبيا، ١٩٩٨.

(٣) من مشروع القرار المقدم من مجلس الأمة الكويتي إلى اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في القاهرة، ١٩٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستمرارية لأطراف النزاع بالمنطقة . إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ليست عضواً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[١].

٥- يدين البرلمانيون الكويتيون جميع الأعمال العدائية والوحشية ضد الشعوب الآمنة المستقرة والتي تفضي إلى القتل والتنكيل والتشريد والتهجير والآسر واستخدام أسلحة الدمار الشامل وضرب المدنيين العزل بالغازات السامة والتدمير المتعمد للبيئة[٢].

٦- يرى البرلمانيون الكويتيون أن المجتمع الدولي قادر على أن يكفل لجميع سكان الأرض الحياة في أمن وصحة وبيئة نظيفة حاضراً ومستقبلاً، كما يشيدون بالدور الكبير الذي تعاملت به الأمم المتحدة مع النظام العراقي أثناء غزوه الكويت. وبالأسلوب الذي أتبع في القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة[٣].

ثانياً: قضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

شكل مجلس الأمة الكويتي في أكتوبر ١٩٩٢ لجنة دائمة من ضمن لجانه العاملة تختص بشؤون حقوق الإنسان، حرصاً منه على الاهتمام بهذا الجانب الإنساني الهام والذي يشكل ركيزة من ركائز الدولة العصرية التي يسودها العدل ويحكمها القانون، وذلك في ضوء الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان الذي بدأ بقرار من الجمعية العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ الذي أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٤].

والمتتبع لمشاركات مجلس الأمة الكويتي في الاجتماعات والمؤتمرات البرلمانية الدولية يستطيع بسهولة أن يتبين كيف تتمتع وفوده بديناميكية وحيوية تحسب لها لا سيما في مجال طرح أفكارها ومبادئها واقتراحاتها التي تعلي من شأن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

---

(١) من مشروع القرار المقدم من مجلس الأمة الكويتي إلى الاجتماع الـ ١٠٣ للاتحاد البرلماني الدولي في عمان، عام ٢٠٠٠.

(٢) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي إلى الاجتماع الـ ١٠٥ للاتحاد البرلماني الدولي في هافانا- كوبا، ٢٠٠١.

(٣) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص١٤٠-١٤١.

(٤) الديحاني ، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الكويت، مرجع سابق، ص٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث شاركت عدة وفود برلمانية في فعاليات دولية خاصة بحقوق الإنسان، ففي المؤتمر البرلماني التاسع والثمانين والمنعقد في نيودلهي في الفترة ما بين ١٧-٢٢ إبريل ١٩٩٣ صوت الوفد الكويتي المشارك بالموافقة على مشروع القرار الذي وافقت عليه لجنة القضايا السياسية والأمن الدولي ونزع السلاح، ويدعو القرار إلى الحاجة لعمل عاجل في يوغسلافيا السابقة، وبخاصة فيما يتعلق بحماية الأقليات والحيلولة دون فقد المزيد من الأرواح حتى يمكن إعادة التعايش السلمي، واحترام حقوق الإنسان والشعوب. وأيد الوفد الكويتي المشارك ضرورة إنشاء محكمة دولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن المجازر التي حدثت في البوسنة والهرسك، واستنكر سياسة التطهير العرقي الذي تمارسه القوات الصربية[١].

وفي المؤتمر البرلماني الدولي حول" حوار الشمال والجنوب من أجل الرفاه العالمي والذي عقد في أوتاوا- كندا في الفترة ما بين ١٨-٢٢ أكتوبر ١٩٩٣ ، أوصى الوفد الكويتي المشارك بضرورة تحقيق العدالة والقيم الأخلاقية الإنسانية في التعامل مع الإرهاب وحقوق الإنسان والديمقراطية، وأن تراعي الدول الخصوصيات الثقافية للمجتمعات البشرية. كما دعا الوفد الكويتي المشارك في المؤتمر البرلماني الدولي الحادي والتسعين المنعقد في باريس ما بين ٢١-٢٦ مارس ١٩٩٤ المؤتمر إلى بذل المزيد من الجهد لحل مأساة شعب البوسنة والهرسك والانتهاكات الخطيرة التي يتعرضون لها من قبل قوات الصرب، كما طالب بتوفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني[٢] .

وركز الوفد الكويتي لمؤتمر الحوار البرلماني العربي- الأفريقي السادس في السنغال خلال الفترة من ٢-٣ يونيو ١٩٩٤م على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان لعملية التنمية في الدول الأفريقية ، حيث أكد السيد عبدالله محمد النيباري عضو الوفد أن لا تنمية بدون ديمقراطية ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون تنمية ويجب الاعتراف بهذا الموضوع بشجاعة عند معالجة هذه المشكلة ومواجهتها ، حيث أنه لا يزال هناك عقبات في الدول النامية الأفريقية من عدم احترام حقوق الإنسان وعدم وجود برلمانات مستقلة[٣] .

---

(١) الديحاني ، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الكويت، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٧.

(٣) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق ، ص٤٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشارك وفد مجلس الأمة الكويتي في المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والتسعون الذي عقد في كوبنهاجن في ١٣-١٧ سبتمبر ١٩٩٤، برئاسة رئيس مجلس الأمة الكويتي السيد أحمد عبد العزيز السعدون في صياغة البيان الختامي للمؤتمر الذي أشار إلى أن المؤتمر يضع في اعتباره الحاجة إلى زيادة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس في العالم أجمع وكذلك لجميع الأقليات بدون تفرقة على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو السن أو الدين وذلك انسجاماً مع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، مع التأكيد على أن حقوق الإنسان أساسية لكل كائن بشري، ويقترح التوسع في مفهوم حقوق الإنسان لتشمل الحق في العمل والحق في الغذاء والتغذية والحق في التعليم وفي الصحة وحق في المأوى [١].

وفي مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثالث والتسعين في مدريد خلال الفترة من ٢٧ مارس إلى ١ أبريل ١٩٩٥ انتقد الوفد البرلماني الكويتي ما يجري في بعض البلدان في مجال نقل الأعضاء وزراعتها، إذ تحولت من الهدف الإنساني السامي إلى ممارسات تجارية بحتة، وظهور الكثير من المشاكل الاجتماعية والأخلاقية والقانونية والدينية بسببها . كما تبنى المؤتمر مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية حول الأخلاق الحيوية وتداعياتها لحماية حقوق الإنسان في العالم [٢].

واستعرض السيد عبد الوهاب الهارون عضو الوفد الكويتي إلى المؤتمر البرلماني الدولي التاسع والتسعون الذي عقد في ويندهوك (ناميبيا) خلال الفترة من ٦-١١ أبريل ١٩٩٨، الاضطهاد الذي يعاني منه اللاجئون في كافة دول العالم وقدم مثالاً، اللاجئين العراقيين الذي يفوق عددهم ٢ مليون عراقي موزعين في جميع أنحاء العالم[٣].

وتضمنت كلمة السيد عايض علوش المطيري عضو الوفد الكويتي للمؤتمر البرلماني الدولي المئوي في موسكو خلال الفترة من ٦-١٢ سبتمبر ١٩٩٨، ضمن البند الخاص على جدول أعمال

---

(١) المرجع السابق، ص٤٥٣.

(٢) الديحاني ، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الكويت، مرجع سابق، ص١٨.

(٣) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي الثامن: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق، ص٥٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤتمر بشأن التحرك الفعال من قبل البرلمانات القومية من أجل ضمان تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، حيث طالب بضرورة إعادة النظر مرة أخرى في صياغة آليات عمل جديدة تكفل تطبيق واحترام القوانين والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان المنتهكة في العالم، على أن يكون ذلك على المستوى الدولي والإقليمي وعلى المستوى الوطني أيضاً [١].

كما أظهر مجلس الأمة الكويتي تضامنه المطلق مع الشعوب التي تعاني من انتهاكات لحقوق الإنسان وعدوان خارجي عليها، حيث أصدر العديد من البيانات التي تؤكد هذا التعاطف والتضامن ، ومن أمثلتها؛ البيان الذي أصدره المجلس في جلسته بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٩٣ والذي عبر فيه عن موقف الكويت من الأحداث التي تجري في مقاطعة جامو وكشمير، حيث أشار البيان إلى أن مجلس الأمة الكويتي المعبر عن ضمير الشعب الكويتي المحب للعدالة والسلام والمناصر لحقوق الإنسان ليؤرقه الشعور بالقلق البالغ بسبب استمرار هذه الأحداث في مقاطعة جامو وكشمير، والتي راح ضحيتها العديد من الأبرياء، وناشد المجلس الحكومة الهندية أن تبادر إلى التدخل للعمل على وقف الاعتداءات التي ترتكب ضد المسلمين هناك، والسعي إلى تسوية مشكلة القضية الكشميرية وحلها بالطرق السلمية، لإعادة الاستقرار بمفاوضات بين الهند والباكستان إعمالاً لاتفاقية (سملا) بين الطرفين عام ١٩٧٢، وامتثالاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة بخصوص حل هذه المشكلة[٢].

وفي جلسة مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩٤، اصدر المجلس بياناً بخصوص مذبحة سوق سيراييفوا في البوسنة، حيث أشار البيان إلى أن مجلس الأمة الكويتي يعبر عن مشاعر الأسى العميق بمناسبة الاعتداءات الصربية المتكررة على أبناء البوسنة والهرسك المقهورين، وآخرها مذبحة (سوق سيراييفوا) الدامية التي أودت بحياة المئات من الأبرياء المدنيين العزل، كما أهاب المجلس بالضمير العالمي ممثلاً في منظمة الأمم المتحدة أن تسارع إلى اتخاذ موقف إيجابي لرفع الحصار عن سراييفوا بكل وسائل الردع الممكنة، ورفع حظر إمداد شعب البوسنة والهرسك

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي الثامن: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق، ص٥٣٠.

(٢) بيان مجلس الأمة الكويتي بشأن الأحداث في مقاطعة جامو وكشمير، أنظر: الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق ، ص٤٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالسلاح لتمكينه من حماية نفسه والدفاع عن كيانه، كما ناشد المجلس المنظمات الدولية تحمل مسؤوليتها إزاء ما يحدث والرد على اعتداءات الصرب والتصدي لوضع حد نهائي لها تحقيقاً للعدالة الإنسانية وحفاظاً على السلام العالمي [١].

كما اصدر المجلس بياناً بشأن مأساة (غورازدي) في البوسنة في جلسته بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٩٤، جاء فيه أن مجلس الأمة الكويتي والألم يعتصره لمأساة غورازدي التي تدمي قلب الإنسانية على مرأى من المجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة التي شارفت على الإخفاق في حماية مواطني البوسنة، لا يسعه إلا التوجه إلى الضمير العالمي ليهيب به أن يبادر قبل فوات الآوان إلى اتخاذ موقف حازم مع حرب الإبادة الجماعية، التي أشعلها الصرب ضد مسلمي البوسنة الأبرياء العزل، كما اتهم المجلس المجتمع الدولي بممارسة أساليب المراوغة الدبلوماسية تحت شعار جهود السلام بدلاً من التدخل الجاد لوقف هذه الكارثة الإنسانية التي تهدد بحرب عالمية. كما كرر المجلس نداءه للأمم المتحدة وشعوب الأمة الإسلامية والمجتمع الدولي بأسره ليعمل على إنقاذ غورازدي والبوسنة من الكارثة التي تهدد السلام العالمي [٢].

ويمكن إجمال مواقف ورؤى مجلس الأمة الكويتي من قضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بما يلي:

١- إن الديمقراطية هي صمام الأمان لأنظمة الحكم التي تهتم بالإنسان وتعلي قيم التكافل بين البشر، وأن الديمقراطية هي من أعظم قيم الرفاه الإنساني، وأن من يمتلك القدرة على التعبير فقد افتقد كل حقوقه السياسية وحرياته المدنية.

٢- إن البرلمان الذي ينتخب انتخاباً حراً وديمقراطياً يشكل شرطاً لا غنى عنه لتعزيز السلام ولدرء صراعات جديدة، ولتوفير أرضية صلبة في بناء روابط سياسية واقتصادية واجتماعية بين الشعوب.

---

(١) بيان مجلس الأمة الكويتي بخصوص مذبحة سوق سيراييفوا في البوسنة على أيدي القوات الصربية، أنظر: الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق، ص٤٧٠.

(٢) بيان مجلس الأمة الكويتي بشأن مأساة غورازدي في البوسنة على أيدي القوات الصربية، أنظر: الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق، ص٤٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إن عدم القدرة على التعبير وافتقاد القوة هما البعدان الأساسيان للفقر ولا شك أن الحريات المدنية والسياسية، إضافة إلى الانتخابات الحرة النزيهة، هي أدوات فاعلة وقوية لإخضاع الحكومات للمساءلة عن أعمالها.

٤- يطالب البرلمانيون الكويتيون أنظمة الحكم التي تعترف بالديمقراطية منهاجاً لها بأن تترجم الحريات والحقوق السياسية لمواطنيها بتشجيع قيام العديد من المؤسسات الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية وتسمح لها بالعمل في إطار من الحرية واحترام القانون.

٥- يدرك البرلمانيون الكويتيون أن البشرية في حالة انتقال من مرحلة عصر الأحادية حيث كان الإنسان يتفاعل بالدرجة الأولى مع من ينتمي إليهم إلى مرحلة عصر الحوار، حيث يتعلم الإنسان بشكل متنامي أساليب فتح الحوار مع من يختلفون معه دينياً وإيديولوجياً وثقافياً.

٦ يدرك البرلمانيون الكويتيون أيضاً أنه إذا كانت الأمم المتحدة هي المكان الذي تعمل فيه الدول والشعوب معاً لمعالجة القضايا العالمية وحماية الصحة والبيئة والقضاء على الفقر ونشر الديمقراطية، فإن على البرلمانات الممثلة لهذه الشعوب أن تسعى لتقوية هذه المنظمة العالمية لتعبر بحق عن قيم العدل والخير والسلام دون ازدواجية، أو سيطرة عليها من جانب الأقوياء والأغنياء.

٧- إن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن الدولي والاتحاد البرلماني الدولي والهيئات العاملة في مجالات حقوق الإنسان، تمثل الصيغة المثلى لكفالة الحقوق والحريات العامة، والدعامة الأساسية لصون النظم الديمقراطية في أنحاء العالم كما أن المبادئ التي أقرتها تلك التنظيمات أصبحت تشكل مشروعاً عالمياً لترسيخ المنهج الديمقراطي.

٨- يرى البرلمانيون الكويتيون ضرورة تفعيل العلاقة بين البرلمان من جهة والأحزاب والاتحادات والنقابات المهنية وسائر مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى باعتبارها الأدوات التي تنمي الوعي السياسي لدى المواطنين، وتعمق المعرفة والحقوق والواجبات العامة، وتحقق الرقابة الشعبية على المجالس النيابية وأجهزة الحكم[١].

---

(١) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص١٧٢-١٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: القضية الفلسطينية.

نالت القضية الفلسطينية تأييداً واضحاً من الكويت على المستويين الرسمي والشعبي منذ قيام الثورة الفلسطينية، وهي تسترشد في ذلك بالقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بكل من القرارات (٢٤٢) و(٣٣٨) و(٤٢٥) واعتبارها الأساس لحل القضية . وقدمت الكويت على مر تاريخ القضية الفلسطينية وتطوراتها دعماً سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً واقتصادياً بارزاً، كان آخرها التأييد الكامل لما ارتضته القيادة والشعب الفلسطيني الدخول في محادثات السلام [١].

واستغلت الوفود البرلمانية الكويتية اللقاءات العربية الأوروبية والعالمية لشرح القضية الفلسطينية وحشد التأييد الدولي لها، ومن أمثلة ذلك : قيام الوفد البرلماني المشارك في مؤتمر الحوار البرلماني العربي الأوروبي المنعقد في بروكسل في الفترة ما بين ٢٤-٢٦ نوفمبر ١٩٩٢م تأييده الكامل لمحادثات السلام، وأكد على ضرورة تطبيق قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي الصادرة في شأن القضية الفلسطينية والمطالبة باسترجاع كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، والإقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتبر الوفد الكويتي هذه القرارات أساس حل القضية الفلسطينية. كما نوه الوفد الكويتي في المؤتمر البرلماني التاسع والثمانين المنعقد في نيودلهي في الفترة ما بين ١٢-١٧ أبريل ١٩٩٣ إلى ضرورة كبح الجرائم التي يمارسها العدو الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني، وناشد المشاركين في المؤتمر ضرورة الخروج بتصور مشترك يؤيد تطبيق قرارات مجلس الأمن كافة بما فيه القرار رقم (٧٩٩) القاضي بعودة المبعدين الفلسطينيين إلى أهلهم ووطنهم فوراً[٢].

وفي اللقاء البرلماني العربي- الأوروبي الذي انعقد في مدنية ستراسبورغ في ٨ مارس ١٩٩٤، والذي شارك به وفد مجلس الأمة الكويتي برئاسة السيد يعقوب محمد حياتي الذي ألقى كلمة

---

(١) الديحاني ، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الكويت، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت في المؤتمر والتي أكد من خلالها أن إيمان دولة الكويت بالقضية الفلسطينية ينبع من موقف الكويت المبدئي بنصرة القضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين التي ظلت الكويت تدعمها بالرغم من موقف قيادة المنظمة من الاحتلال العراقي للكويت(١).

كما أصدر مجلس الأمة العديد من البيانات التي تؤكد وقوف الكويت ومساندتها المطلقة للشعب الفلسطيني في محنة الاحتلال التي يعاني منها والمجازر الصهيونية المتكررة ضده، ففي جلسته بتاريخ ١ مارس ١٩٩٤ اصدر مجلس الأمة الكويتي بياناً بشأن إدانة مذبحتي الحرم الإبراهيمي في فلسطين وكنيسة سيدة النجاة في لبنان، حيث أشار البيان إلى أن مجلس الأمة الكويتي وهو يمثل الشعب الكويتي، الذي هو جزء من الأمة العربية والإسلامية ليعتصره الأسى وهو يشاطر أشقاءه في فلسطين ولبنان والمجتمع الدولي بأسره مشاعر الاستنكار والإدانة للجريمة الوحشية والمجزرة الدامية التي ارتكبها مستوطن يهودي متعصب في محراب آمن مقدس تحت سمع القوات الإسرائيلية وبصرها في الحرم الإبراهيمي الشريف بمدينة الخليل في فلسطين المحتلة. كما أعقب هذه الجريمة جريمة أخرى في لبنان استهدفت كنيسة "سيدة النجاة" ، وإن مجلس الأمة الكويتي يناشد قادة العرب والمسلمين لحمل أماناتهم ومسؤولياتهم القانونية والمادية والأدبية أمام الله ومن ثم أمام شعوبهم ، كما يهيب بمجلس الأمن الدولي وبكل الأحرار في العالم أن يهبوا لحماية الشعب الفلسطيني (٢).

كما أصدر مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٠٢ بياناً بشأن الممارسات الإسرائيلية الإجرامية على الشعب الفلسطيني ، وجاء في البيان أن الممارسات الإسرائيلية الإجرامية تجاوزت جميع الأعراف والأصول الدولية ، ولن تؤدي الممارسات الصهيونية بالتنكيل بالشعب الفلسطيني إلا إلى المزيد من التدهور الأمني في المنطقة مما سينعكس بالتالي على الوضع العربي والسلام في

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق، ص٤٤٥.

(٢) بيان مجلس الأمة الكويتي بشأن إدانة مذبحتي الحرم الإبراهيمي في فلسطين وكنيسة سيدة النجاة في لبنان، أنظر: الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق، ص٤٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة ما لم يبادر المجتمع الدولي المنصف بالتدخل لوضع حد لهذا العدوان الإجرامي. كما طالب البيان مؤتمر القمة العربي الذي كان حينها يستعد للانعقاد في بيروت ، القيام بخطوة إيجابية فعالة وتحريك المجتمع الدولي كي يتدخل لمناصرة الحق الفلسطيني حتى يتحقق استتباب الأمن والاستقرار والسلام العادل الشامل ليس في أرض فلسطين وحدها بل في ربوع الأراضي العربية قاطبة [١].

وأصدر عن مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ١ ابريل ٢٠٠٢ بياناً حول الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ، واعتبرت أن هذه الممارسات الإسرائيلية وخصوصا ما يتعلق بحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقرع برام الله والمجازر اليومية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل ، انتهاك صارخ لاتفاقيات السلام التي وقعتها إسرائيل تحت رعاية الدول الكبرى ، وأن على المجتمع الدولي ومجلس الأمن والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان العمل على وقف الكوارث التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في حرب غير متكافئة . كما دعا المجلس الدول العربية والإسلامية إلى دعم نضال الشعب الفلسطيني سياسياً ومادياً ، وطالب مجلس الأمن بإرسال قوات دولية لحماية هذا الشعب الذي يتصدى وحده لعدوان وحشي ليس له مثيل[٢].

ورداً على محاولات بعض اليهود المتشددين اقتحام المسجد الأقصى في مارس ٢٠٠٥ ، أصدر مجلس الأمة الكويتي بياناً جاء فيه أن استفزازات الصهيونية المتعصبة وانتهاكاتها الصارخة للمقدسات الإسلامية بلغت أقصى مداها وأبشع صورها بما هز مشاعر المسلمين في جميع بقاع الأرض، وأهاج فيها السخط والغضب، وذلك بالمحاولة الجائرة لاقتحام المسجد الأقصى ، أولى القبلتين وثالث الحرمين، الذي هو ملك للمسلمين جميعاً ، يتولون مسؤولية حمايته والدفاع عنه، بمواجهة المخططات الصهيونية الهادفة إلى هدمه لإقامة هيكلهم المزعوم على أنقاضه، وهي

---

(١) دولة الكويت، مجلس الأمة ، بيان بشأن الممارسات الإسرائيلية الإجرامية على الشعب الفلسطيني ، ١ يناير ٢٠٠٢.

(٢) دولة الكويت ، مجلس الأمة ، بيان حول الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ، ١ ابريل ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاولات لم تتوقف منذ احتلال العدو الصهيوني لفلسطين ومدينة القدس الشريفة، إن مجلس الأمة الكويتي ، إذ يدين هذه المحاولات الآثمة ليدعو برلمانات الدول العربية والإسلامية إلى اتخاذ مواقف جادة وحازمة تجاه المخاطر التي يتعرض لها هذا الصرح الديني المقدس ، كما يهيب بالحكومات الإسلامية والعربية أن تتحمل مسؤولياتها تجاه مقدسات المسلمين في القدس للعمل على حمايتها ، وبدول مجلس الأمن دائمة العضوية أن تبادر باتخاذ إجراءات حازمة وإيجابية لكف يد الصهاينة عن المسجد الأقصى وحمايته من اعتداءاتها المتكررة ، مع تأييد حق الشعب الفلسطيني المشروع في الدفاع عن مقدساته التي لا تفريط فيها والعمل على إقامة دولته المستقلة على أرضه المغتصبة وعاصمتها القدس(١) .

ويمكن إجمال أفكار ومواقف مجلس الأمة الكويتي بشأن القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومحاولات تسويته بما يلي:

١- إن دولة الكويت وشعبها يقفون صفاً واحداً مع الشعب الفلسطيني في كفاحه لنيل حقوقه المشروعة في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وهذا هو الطريق الصحيح لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط(٢).

٢- إن السلام في الشرق الأوسط اليوم يتطلب بذل الجهود من المجتمع الدولي ومؤسساته وعلى رأسها الأمم المتحدة وجميع الدول المحبة للسلام لتحقيق السلام في المنطقة وجعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل مع ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة والتزامها بقرارات مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨) (٣).

---

(١) مجلة البرلمان العربي، السنة السادسة والعشرون، العدد الثالث والتسعون، أبريل /مايو ٢٠٠٥.

(٢) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي المقدمة إلى الدور الثالثة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في داكار السنغال، مارس ٢٠٠٤.

(٣) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي إلى الدور البرلمانية الـ ٤٦ لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ، الجزائر ، ١٠-١٢ يوليو ٢٠٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إن الحالة الخاصة التي عاشها الشعب الفلسطيني في ظل سلطته الوطنية منذ عام ١٩٩٦ وحتى لحظة الاجتياح الصهيوني لأراضي السلطة عام ٢٠٠٢ إلى هذه اللحظة، إنما تشكل حالة احتلال لدولة بكامل محتوياتها بما في ذلك شعبها المسلوب الإرادة، وقد ضاعفت هذه التحديات التي فرضها الواقع المعقد من مسؤوليات أبو مازن الذي وضع في مكان لا يحسد عليه، وأن الكويت كلها أمل في انفراج قريب يعود بالحقوق إلى أصحابها وفق منظور الأرض مقابل السلام، وما تم الاتفاق عليه خلال المحادثات الثنائية التي أفضت إلى التزامات قانونية أساسها قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة [١].

٤- إن تنكر الكيان الصهيوني لقرارات الشرعية الدولية، والعصف بحقوق الإنسان الفلسطيني وهدر كرامته في العيش على أرضه، وطمس حقائقه وثوابته التاريخية، هو خرق متعمد لحرمة الأديان بالخديعة والغدر وقوة السلاح الفتاك، الذي تزوده بها بعض الدول لتمكينه من السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن تحقيق مطامعها الصهيونية التوسعية [٢].

٥- إن مجلس الأمة بصفته ممثلاً للشعب الكويتي يبارك ويحيي الانتفاضة الفلسطينية الشجاعة بكل ما أوتي من قوة ويؤكد الموقف الثابت والمتضامن مع الشعب الفلسطيني ووقف تدابير العنف والكراهية ضد المكافحين العزل، كما يهيب المجلس بجميع الدول الشقيقة والصديقة أن تكون عند مسؤولياتها في مواجهة التحدي الإسرائيلي السافر لإرادة المجتمع الدولي والتعسف الإسرائيلي الذي يجاوز حدود الإنسانية ويهدد السلام[٣].

٦- يدين مجلس الأمة الكويتي بشدة سياسة الاستيطان الإسرائيلي الذي يتعارض مع كل المواثيق والمعاهدات الدولية والتي أخذت منحى خطيراً بإقامة الجدار الفاصل العنصري الذي يلتهم أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية، ويضع الشعب الفلسطيني في معازل وكانتونات ويمنع المواطنين من

---

(١) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص٢٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٧.

(٣) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية، في ظهران ، ٢٥ أبريل ٢٠٠١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوصول إلى مزارعهم وأماكن عملهم، ويصادر ٨٠% من مصادرهم المائية، ويقضي على أي أمل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على التراب الفلسطيني بعاصمتها القدس الشريف[١].

٧- يعتبر مجلس الأمة الكويتي أن الممارسات التعسفية بحق الشعب الفلسطيني طيلة الخمسين عاماً التي مضت وما تبعها من إذلال ومهانة تمثلت في هدم المنازل وتدنيس المقدسات وتدمير البنية التحتية وسياسة الاستيطان التوسعية والاعتقال والاغتيال والتعذيب والتنصل من الاتفاقيات والتعهدات الدولية تحت ذريعة "الأمن أولاً" . كل هذه السياسات لن تنل من عزيمة وإرادة الشعب الفلسطيني الصامد، بل دفعته دفعاً إلى مقاومة الاحتلال وقادته بكل الوسائل والطرق في ظل حالة من اليأس والقهر إلى القيام بانتفاضته الباسلة التي تعبر عن رفضه للذل بعد أن اغتصبت أرضه وأهدرت حقوقه الوطنية وكرامته[٢].

رابعاً: العلاقات الكويتية العراقية.

ظلت العلاقات الكويتية العراقية محكومة بنتائج وتداعيات الاحتلال العراقي للكويت ، والتي كان من أهمها قضية الأسرى الكويتيين في العراق، وقضية ترسيم الحدود ، وكذلك التهديدات العراقية المتواصلة للكويت وأمنها واستقرارها، ومن هنا كانت السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق تركز دائماً على تفنيد مزاعم العراق بعدم وجود أسرى لديه وتدعو لتطبيق القرارات الدولية. وساند مجلس الأمة في تنفذي هذه السياسة من خلال وفوده البرلمانية على المؤتمرات واللقاءات الدولية . فقد أبدى وفد الكويت المشارك في مؤتمر الحوار البرلماني العربي – الأوروبي الذي انعقد في بروكسل ما بين ٢٤-٢٦ نوفمبر ١٩٩٢م تحفظه التام على ما ورد في تقرير المقرر العام في المؤتمر من ضرورة رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق، وأكد الوفد الكويتي بأن مجلس

---

(١) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي إلى الدورة الـ ٤٥ والمؤتمر الـ ١١ للاتحاد البرلماني العربي، في دمشق ، ٢٨ فبراير – ٢ مارس ٢٠٠٤.

(٢) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص٢٣٦-٢٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن الدولي حينما اصدر قراره الشهير بشأن الحظر إنما جاء منسجماً مع ما اقترفه النظام العراقي يوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠ من احتلاله لدولة الكويت[١].

وأشار وفد مجلس الأمة الكويتي إلى مؤتمر الحوار البرلماني العربي- الأوروبي الذي عقد في باريس في الفترة ١٥-١٧ أبريل ١٩٩٤، إلى أن مسألة رفع الحصار عن العراق مرهون بمدى تطبيق الحكومة العراقية وتنفيذها لقرارات مجلس الأمن التي عالجت الحالة الإنسانية للشعب العراقي وتوفير الغذاء والدواء كما جاء في القرار ٧٣٣ الصادر عن مجلس الأمن[٢].

وتحدث السيد أحمد باقر عضو الوفد البرلماني الكويتي للمؤتمر الدولي السابع للعلوم القانونية الذي عقد في لاهاي في ٨-١٢ أغسطس ١٩٩٤م معقباً على موضوع حرب الإبادة الجماعية واصفاً الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بأنه نوعاً من أنواع الإبادة الجماعية، حيث قامت القوات العراقية الغازية بقتل أكثر من ١٠٠٠ مواطن كويتي ، وغادر أكثر من ١٠٠,٠٠٠ آخرين البلاد إلى المملكة العربية السعودية والدول العربية المجاورة. كما أن القوات العراقية بعد انسحابها من دولة الكويت قامت بالقوة بأخذ من وجدته من المواطنين الكويتيين من أطفال وشباب وشيوخ ونساء ما زالوا قابعين في السجون العراقية وما زال العراق ينكر وجودهم، ويماطل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار رقم ٦٧٨ الخاص بإطلاق الأسرى والمرتهنين ، وكذلك يرفض التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوصهم[٣].

وفي المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والتسعون الذي عقد في كوبنهاجن من ١٣-١٧ سبتمبر ١٩٩٤، اعترض رئيس مجلس الأمة الكويتي ورئيس الوفد الكويتي إلى المؤتمر السيد أحمد عبد العزيز السعدون، على الطلب الذي تقدم به مندوب العراق لإدراج موضوع رفع الحصار عن العراق على جدول أعمال المؤتمر باعتبار أن العراق قد قام بجميع التزاماته تجاه قرارات مجلس

---

(١) الديحاني ، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الكويت، مرجع سابق، ص٧.

(٢) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق، ص٤٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص٤٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن، حيث تساءل رئيس مجلس الأمة الكويتي عن حقيقة مدى تطبيق العراق لقرار ٦٧٨ الخاص بإطلاق سراح جميع الأسرى الكويتيين وغيرهم، إذ أنه رغم النداءات الدولية وعلى جميع المستويات لا يزال النظام العراقي يحتجز ٦٢٥ أسيراً ويرفض التعاون مع المنظمات الدولية حيال هذا الموضوع(١).

وفيما يتعلق بترسيم الحدود بين الكويت والعراق، فقد ركزت الوفود البرلمانية الكويتية بشكل مستمر على هذه القضية في الفترة التي سبقت اعتراف العراق بترسيم الحدود، ومن أمثلة ذلك إبراز الوفد الكويتي الذي ترأسه السيد صالح الفضالة في يوليو ١٩٩٣ عند زيارته لكل من جمهورية السنغال وجمهورية جزر الرأس الأخضر وجمهورية مالطا وجمهورية بلغاريا والمملكة المغربية قضية الحدود الكويتية العراقية والتي حددتها الأمم المتحدة مستعينة بالخرائط والوثائق. كما قام وفد آخر ترأسه السيد صالح الفضالة أيضاً عند زيارته كل من جمهوريات بنين والكاميرون والغابون وأفريقيا الوسطى ومصر خلال الفترة من ١٧يوليو وحتى ٧ أغسطس ١٩٩٤ بحشد تأييد ملحوظ حول ضرورة الضغط على النظام العراقي لتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بحرب تحرير الكويت وخاصة فيما يتعلق منها بترسيم الحدود(٢).

وفي المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي الأوروبي الذي عقد في مالطا في الفترة من ٧-٩ نوفمبر ١٩٩٧، ركز الوفد الكويتي على أن معاناة الشعب العراقي أثر بقاء الحصار عليه هي انعكاس لأسلوب التسويف والمماطلة التي يمارسها النظام الحاكم في العراق معرقلاً بكل السبل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى التذكير بالقرارات التي صدرت من الاتحاد البرلماني العربي في كل من الرباط في مايو ١٩٩٥، ودمشق في مايو ١٩٩٦ والقاهرة في ١٩٩٧، والتي تعكس التوجه البرلماني العربي في هذه القضية(٣).

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق، ص٤٥٣.

(٢) الديحاني ، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الكويت، مرجع سابق، ص٦.

(٣) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي الثامن: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق ، ص٥٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكد الوفد الكويتي للدورة الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التاسع والعشرين الذي عقد في مدينة طرابلس في الفترة ما بين ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٧ على دور العدوان العراقي على الكويت في توتير العلاقات العربية العربية، حيث أشار رئيس الوفد السيد مبارك الخرينج أن الأمة العربية لا تزال تمر حتى تلك الساعة بتداعيات الاختراقات الصارخة لمواثيق الجامعة العربية والاتفاقيات التي حددت العلاقات العربية، والتي تمثلت تحديداً في الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت العربية الذي ما زال الشعب الكويتي العربي يعيش آثاره المدمرة(١).

ورداً على مزاعم الوفد العراقي بعدم وجود أسرى كويتيين لديه، قال رئيس الوفد الكويتي للمؤتمر البرلماني الأفريقي الثامن في الفترة بين ٤-٧ مارس ١٩٩٨، السيد محمد عبد الله العليم أن النظام العراقي يغالط ويكذب على نفسه لأن هناك العديد من الأمور التي تدل على وجود الأسرى(٢).

وفي المؤتمر البرلماني الدولي التاسع والتسعون الذي عقد في ويندهوك (ناميبيا) خلال الفترة من ٦-١١ أبريل ١٩٩٨، تضمنت كلمة عضو الوفد الكويتي إلى المؤتمر السيد مبارك الخرينج تحذيراً للعراق بوجوب تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بالعدوان العراقي على دولة الكويت، وعليه أن يتحمل جميع العواقب والتبعات إذا لم يستجب لتطبيق تلك القرارات(٣).

كما تضمنت كلمة الوفد الكويتي في المؤتمر الثامن للاتحاد البرلماني العربي توضيحاً لدور النظام العراقي في شرخ كيان الأمة العربية من خلال غزوه لدولة الكويت، كما دحض مزاعم النظام العراقي بتطبيقه لقرارات مجلس الأمن الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالأسرى والمحتجزين الكويتيين في السجون العراقية وقضية ترسيم الحدود بين الكويت والعراق (٤).

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي الثامن: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق، ص٥٢٢.
(٢) المرجع السابق، ص٥٢٤.
(٣) المرجع السابق، ص٥٢٥.
(٤) المرجع السابق، ص٥٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: مكافحة الإرهاب.

ساهمت الدبلوماسية البرلمانية الكويتية من خلال مجلس الأمة بدور بارز على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء في شأن قضية الإرهاب وتعريفه وإعلان الموقف الشعبي الكويتي من الإرهاب بكل أنواعه. فقد ساهم المجلس من خلال وفوده البرلمانية بالنقاش أو المداخلات أو بمشروع قرار حول موضوع الإرهاب في الاجتماعات والندوات الدولية والإقليمية المتعددة [١].

وتتبلور سياسة مجلس الأمة الكويتي تجاه ظاهرة الإرهاب وجهود مكافحتها عبر مجموعة من المبادئ والمواقف الواضحة والثابتة التي تعبر عن طبيعة الشعب الكويتي ودبلوماسيته البرلمانية تجاه هذه الظاهرة السلبية، وذلك من خلال ما يلي:

١- إن الكويت تنبذ الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وتدينه وتؤكد دعمها وتأييدها الكامل للجهود الدولية الرامية إلى القضاء على معاقل الإرهاب أيا كانت مواقعه [٢].

٢- ظاهرة الإرهاب أصبحت ظاهرة عالمية تهدد جميع دول العالم، والإرهاب لا يرتبط بعقيدة أو وطن أو أمة بل هو اثر من آثار النزاع بين الخير والشر موجود منذ قديم الزمان[٣].

٣- إن الإدانة الجماعية للعمل الإرهابي تعكس إدراك العالم أن المستهدف هو الاستقرار الدولي، وأن الآثار الوخيمة للأعمال الإرهابية لم تعد حكراً على فئة عرقية أو دينية بذاتها، كذلك لم تقتصر آثارها على منطقة أو إقليم بل أصبحت تتعدى حدود الدول لتنشر الرعب بين الآمنين لخرقها الأديان السماوية والقيم الإنسانية والقواعد الأخلاقية[٤].

---

(١) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص٢٥٥-٢٥٦.

(٢) من كلمة رئيس وفد مجلس الأمة الكويتي إلى المؤتمر الـ ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي في مـراكش ، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢.

(٣) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي إلى الاجتماع الـ ١١٢ للاتحاد البرلماني الدولي ، مانيلا ، ٣١ مارس – ٨ أبريل ٢٠٠٥ .

(٤) أيضاً من كلمة رئيس وفد مجلس الأمة الكويتي إلى المؤتمر الـ ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي في مـراكش ، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- ترفض الكويت الربط بين الإرهاب والإسلام والمسلمين، إذ لا يجوز بأي حال قبول مثل هذا التجني إذا أردنا للسلام السياسي والاجتماعي أن يسود[١] .

٥- يرفض البرلمان الكويتي بشدة عمليات تشويه القيم الإسلامية الغراء إعلامياً، ذلك أن الإسلام دين يحض على التراحم والتسامح والعدل والمساواة بين أبناء البشر جميعاً[٢].

٦- القضاء على الإرهاب هو مسؤولية دولية تبدأ وتنتهي بمعالجة أسبابه ومسبباته، فعالم اليوم أصبح كقرية صغيرة تتشابك فيها قضاياه وترتبط فيها مصالحه بمخاطره، فالمسؤولية الدولية لا بد وأن تتم من خلال عمل دولي يُتفق عليه في إطار الأمم المتحدة وبالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى[٣].

٧- تدعو الكويت إلى عقد مؤتمر دولي لوضع تعريف محدد للإرهاب يفرق بين حق الشعوب في النضال والكفاح المشروع في مقاومة الاحتلال وحقها في تقرير مصيرها وبين الإرهاب كظاهرة تهدد المدنيين والأبرياء العزل [٤].

٨- إن الحصار العسكري الإسرائيلي للشعب الفلسطيني وتقتيل أبنائه وتشريدهم بوحشية وبشكل شبه يومي على مرأى ومسمع من العالم هو إرهاب دولة بكل ما يحمله هذا المفهوم من أبعاد ومعاني [٥].

---

(١) أيضاً من كلمة رئيس وفد مجلس الأمة الكويتي إلى المؤتمر الـ ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي في مـراكش ، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢.

(٢) مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى المؤتمر الـ ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي ، مراكش ، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢.

(٣) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي إلى الاجتماع الـ ١١٢ للاتحاد البرلماني الدولي ، مانيلا ، ٣١ مارس – ٨ أبريل ٢٠٠٥ .

(٤) أيضاً من كلمة رئيس وفد مجلس الأمة الكويتي إلى المؤتمر الـ ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي في مـراكش ، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢.

(٥) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي إلى الاجتماع الثالث للجمعية العمومية لمنظمة برلمانات آسيا للسلام، الصين، ١٦-١٩ أبريل ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- تدعو الكويت لحماية المؤسسات الخيرية والإغاثية التابعة للدول الإسلامية والتي تعمل في المجال الخيري والإغاثي في وجه الهجمة غير المبررة والاتهام بدعم الإرهاب أو تمويل الإرهاب كحجة لتعطيل منافع هذه المؤسسات والتي يفيد نشاطها الفقراء والمحتاجين في العالم الإسلامي[١].

١٠- إن الثقافة بمعناها الشامل هي الأساس في التقدم والتنمية وإن التواصل البشري يكمن في سلامة احترام العلاقات الإنسانية والثقافية لجميع الأمم والشعوب، وإن الثقافة الإسلامية هي جزء من تاريخ الأمم أخذاً وعطاءاً، تأثراً وتأثيراً [٢].

(١) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي إلى الاجتماع الـ١١٠ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مكسيكو سيتي ، ١٥-٢٣ أبريل ٢٠٠٤.

(٢) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص٢٥٧-٢٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

القضايا الاقتصادية الدولية

قام مجلس الأمة الكويتي من خلال رحلات وفوده البرلمانية إلى العديد من بقاع العالم بتقديم رؤى وأفكاراً تعكس نهجاً إيجابياً وفكراً تقدمياً إزاء بعض أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة. وهي قضايا تحولت وبالتدريج من دائرة المحلية وربما الإقليمية لتصبح قضايا كونية. ومن الشأن الحكومي الرسمي لتصبح بتداعياتها هماً شعبياً برلمانياً يؤرق المجتمع المدني والقطاعات الأهلية أكثر ربما مما تعكسه من زعزعة لاستقرار الأنظمة والسياسات الاقتصادية في مناطق كثيرة من العالم(١).

ويمكن تصنيف القضايا الرئيسية التي تعامل معها مجلس الأمة الكويتي في مجال الاقتصاد الدولي بما يلي:

أولاً: قضية العولمة.

ثانياً: منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: قضايا التنمية وأزمة الديون في الدول الفقيرة.

خامساً: التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة.

أولاً: قضية العولمة.

على الرغم من الطبيعة الدولية لهذه القضية، فإن البرلمان الكويتي قد طرح وجهات نظره حولها في شتى المنتديات والمحافل التي ناقشت هذا الموضوع ليس فقط في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، وإنما أيضاً على المستويات الأخرى إقليمياً وعربياً وخليجياً.

ويقدم رمزي سلامة تلخيصاً لأهم الأفكار التي قدمتها وفود مجلس الأمة الكويتي إلى المؤتمرات البرلمانية الخارجية والتي تتعلق بقضية العولمة، كما يلي:

---

(١) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص١٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- إن للبرلمانات دور في دعم السياسات العامة في عالم تحول بسرعة إلى قرية صغيرة، عالم اندمج وانكمش وتحررت فيه حركة البضائع والخدمات والأموال والمعلومات، واتسعت فيه دائرة الاعتماد المتبادل بين الشعوب.

٢- إن العولمة لم تدمج الاقتصاد فحسب، بل أدمجت أيضاً الثقافة والتكنولوجيا والحكم، لكن الإندماح العالمي ما زال شديد التحيز، شديد القسوة أحياناً على الـــ ٤٠% الأكثر فقراً من سكان العالم، وأن خطر تهميش البلدان الصغيرة والأقل نمواً قد أصبح حقيقة واقعة. وعلى الرغم من أن العالم أصبح اليوم أكثر تقدماً ونمواً وازدهاراً على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والإنسانية، إلا أن تقدمة هذا وازدهاره ينطويان على تراكمات ضخمة من الحرمان وانعدام المساواة بين البلدان والمناطق(١).

٣- إننا نعيش عصراً يطالب فيه الناخبون بمزيد من المعلومات والسلطة وبحجم أكبر من المسؤولية والمشاركة، ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضاً على المستوى العالمي، لذا فإن أي نظام للعولمة لن يكون ناجحاً في ظل المحاولات المستمرة لفرض معايير موحدة لممارسات أو لوائح لا تقيم وزناً للفوارق التنموية والثقافية والاجتماعية بين الشعوب. ولقد انقضى زمن التعامل مع الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها مجرد محفل للدفاع عن موقف ما في مواجهة موقف آخر، ذلك أنه على الرغم من استمرار تناقض المصالح بين الدول، إلا أن تحرير المعاملات والمبادلات وتدويلها وعولمتها يتضمن في جوهره ضرورة انتقاء المصلحة الجماعية المشتركة والتي تسهم مباشرة في استتباب السلام والأمن واستبعاد سيطرة الأقوى على الأضعف. وهنا يلعب البرلمانيون دورهم في تجميع المواقف على البنود المختلفة في المفاوضات والاتفاقيات متعددة الأطراف سواء على المستوى الإقليمي أو القاري.

---

(١) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي حول موضوع: دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية، مقدمة إلى المؤتمر البرلماني الدولي الـــ ١٠٧ في مراكش ، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- إن العولمة وإجراءات تحرير التجارة في البضائع والخدمات والأموال والمعلومات لم تنجح في معالجة الفقر المنتشر في العالم والذي كان الهدف الرئيسي للتحرير والعولمة. وأن معظم الإجراءات التي حررت التجارة قد أضرت بالفئات الفقيرة في العالم، بل إن بعضها قد زاد من حدة الفقر لدى هؤلاء الذي لم يتمكنوا من الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية المتقدمة.

٥- علينا كشعوب أن نتحول من مجرد المتلقي السلبي للقوانين واللوائح الدولية إلى المتلقي النشط والمشارك في استيعاب وتطوير تلك اللوائح آخذين في الاعتبار الآليات التي تتناسب مع احتياجات شعوبنا والعمل على تلبيتها أملاً في نيل إيجابيات العولمة وتفادياً لسلبياتها على المستهلكين والمنتجين في بلادنا النامية والإسلامية(١) .

٦- في عصر العولمة لا يمكن للترتيبات الثنائية أو الإقليمية أن تحل بديلاً عن الاتفاقيات متعددة الأطراف. وإن الدور البرلمانيين – في ظل العولمة- في تحسين السياسات العامة في بلدانهم لا يقتصر فقط على التعرف على لوائح المؤسسات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف والقوانين المنبثقة عنها، بل أيضاً ببذل المزيد من الجهد لتصحيح المفاهيم الخاطئة وتشكيل الوعي ودعمه بالمعلومات الصحيحة (٢).

٧- إنه لا بد من تعزيز الروابط بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف للتأكد من فهم البرلمانيين الصحيح للمفاهيم والقرارات الصادرة عنها، ومتابعة تنفيذ هذه القرارات على المستويات المحلية. وإن ظاهرة العولمة الاقتصادية وتناميها في السنوات الأخيرة استلزمت ضرورة اللجوء إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى المشروعات أو الدول حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الشرسة في السوق العالمي(٣).

---

(١) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي المشارك في الدورة الثالثة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، داكار- السنغال، ٩-١٠ مارس ٢٠٠٤، حول موضوع: تأثير العولمة على اقتصاديات الدول النامية خاصة الإسلامية منها .

(٢) من مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاتحاد البرلماني الدولي حول البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر الـ ١٠٧ للاتحاد والمنعقد في مراكش- المغرب ، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢.

(٣) من كلمة رئيس الهيئة البرلمانية العربية في المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي، الجزائر ، ١٩-٢٢ فبراير ٢٠٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- إن دولة الكويت كانت أول دولة عربية تعلن موافقتها على أحكام اتفاقية المنطقة الحرة العربية الكبرى وبرنامجها التنفيذي، وقد بدأت دولة الكويت بالفعل في تطبيق إجراءات خفض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع العربية بنسبة ١٠% سنوياً اعتباراً من ١ يناير ١٩٩٨، وبذلك بلغت نسبة الخفض في الرسوم الجمركية على كافة السلع العربية ٣٠% في أول يناير ٢٠٠٠، وجدير بالذكر أن دولة الكويت شأنها شأن معظم الدول الخليجية تتسم رسومها الجمركية بالانخفاض أصلاً، فضلاً عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والمتجهة إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الدولية، ومنها الرسوم الجمركية- بين أعضاءها. وقد أدى التشريع في دولة الكويت -وما زال- دوراً مهماً وجوهرياً وفاعلاً في مواجهة قضايا وتحديات العولمة بحكم تفاعل المؤسسة التشريعية مع السياسات العامة، وتعبيرها بصدق عن آمال المواطنين وطموحاتهم، وتبني مطالبهم، وترجمتها إلى مجموعة من القوانين الوطنية(١).

ويمكن القول أن النهضة التشريعية في الكويت قد عبرت عن خطة تحرير الاقتصاد والسير على نهج التنمية بالبشر بديلاً عن التنمية بالنفط، تمشياً مع حركة المجتمع والمتغيرات الدولية، فالكويت التي انضمت مبكراً لاتفاقية الجات في عام ١٩٦٣، ووقعت الوثيقة الختامية لجولة أورغواي في مراكش عام ١٩٩٤، قد سارت قدماً نحو تنفيذ التزاماتها الدولية فاصدر مجلس الأمة أربعة قوانين في هذا الإطار وهي(٢):

١- قانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٩٩ بشأن (حقوق الملكة الفكرية).

٢- قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١ بتعديل (أحكام قانون التجارة) رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠.

٣- قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ بتعديل أحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ بشأن (براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية).

٤- قانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠١ بشأن (تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في الكويت).

---

(١) من كلمة رئيس الهيئة البرلمانية العربية في المؤتمر التاسع للاتحاد البرلماني العربي، الجزائر ، ١٩-٢٢ فبراير ٢٠٠٠.

(٢) من مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاتحاد البرلماني الدولي حول البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر الـ ١٠٧ للاتحاد والمنعقد في مراكش- المغرب ، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- إن البرلمان الكويتي يؤكد على أهمية الحفاظ على بعض الملامح ذات الطابع المحلي والخاص لكل دولة في تقرير ما يناسبها من سياسات تنموية اقتصادية واجتماعية تتماشى مع قيمها ومعتقداتها وثقافتها، دون تعارض مع اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي ومؤسساته الدولية التي تحقق معايير العدالة والشفافية في تعاملها مع كافة الدول(١).

ثانياً: منظمة التجارة العالمية.

جاء اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية في أعقاب نجاح جولة أوروجواي في عام ١٩٩٤، ودخل حيز النفاذ في الأول من يناير ١٩٩٥. بحث أصبحت منظمة التجارة العالمية المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. ومهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليُسر والحرية، كما أنها تنظم العلاقات التجارية والاقتصادية للدول على أسس تحرير التجارة والمنافسة واللجوء إلى التحكيم لحل الخلافات، وتشجع على حسن أداء إدارة شؤون الاقتصاد والتجارة لكل دولة عضو فيها.

وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها ١٤٩ عضواً، واتخاذ القرارات داخل المنظمة يتم بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، ويتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية. وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول(٢).

---

(١) من مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى الاجتماع الـ ١٠٢ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في برلين، ١٠-١٦ أكتوبر ١٩٩٩، حول موضوع: "الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي الراهن".

(٢) رضوان، محمد، (٢٠٠١). **من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، ٩-١٣، نوفمبر ٢٠٠١، ص١٢-١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والكويت واحدة من الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، كما كانت أيضاً من أوائل الدول العربية التي انضمت إلى اتفاقية الجات في ١٥ أبريل ١٩٦٤ . ويأتي دور مجلس الأمة في علاقة دولة الكويت بمنظمة التجارة العالمية من منطلق العلاقة المباشرة والقوية بين البرلمانات ومنظمة التجارة، حيث تقع المسؤولية الكبيرة على البرلمانات في إرساء قواعد وأنظمة للتجارة العالمية المتعددة الأطراف ، بحيث تكون منصفة وعادلة وحرة. فمنظمة التجارة العالمية ليست سوى منظومة جماعية تستند على مجموعة من القوانين ذات الطابع التجاري الدولي، إضافة إلى كونها ملتقى لتسوية النزاعات استناداً إلى ما تصدره ويصدق عليه أعضاؤها من قوانين ولوائح وقرارات، وتحتاج تلك القوانين الدولية إلى ترجمتها لقوانين وأنظمة اقتصادية وتجارية ومالية وطنية(١).

وعلى الجانب الآخر فإن اشتراك البرلمانيين في تلك المفاوضات والمناقشات يفسح المجال للمحاسبة الواعية للحكومات ، ويعتبر هذا الدور حاسماً بالنسبة للبرلمان حتى يكون ممثلاً حقيقياً لمصالح مواطنيه في القضايا الدولية ذات الانعكاسات القوية على الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال التجارة. كما يلعب تضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين في دول تتراوح بين الغنى والتقدم والفقر والتخلف، دوراً آخر يضفي بعداً جديداً على العمل البرلماني إذ يسعى البرلمانيون غالباً إلى تكوين رأي جماعي لتعزيز قيم العدالة والإنصاف لنظام التجارة العالمي المتجه بسرعة نحو الحرية والانفتاح، فيجب على البرلمانيين التركيز على مكاسب العولمة وآثارها على العمالة الوطنية ودورها في رفع مستويات معيشة الشعوب، ويجب أن تتحد جهودهم من خلال الدورين الرئيسيين لهم وهما: التشريع والرقابة(٢).

---

(١) أنظر: سلامة ، رمزي، (٢٠٠٣). **حول قضايا "الجات" ومنظمة التجارة العالمية، ودور مجلس الأمة في مواجهة العولمة**، ورقة مقدمة إلى السيد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس.

(٢) المرجع السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تحديد أهم ملامح دور مجلس الأمة الكويتي وإسهاماته في موضوع التبادل التجارية ومنظمة التجارة العالمية ومواقفه منها، من خلال الأفكار التي حملتها وفود مجلس الأمة الكويتي إلى اللقاءات والاجتماعات العالمية، ومن أهم هذه الأفكار والمواقف[١]:

١- يعي مجلس الأمة الكويتي أن قرارات منظمة التجارة العالمية ذات تأثير حيوي في مصالح الملايين من البشر بمالها من انعكاسات سلبية وإيجابية على حياتهم[٢].

٢- يقدر مجلس الأمة الكويتي أن نظام العمل داخل منظمة التجارة العالمية ربما لا يحتاج إلى تغييرات جذرية، لكنه بالتأكيد يحتاج إلى المزيد من التطوير[٣].

٣- يدرك مجلس الأمة الكويتي أهمية التعامل مع القضايا الجوهرية التي تتجاوز تأثيراتها السياسة التجارية في معناها الضيق لتشمل علاقة التجارة بالبيئة، وعلاقتها بالتنمية، وعلاقتها بالتوزيع العادل لمكاسبها، وأيضاً علاقتها بحقوق العمالة[٤].

٤- أظهرت التقارير عدداً من السلبيات التي تعاني منها البلدان النامية بسبب الدعم المالي الذي تقدمه سنوياً البلدان الصناعية والمتقدمة لمنتجيها من المزارعين (٣١١ مليار دولار) والذي يزيد بنحو ست مرات عن إجمالي المعونات الرسمية التي تتلقاها البلدان النامية (٥٠ مليار دولار)، مما يعيق قدرة المزارعين في الدول الفقيرة على تصريف منتجاتهم حيث السوق غير تنافسية والأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج الحقيقية، والدخل القومي المعتمد على صادراتهم من المواد الأولية ينخفض ويتدهور، كما أن تجارة الخدمات لا زالت في غير صالح البلدان النامية، أما اتفاقية الـــ TRIPS فهي تحول دون قيام الفقراء بإنتاج الكثير من الأدوية المحتكرة محلياً..

---

(١) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص٥٣-٥٥ .

(٢) من مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى المؤتمر الـــ ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقـــد في مراكش، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢، حول موضوع: " دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية".

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل هذه المصاعب يرصدها المراقب بالرغم من أن الدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية (WTO) تشكل أغلبية مطلقة (١٠٠ دولة نامية من أصل ١٤٨دولة عضو بالمنظمة) [١] .

٥- يلاحظ مجلس الأمة الكويتي أن البلدان النامية قد تعرضت – في معظمها- لغبن في جولات التفاوض للتوصل إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف في التجارة الدولية بسبب عدم دراستها للكثير من جوانب الموضوعات محل التفاوض، ولضعف إمكاناتها الفنية والمادية. وقد أفضى ذلك كله إلى انخفاض مستوى مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات، ويزيد من الأمر سوءاً أنه – في عصر العولمة- لا يمكن للترتيبات الثنائية أو الإقليمية أن تحل بديلاً عن الاتفاقيات متعددة الأطراف[٢].

٦- يستشعر مجلس الأمة الكويتي أن قرارات وبرامج منظمة التجارة العالمية تبدو منحازة لمصالح الدول المتقدمة والأقوى اقتصادياً ، وأن عدم ديمقراطية وضعف شفافية الأداء والمعلومات في المنظمة يعتبران عقبة أمام توسيع استفادة دول العالم الثالث من جهود المنظمة لتحرير التجارة، وأن عدم الربط بين التجارة والتنمية وحقوق العمال ومستويات المعيشة في البلدان النامية جعل هذه الأخيرة لا تستفيد كالدول المتقدمة من جهود تحرير التجارة[٣].

٧- يؤكد مجلس الأمة الكويتي أن للبرلمانيين –في ظل العولمة- دور هام في تحسين السياسات العامة في بلدانهم، ليس فقط بالتعرف على لوائح المؤسسات الدولية، والاتفاقيات متعددة الأطراف والقوانين المنبثقة عنها، بل أيضاً ببذل المزيد من الجهد لتصحيح المفاهيم الخاطئة وتشكيل الوعي العام ودعمه بالمعلومات الصحيحة.

---

(١) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي في الاجتماع الـ ١١٠ للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد في مكسيكوسيتي من ١٥ – ٢٣ ابريل ٢٠٠٤، حول موضوع: " العمل على إيجاد بيئة عادلة للتجارة العالمية: قضايا التجارة في المنتجات الزراعية وإتاحة الأدوية الأساسية.

(٢) من مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى المؤتمر الـ ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد في مراكش، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢، حول موضوع: " دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية".

(٣) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي في اللقاء البرلماني الدولي بمناسبة الاجتماع العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المنعقد في بانكوك خلال الفترة ١٠-١١ فبراير ٢٠٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- يتمنى البرلمانيون الكويتيون على منظمة التجارة العالمية توفير أكبر قدر من الشفافية الداخلية على أنشطتها من خلال:

أ. إشراك الدول النامية في مناقشات اتفاقياتها وفي عملية اتخاذ القرار، الأمر الذي يستلزم وضع البرامج الكافية لتنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة ممثلي هذه الدول داخل المنظمة.

ب. منح "صفة مراقب" للمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

ج. إجراء المشاورات في اجتماعات علنية ومعلنة وبدعوة مسبقة بحضور جميع الأعضاء.

د. التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتبادل المشورات والأفكار معها(١).

٩- يناشد مجلس الأمة الكويتي الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية زيادة مساهماتها التطوعية لتمويل المساعدات الفنية لباقي الدول الأعضاء. كما يدعو الدول الدائنة والبنوك والمؤسسات المالية متعددة الأطراف إلى الاستمرار في جهودها في نطاقها الخاص لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نمواً، والاستجابة لطلبات الاستمرار في تحريك المصادر والموارد نحو سداد ديونها لمؤسسة التنمية الدولية. كما يوصي بتعزيز الروابط بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف للتأكد من فهم البرلمانيين الصحيح للمفاهيم والقرارات الصادرة عنها، ومتابعة تنفيذ هذه القرارات على المستويات المحلية. كما يحث الحكومات على التعاون من أجل اتخاذ كافة الإجراءات ضد الأفراد والشركات المتورطين في التجارة غير المشروعة عبر الحدود، وعمليات تحويل الأموال بغرض غسيلها، وممارسات إغراق الأسواق بالسلع(٢).

---

(١) من مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى المؤتمر الـ ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد في مراكش، ١٧-٢٣ مارس ٢٠٠٢، حول موضوع: " دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية".

(٢) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص٥٤-٥٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: قضايا التنمية وأزمة الديون في الدول الفقيرة.

تم الإعلان عن تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية في ديسمبر ١٩٦١م ليكون أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط أنشأتها دولة الكويت عقب استقلالها مباشرة وذلك من أجل تقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية العربية ، وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى مبادرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الذي كان وزيرا للمالية في ذلك الوقت ، ولقد كان تأسيس الصندوق الكويتي في ذلك الوقت المبكر إعلانا عن إدراك حقيقة أزمة التنمية التي يواجهها العالم الثالث ، وأن دولة الكويت على الرغم من صغر حجمها مهتمة بأن تضع جزءا من مواردها في خدمة القضية التنموية ، ومساعدة الدول النامية في تنمية اقتصادياتها وبوجه خاص مدها بالقروض والمساعدات الفنية اللازمة لتمويل تنفيذ برامج التنمية فيها على أسس فنية واقتصادية سليمة تكفل نجاح المشروعات الممولة وتحقق للدول المستفيدة القدر الأكبر من المنافع الاقتصادية والاجتماعية [١].

وتميز نشاط الصندوق الكويتي منذ تأسيسه وحتى الآن بمرحلتين تكمل إحداهما الأخرى كما ذكرنا، المرحلة الأولى : وقد امتدت من أوائل عام ١٩٦٢م وحتى أواسط عام ١٩٧٤م حيث اقتصرت فيها عملياته على مساعدة الدول العربية ، والمرحلة الثانية : وقد امتدت من أواسط عام ١٩٧٤م وعقب ارتفاع عائدات النفط ، وحتى الوقت الراهن ، وهي المرحلة التي تقرر توسيع مجال نشاط الصندوق لتشمل سائر الدول النامية [٢].

وقد أسهم مجلس الأمة الكويتي من خلال إشرافه ومراقبته لأعمال هذا الصندوق وكذلك من خلال الوفود البرلمانية الكويتية إلى الخارج في إبراز مساهمة الكويت الخارجية في قضايا التنمية الدولية، والمساعدات الاقتصادية التي قدمتها ولا تزال للعديد من دول العالم .

---

(١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، **التقرير السنوي الأول** ، الكويت ، ١٩٦٣ ، ص٣ .

(٢) بيبي يوسف الصباح ، نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٩، يناير ١٩٧٧، ص٣٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد عبرت أطروحات الوفود البرلمانية الكويتية في المحافل الدولية عن تجربة فريدة لدولة استطاعت أن تختط لنفسها منهجاً تنموياً متميزاً يعتمد على إعلاء شأن الإنسان صحياً وتعليمياً وسياسياً، تجربة تقترن فيها النهضة الاقتصادية بالصحوة الديمقراطية ليشكلا معاً ملامح مجتمع لم يتردد في الإسهام في جهود تمويل التنمية خارج حدوده، وليضرب المثل في الالتزام بأهداف عقد الأمم المتحدة للتنمية وعلى رأسها تخصيص ٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الرسمية للتنمية [١].

ففي مشاركته خلال المؤتمر البرلماني الدولي حول البيئة والتنمية الذي عقد في البرازيل في الفترة ما بين ٢٣-٢٨ نوفمبر ١٩٩٢، أشار الوفد البرلماني الكويتي إلى قيام دولة الكويت بتقديم القروض الميسرة للدول الفقيرة، حيث بلغ ما تم تقديمه فعلا خلال الفترة من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٩٢ حوالي (٧٠) مليار دولار أي ما يعادل (٧,٥%) من دخل الكويت القومي للدول النامية على شكل قروض ومساعدات استفادت منها ١٣٠ دولة ومنظمة إنسانية. كما أشار الوفد إلى قيام أمير الكويت ومن منبر الأمم المتحدة بخطوة إلغاء فوائد الديون العائدة للكويت، بل وحتى أصول الديون عن الدول الأشد فقراً في العالم[٢].

وطرح الوفد الكويتي في المؤتمر البرلماني الدولي حول" حوار الشمال والجنوب من أجل الرفاه العالمي والذي عقد في أوتاوا- كندا في الفترة ما بين ١٨-٢٢ أكتوبر ١٩٩٣، مجموعة من التصورات والاقتراحات لحل الآثار المباشرة لمشكلة الديون، حيث حددها عضو الوفد الكويتي النائب أحمد باقر خلال مداخلة له بعدة نقاط أولها ضرورة إعادة النظر في أسلوب تقديم القروض وضرورة توافر شروط العدالة الاقتصادية والاجتماعية لكافة الأطراف ، ثانيها إعادة النظر في أسلوب الإقراض بالفائدة واستبداله بأسلوب المضاربة أي المشاركة في الربح والخسارة، وثالثهما

(١) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) الديحاني ، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الكويت، مرجع سابق، ص٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة إسقاط الدول المتقدمة لديونها وفوائدها على الدول الفقيرة بشكل متفق عليه كما فعلت ذلك الكويت عندما أسقطت ديون جملة من الدول[١].

وأشار الوفد الكويتي لمؤتمر الحوار البرلماني العربي- الأفريقي السادس في السنغال خلال الفترة من ٢-٣ يونيو ١٩٩٤م إلى دور الكويت في المساهمة في حل أزمة الديون في الدول الأفريقية الفقيرة ، حيث أشار عضو الوفد السيد عبد الله النيباري أن الكويت طرحت اقتراحاً بتخفيض المديونية من جهة وإيجاد شروط ملائمة تمكن الدول النامية من معالجة مشاكل تنميتها[٢].

وانسجاماً مع مطالب تشجيع الاستثمارات في أفريقيا، قال رئيس الوفد الكويتي للمؤتمر البرلماني الأفريقي الثامن في الفترة بين ٤-٧ مارس ١٩٩٨، السيد محمد عبد الله العليم أن الكويت تولي اهتماماً لا حصر له في دعم اقتصاديات الدول الأفريقية، فقد قدمت ٦ مليارات دولار كقروض حسنة ومنح ومساعدات للدول العربية والإفريقية، كما قدم الصندوق الكويتي للتنمية ما قيمته ٢٧٠٠ مليون دينار كويتي غطى ٨٦ دولة. كما أعاد الوفد التذكير بموقف أمير دولة الكويت في الدورة ٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في إسقاط فوائد الديون المستحقة على الدول الأفريقية [٣].

ويمكن إجمال أهم الرؤى والأفكار التي قدمتها وفود مجلس الأمة الكويتي في ما يتعلق بالتنمية ومساعدة الدول الفقيرة بما يلي:

١- أنه بعد عقود من المناقشات والجدل حول عقبات التنمية والسبل الأفضل للقضاء عليها، لا زال العالم يعاني من وجود بؤر للفقر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ففي الوقت الذي يتمتع به ١٥% فقط من السكان في العالم (القاطنين في النصف الشمالي من الكرة الأرضية) بأكثر من ٥٥% من الناتج الإجمالي العالمي، ويسيطرون على ٧٥% من التجارة العالمية، يحصل الـ ٨٥% من السكان (المقيمين في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية) على ٤٥% من الناتج العالمي و٢٥% من

(١) الديحاني ، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الكويت، مرجع سابق، ص٣١.
(٢) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق ، ص٤٥٠.
(٣) المرجع السابق، ص٥٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارة العالمية، وبلغت الديون الخارجية للبلدان الفقيرة أكثر من ٢,٦ تريليون دولار تستحق فوائد بلغت أكثر من ٤٣٦ مليار دولار حسب الإحصائيات الرسمية للعام ٢٠٠٣[١].

٢- إن النتائج المؤسفة التي تترتب على حرمان ما يزيد عن سدس سكان العالم من الحد الأدنى من الطعام والشراب والتعليم والصحة والحرية سوف تهدد بكوارث يتوقع أن تصل تداعياتها إلى دول ومناطق تعتقد الملايين المطحونة من البشر أنها السبب في الوصول إلى مثل تلك الأوضاع السيئة. وأن أمان العالم لا ينفصل عن أمان البلدان الفقيرة ، ولأن الشعوب الجائعة والمريضة صعب عليها أن تزدهر ، فربما يجب أن يعي الجميع دلالة أرقام الوفيات من ضحايا مرض الايدز (٢٠ مليون لقوا مصرعهم و٣ مليون في طريقهم في العام ٢٠٠٤ للوفاة أربعة أخماس هؤلاء من الفقراء) كما ولكل من السل والملاريا ضحاياهم التي تقدر بالملايين ، هذا بخلاف حزمة من الأمراض التي تنتشر بصورة كبيرة بين الفقراء كالربو والسرطان والسكري وأمراض القلب [٢].

٣- ترى الكويت أنه يجب السعي بجدية نحو تفعيل اتفاقية ٣٠ أغسطس ٢٠٠٣ بشأن حقوق الملكية الفكرية والتي تتيح حصول البلدان الأكثر فقراً على الأدوية الأساسية بما فيها الأدوية المحتكرة. كما يجب إيجاد السبل والوسائل التشريعية التي تشجع وقف هجرة العقول والأطباء من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية والمتقدمة، فليس من المعقول أن يزيد عدد الأطباء من غانا في نيويورك عن إجمالي عدد الأطباء الغانيين في غانا كلها، وهذا حال معظم المهارات الطبية وغير الطبية المهاجرة من العالم الثالث [٣].

---

(١) تقرير اللجنة الدائمة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي (لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة)، والمقدم للاجتماع الـ ١١٢ للاتحاد المنعقد في مانيلا- الفلبين من ٣١ أبريل ٢٠٠٥، تحت عنوان: دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويلية تجارية دولية مبتكرة موجهة لمعالجة مشكلة الديون ولتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة.

(٢) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي في الاجتماع الـ ١١٠ للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد في مكسيكوسيتي من ١٥ – ٢٣ ابريل ٢٠٠٤، حول موضوع: " العمل على إيجاد بيئة عادلة للتجارة العالمية: قضايا التجارة في المنتجات الزراعية وإتاحة الأدوية الأساسية.

(٣) المرجع السابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- يرى مجلس الأمة الكويتي أنه ومع الاعتراف بوجاهة ومنطقية وأهمية التوصيات التي يصدرها كل من البنك وصندوق النقد الدوليين بشأن برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية بشكل عام، إلا أن لكثير من الاقتصاديات النامية ، وعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد الكويتي يرتبط بشدة بالنفط، ومن ثم فهو اقتصاد ريعي، إلى جانب اعتماد النشاط الإنتاجي والخدمي فيه على العمالة الوافدة بنسبة تصل إلى ٨٥% من إجمالي قوة العمل، مع وجود شبح البطالة الذي يطل برأسه بين صفوف العمالة الوطنية ، والاقتصاد الكويتي غير مدين، وللدولة في إدارته دور هام حدده الدستور(١).

٥- إن دولة الكويت قد أيقنت أن بناء الدولة العصرية لا يعتمد فقط على توفير البنية الأساسية المادية بمردودها الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً بما توليه من اهتمام ورعاية لبنيتها التشريعية والدستورية وأطرها القانونية. وقد أصدر مجلس الأمة الكويتي قانوناً لدعم العمالة الوطنية- والذي يعتبر الأول من نوعه بدولة الكويت- لتنظيم عملية استخدام العمالة الوطنية وحمايتها من خطر البطالة في إطار التوظيف الكفء للموارد البشرية الوطنية. كما يستعد مجلس الأمة الكويتي لإصدار تشريع متكامل لخصخصة عدد كبير من المشروعات والهيئات العامة الإنتاجية والخدمية بهدف إقامة اقتصاد وطني حر يلعب فيه القطاع الخاص ودور الريادة في عملية التنمية الاقتصادية(٢).

٦- يدعم البرلمانيون الكويتيون وبقوة الإعلان العالمي للألفية الثالثة للقضاء على الفقر في العالم (بنسبة النصف حتى العام ٢٠١٥) ويدعون كافة الدول المتقدمة والغنية إلى زيادة مساعداتها للتنمية إلى المستوى المستهدف وهو ٠,٧% من دخولها القومية سنوياً وذلك كخطوة أولى لتطبيق مقررات اتفاق مونتيري، كما يناشدون البلدان المتقدمة العمل على سرعة إزالة القيود التجارية على وارداتها من الدول النامية لمساعدتها في تمويل برامجها التنموية(٣).

---

(١) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي في الاجتماع الـ ١٠٤ للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد في جاكارتا- اندونيسيا، من ١٥- ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠، حول موضوع: " التمويل من أجل التنمية والنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المصمم للقضاء على الفقر".

(٢) المرجع السابق.

(٣) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي في الاجتماع الـ١٠٨ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في جنيف – سويسرا من ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢ حول موضوع: " التمويل من اجل التنمية" .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- لإضفاء المزيد من القدرات والإمكانيات التمويلية التي تساهم في مساعدة البلدان النامية، اقترح البرلمانيون الكويتيون بعض التعديلات على أسلوب عمل صندوق النقد الدولي، وأبرزها ما يلي[١]:

- زيادة حصص الدول الأعضاء في رأس المال الصندوق.
- تخفيف قائمة المشروطية التي يفرضها الصندوق على الدول المستخدمة لتسهيلاته الإنمائية.
- التخلي عن فكرة" الحزمة الوحيدة" للإصلاح الاقتصادي التي يطبقها الصندوق على كافة الدول التي تلجأ إليه للاقتراض، وإضفاء المرونة على برامجه الإصلاحية، فما يصلح من سياسات وإجراءات مالية واقتصادية في دول ما قد لا يصلح لغيرها.
- إضفاء المزيد من الشفافية على تعاملات الصندوق.
- السماح بتعديل لائحة الصندوق لتمكينه من الاقتراض من أسواق المال ومن المصادر غير الرسمية كلما اشتدت الحاجة للمزيد من السيولة.
- تطوير نظام الصندوق في علاقته بالأعضاء ليتحول مع الوقت إلى ما يشبه البنك المركزي العالمي وليلعب دور "الملاذ الأخير" للسلطات النقدية والبنوك المركزية في الدول الأعضاء.

٨- كما أكد البرلمانيون الكويتيون على أنه إذا كانت التجارة والمعونة رافدان للتنمية في العالم الثالث، فإن الأمن الغذائي يأتي في البلدان الزراعية قبل تشجيع التجارة في منتجاتها الزراعية، بمعنى أن مساعدة هذه البلدان على إنتاج وزراعة المحاصيل محلياً بهدف توفير الغذاء للمواطنين يأتي قبل إنتاجها لهدف التصدير، ومن ثم لا يجب أن يحارب هذا الإنتاج بأسلحة الإغراق الاقتصادي الوافد من الخارج عن طريق سلع زراعية ومواد أولية منافسة رخيصة بسبب مبالغ الدعم الهائلة التي تمنحها الدول الصناعية الغنية لمنتجيها من المزارعين[٢].

---

(١) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي إلى الاجتماع الـ ١٠٢ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في برلين، ١٠-١٦ أكتوبر ١٩٩٩، حول موضوع: "الحاجة إلى إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي الراهن".

(٢) من كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي في الاجتماع الـ ١١٠ للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد في مكسيكوسيتي من ١٥ – ٢٣ ابريل ٢٠٠٤، حول موضوع: " العمل على إيجاد بيئة عادلة للتجارة العالمية: قضايا التجارة في المنتجات الزراعية وإتاحة الأدوية الأساسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة.

ولدت فكرة السوق العربية المشتركة عام ١٩٧٥ باتفاقية للوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، وأنشئ لها مجلساً للوحدة الاقتصادية ، وبعد سبع سنوات، اصدر المجلس في ١٣ أغسطس ١٩٦٤ قراراً بإنشاء السوق التي تبلورت أهدافها فيا يلي[١]:

١- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

٣- حرية تبادل البضائع.

٤- حرية النقل والعبور.

وإذا كانت السوق المشتركة هي خطوة على طريق الوحدة الاقتصادية العربية ما بين منطقة للتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي العربي، فإن الواقع العربي قد عجز تماماً عن تحقيق تقدم يذكر في توطيد علاقاته الاقتصادية البينية، بل أن عدد الدول الأعضاء في السوق المشتركة لم يتعد للآن السبع دول من بين الـــ ١٣ دولة الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية والـــ ٢٢ الأعضاء في جامعة الدول العربية. وتعتبر الكويت أول دولة عربية تصدق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أصبحت نافذة من تاريخ ١٣ أبريل ١٩٦٤، إلا أنها لم تنضم إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة وذلك لعدة تحفظات تراها تجاه الاتفاقية من أهمها أن الاتفاقية تدعو إلى حرية انتقال الأشخاص وحرية الإقامة والعمل وهو ما تضع عليه دولة الكويت قيوداً بسبب صغر مساحة البلاد وازدياد طلبات العمل في الكويت بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل. إلا أنها حرصت على دعم كافة أشكال التكامل الاقتصادي العربي على المستويين الحكومي والشعبي، وكان لا يزال مجلس الأمة الكويتي يحرص على المشاركة الفعالة عبر وفود الشعبة البرلمانية لمؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي والهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة وتقديم أوراق العمل والمداخلات والمشاركة بتبادل الآراء في هذه الاجتماعات. فساهمت وفود الشعبة البرلمانية الكويتية المشاركة في اجتماعات

---

(١) سلامة ، رمزي، (١٩٩٧). **دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة**، ورقة عمل مقدمة إلى جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، دمشق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد البرلماني العربي والهيئة البرلمانية لمشروع السوق العربية المشتركة في تقديم اقتراحاتها وأفكارها حول تفعيل دور البرلمانات في حث الحكومات لإنجاز السوق العربية المشتركة ودعم السبل المؤدية إلى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية[١].

ويمكن إجمال أهم الأفكار التي قدمها مجلس الأمة الكويتي في هذا المجال بما يلي:

١- أبرز البرلمانيون الكويتيون أن دولة الكويت أولت اهتماماً كبيراً للمشاريع الاقتصادية العربية والاتفاقيات الاقتصادية وكانت أول دولة عربية تصدق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤، وهي الاتفاقية التي تمخض عنها إنشاء السوق العربية المشتركة[٢].

٢- صادق مجلس الأمة الكويتي على انضمام الكويت إلى اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١، واتفاقية قيام منطقة تجارة حرة عربية عام ١٩٨١، وذلك بعد تعثر قيام السوق العربية المشتركة بسبب المعوقات الاقتصادية العربية، وقد بدأت دولة الكويت بالفعل في تطبيق إجراءات خفض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع بنسبة ١٠% سنوياً اعتباراً من ١ يناير ١٩٩٨ وبذلك بلغت نسبة الخفض في الرسوم الجمركية على كافة السلع العربية ٣٠% من أول يناير ٢٠٠٠[٣].

٣- تم انتخاب السيد رئيس اللجنة المالية الاقتصادية البرلمانية الكويتية نائباً لرئيس الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى خلال أعمال الدورة الـ٣٥ لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، ثم تم تزكيته رئيساً للهيئة في اجتماعاها خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في دمشق –مارس ٢٠٠٤، وتم التجديد له رئيساً للمرة الثانية في اجتماع الهيئة خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الثاني عشر بالجزائر في يونيو ٢٠٠٥.

---

(١) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص١١٤-١١٥ .

(٢) من ورقة العمل التي قدمها وفد مجلس الأمة الكويتي إلى المؤتمر البرلماني العربي السابع المنعقد في القاهرة من ١٣-١٤ مايو١٩٩٧ حول موضوع: " الرؤية البرلمانية للسوق لإنشاء السوق العربية المشتركة".

(٣) كلمة نائب رئيس الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة خلال اجتماع الهيئة المنعقد في الجزائر في ٢٠ فبراير ٢٠٠٠، حول موضوع: " تقرير الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة لمشروع السوق العربية للكبرى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- يرى مجلس الأمة الكويتي أنه لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود من خلال السوق العربية المشتركة، فإنه لا بد من المصارحة والمكاشفة الكاملة والصادقة مع الذات بين الدول العربية لمعرفة الخلل وصولاً لمعرفة الخلافات السياسية القائمة التي تشكل معوقاً أساسياً يعترض قيام السوق. مع التأكيد على ضرورة أن تراعي الحكومات والبرلمانات العربية عدم وضع أية أحكام في التشريعات التي تصدرها أو في الاتفاقيات التي تبرمها مخالفة لنصوص وأحكام المواثيق التي تحكم التكامل الاقتصادي العربي، وأن يكون للبرلمانيين دور في هذا الشأن(١).

٥- يقف مجلس الأمة الكويتي مع الإجماع العربي على إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى، فمن خلال المنطقة الجمركية العربية التي تعامل فيها السلع المتبادلة بين الدول العربية معاملة السلع الوطنية يمكن الانتقال بعدها إلى فكرة إنشاء اتحاد جمركي تتوحد فيه التعرفة الجمركية بين الدول العربية تجاه العالم الخارجي(٢).

٦- يرى مجلس الأمة الكويتي أن أهمية المجالس التشريعية تكمن في دعم مشاريع التكامل الاقتصادي العربي وفق حقيقية مفادها أنها تمثل الرؤى الجماهيرية للشعوب ما يمكنها من خلق قدر كبير من الرضا والحماس لتقبل أي عمل عربي تكاملي سياسياً أو اقتصادياً(٣).

٧- أشار وفد مجلس الأمة الكويتي إلى أن هناك العديد من مجالات العمل البرلمانية التي يمكن للمجالس النيابية من خلال التشريع والرقابة والتوجيهات أن تهيئ الظروف لدعم العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي منها:

---

(١) من ورقة الشعبة البرلمانية الكويتية المقدمة إلى اجتماع الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة المنعقد خلال اجتماع مجلس الاتحاد البرلماني العربي في الدورة الـ٤٣ في بيروت من ٢٠٤ يونيو عام ٢٠٠٣ حول:" دور البرلمانات في تفعيل السوق العربية المشتركة" .

(٢) كلمة نائب رئيس الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة خلال اجتماع الهيئة المنعقد في الجزائر في ٢٠ فبراير ٢٠٠٠، حول موضوع: " تقرير الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة لمشروع السوق العربية للكبرى .

(٣) من ورقة العمل التي قدمها وفد مجلس الأمة الكويتي إلى المؤتمر البرلماني العربي السابع المنعقد في القاهرة من ١٣-١٤ مايو١٩٩٧ حول موضوع: " الرؤية البرلمانية للسوق لإنشاء السوق العربية المشتركة".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. العمل على خلق وعي جماهيري بأهمية التكامل الاقتصادي العربي وخاصة أمام التكتلات العالمية والإقليمية التي تهدد مصالح الدول العربية.

ب. قيام الوفود البرلمانية المتبادلة بين الدول العربية، والاتحاد البرلماني العربي بالعمل على توثيق العلاقات السياسية بين الأقطار العربية، وتوفير الشفافية في التعاملات بينها.

ج- توحيد الأنظمة الضريبية والتشريعات المالية " التجارية" ، النقدية ، المالية، العمالية، بين الدول العربية ، وتشجيع المشروعات القومية العربية للسوق العربية المشتركة(١).

ويلاحظ من خلال حجم هذا الدور الذي لعبه مجلس الأمة الكويتي في القضايا السابقة سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاقتصادي، مدى أهمية الدور المساند الذي يلعبه المجلس للمؤسسات التنفيذية القائمة على شؤون السياسة الخارجية الكويتية، حيث أن المتمعن بهذا الدور يلاحظ التوافق الدائم لأفكار ومقترحات وفود مجلس الأمة الكويتي مع الخطوط الرئيسية لسياسة الدولة الخارجية، فقد كان المجلس في كثير من الأحيان يلعب دور المدافع عن هذه السياسة ومؤكداً لها ، كما انه كان في أحيان أخرى يمارس دور المبشر بخطوات جديدة للسياسة الخارجية الكويتية في مجالات معينة وخصوصاً المجالات المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية للدول النامية، حيث لا يمكن إغفال دور مجلس الأمة في الرقابة على إدارة الدولة لهذه المساعدات واتجاهات منحها وبالذات عند استعمالها كأداة سياسية سواء للضغط أو لترغيب دول ما للتعاون مع المواقف السياسية الكويتية، وهو الأمر الذي اتضح بشكل جلي عقب احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وانقسام الدول العربية في موقفها تجاه هذا الاحتلال، فكانت المكافآت الكويتية للدول العربية التي ساندت الموقف والقضية الكويتية مثل سوريا ولبنان ومصر، في حين كان وقف هذه المساعدات من مصير الدول التي وقفت مع العراق وخصوصاً الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن، وسنمر على بعض تفاصيل موقف مجلس الأمة من هذه الدول في الفصل الرابع ، الذي سنقدم به تقييماً لدور مجلس الأمة الكويتي في السياسة الخارجية.

---

(١) سلامة، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق، ص١١٥-١١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تقييم دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية

لم يكن حل مجلس الأمة الكويتي (العاشر) في ٢١ مايو ٢٠٠٦ إلا انعكاساً للتوتر الدائم والحذر المتبادل بشكل واضح في العلاقة بين الحكومة والمجلس، فمجلس الأمة الكويتي كان دوماً يخشى أن يتهم بأنه ألعوبة بيد الحكومة ومن ثم فإنه يتشدد، بل يبالغ في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي، ويرى أن إحراج الحكومة خير من اتهامه بأنه تابع لها. أما الحكومة فهي تدرك جيداً أن وجود المجلس النيابي يعني أن هناك من يتحمل معها المسؤولية، وأن مناقشة كثير من القضايا بشكل علني تخفف عن الحكومة الضغط الشعبي، لكنها في الوقت نفسه تخشى أن تكون ليبرالية أكثر من اللازم فيخرج الأمر من يدها، والحكومة وإن كانت تلقى تأييداً عاماً من مختلف أطياف مجلس الأمة على صعيد السياسة الخارجية فإنها ترغب في أن يكون لها الدور الأكبر في حسم المسائل الإستراتيجية على الصعيد الداخلي.

وبعيداً عن نتائج الانتخابات الأخيرة التي تم إجراءها في ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ وفقاً للمرسوم الأميري رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٦م، فإن ما يعنينا هنا هو تقييم دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية لدولة الكويت ، استناداً للخبرة السابقة في أسلوب إدارة المجلس لدوره في قضايا السياسة الخارجية ولموقف الحكومة من هذا الدور، وذلك من خلال التركيز على أراء ووجهات نظر أعضاء في مجلس الأمة المنحل ، من خلال المقابلات التي أجريت معهم لمعرفة وجهات نظرهم في دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية والعوامل التي تؤثر على هذا الدور في ظل العلاقة دائمة التوتر بين الحكومة والمجلس، مع مراعاة الاتفاق الكبير بينهما في الخطوط العامة لتوجهات السياسة الخارجية للدولة.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: أدوات الرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على مستقبل دور المجلس في السياسة الخارجية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

أدوات الرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية

تناولنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة الاختصاصات الرقابية والإشرافية لمجلس الأمة حسب ما ينص عليها الدستور الكويتي والمتمثلة بحق توجيه السؤال، وطرح موضوع عام للمناقشة، وتشكيل لجان التحقيق أو الاستجواب وأخيراً سحب الثقة من أحد الوزراء أو عدم التعاون مع رئيس الوزراء وطرح الثقة بالحكومة كلها.

ذلك إضافة للدور التشريعي الذي يمارسه المجلس فيما يتعلق بالمعاهدات التي تعقدها الدولة مع غيرها من الدول في إطار علاقاتها الإقليمية والدولية حيث أن للمجلس دور أساسي في الموافقة على المعاهدات، ولا يمكن أن تتم بدون مصادقة المجلس ، رغم أن سلطة المجلس وهو ينظر هذه المعاهدات محدودة من حيث التعديل ، فهو إما أن يقبل المعاهدة بالموافقة عليها دون المساس ببنودها أو نصوصها ، أو يرفضها جملة أو يؤجلها مع لفت نظر الحكومة إلى البنود التي جعلته يرفضها أو يؤجلها [١] .

ويلاحظ أنه عبر تاريخ مجلس الأمة الكويتي منذ عام ١٩٦٢ كان الاتفاق على توجهات السياسة الخارجية للدولة هو السمة الغالبة على العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة، ولم يحدث أن وقع تناقض في الرؤى السياسية سواء تجاه علاقات الكويت وسلوكها السياسي الخارجي أو فيما يتعلق بالمعاهدات التي عقدتها مع غيرها من الدول.

إلا في حالات نادرة حاول المجلس فيها أن يفرض على الحكومة نهجاً خاصاً في السياسة الخارجية وعلاقات الكويت مع دول الجوار، وكان مصير هذا المجلس هو الحل ، فقد كان مجلس الأمة السادس عام ١٩٨٥ قوياً منذ البداية، وتمثلت فيه جميع القوى السياسية القديمة والناشئة في الكويت، ومع مجيئه كانت المنطقة في قمة غليانها، وكان الأخطر هو ما يجري على بعد أميال من

---

(١) اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي ، المواد ١١٥ و١١٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت وهي الحرب العراقية الإيرانية التي كادت شظاياها تصيب الكويت[١] . حيث سرعان ما اصطدم المجلس بالحكومة نتيجة لمحاولته التعامل مع معطيات الحرب العراقية الإيرانية ، حيث كان المجلس يرى أن البلاد وسط أجواء ملتهبة لا يمكن تجاهلها ويجب التفاعل معها وفق استحقاقها ودور المجلس السياسي، الأمر الذي لم يرق للحكومة التي رأت أن من واجبها الوطني حماية البلد من خطر يحيق بها ومصدره أصبح المجلس نفسه ، فجاء قرار حل المجلس في يوليو ١٩٨٦ كإجراء حكومي يضمن ذلك [٢].

ومن هنا كانت الصفة الغالبة على تدخل المجلس في طريقة إدارة وزارة الخارجية لشؤون الدولة الخارجية تتم عن طريق السؤال حسب ما نص عليه الدستور الكويتي في المادة (٩٩) حيث نص الدستور على أنه : " لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وللسائل وحدة حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة" [٣].

وفيما يلي بعض هذه الأسئلة الموجهة إلى وزير الخارجية الكويتي من أعضاء مجلس الأمة تستفسر عن بعض القضايا الخاصة بسياسة الكويت الخارجية:

١- وجه السيد العضو **مسلم محمد البراك** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الأول في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٧، جاء فيه:

١- أرجو إفادتي بالتفصيل عن المواقف السلبية التي سجلتها الحكومة الكويتية ضد منظمة التحرير الفلسطينية منذ احتلال الكويت إلى الآن. وما هو المطلوب الآن وبشكل تفصيلي من السلطة الفلسطينية حتى توافق حكومة الكويت على عودة العلاقات معها.

---

(١) أسيري ، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ، مرجع سابق ، ص١٣٣.

(٢)الظفيري ، من يصنع من ؟ ، مرجع سابق ، ص١٧٤.

(٣)أنظر: دستور دولة الكويت وقانون الانتخاب لسنة ١٩٦٢، المادة (٩٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- أرجو إفادتي فيما إذا كانت المواقف التالية مسجلة في أرشيف وزارة الخارجية خلال رصد الموقف الفلسطيني من الاحتلال العراقي إلى الآن:

أ- هل كان محمود عباس (أبو مازن) أحد صناع القرار السياسي في منظمة التحرير خلال الاحتلال العراقي للكويت من خلال عضويته في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية كونه أمين سرها؟

ب- حسب الوثائق التي وجدت في دولة الكويت بعد التحرير ألم يكن محمود عباس (أبو مازن) من خاطب القيادات الفلسطينية الرسمية والشعبية سواء من خلال موقعه في المنظمة أو من خلال موقعه في حركة فتح، ومن الذي طلب حسب المعلومات التي رصدت في وزارة الخارجية الكويتية من القيادات الرسمية الفلسطينية المتواجدة في الكويت خلال الاحتلال التعاون الكامل مع قوات النظام العراقي المتواجدة في الكويت حتى لا يظهر الأمر وكأن هناك احتلالا بل ثورة شعبية ضد الحكم في الكويت؟

ج- هل رصدت وزارة الخارجية الاتصالات التي تمت بين القيادات الفلسطينية الرسمية سواء التابعة للمنظمة أو التابعة لحركة فتح مع علي حسن المجيد أو عزيز النومان الذين أطلق عليهم زورا وبهتانا محافظين لمحافظة الكويت؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب أرجو توضيح الدور الذي قامت به اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي يتولى أمانة سرها محمود عباس (أبو مازن) في توجيه هذه الاتصالات واللقاءات.

د- هل رصدت وزارة الخارجية حسب ما هو موجود بأرشيفها والذي من خلاله يتم تقييم العلاقات بين دولة الكويت والدول الأخرى خلال الاحتلال العراقي الغاشم على دولة الكويت الدور الذي قامت به اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يتولى محمود عباس (أبو مازن) أمانة سرها في توجيه الأوامر للقيادات الفلسطينية بعدم مجاراة الكويتيين بإعلان العصيان المدني حتى لا تظهر الأمور وكان هناك احتلالا إنما ما حصل في الكويت ثورة شعبية كمحاولة لتضليل العالم، ونتج عن القرارات التي أصدرتها المنظمة أن تدافع أبناء الفلسطينيين في الالتحاق بمدارس الكويت واستمر الموظفون الفلسطينيون بمزاولة أعمالهم الحكومية تحت الإدارة العراقية؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- هل رصدت وزارة الخارجية حسب ما هو موجود بأرشيفها الدور الذي قامت به المنظمات الفلسطينية المتواجدة في الكويت قبل الاحتلال وخلاله بإبلاغ وتقديم المعلومات لقوات الاحتلال عن القيادات العسكرية الكويتية وقيادات المقاومة الشعبية مما سهل مهمة قوات الاحتلال بالقبض عليهم مع تحديد أعداد المقبوض عليهم نتيجة لتلك المعلومات، إن وجدت؟

و- هل رصدت وزارة الخارجية الدور الذي قامت به هذه المنظمات بمساندة قوات الاحتلال من خلال ترك مناطق كاملة في دولة الكويت المحتلة تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة ووضع نقاط تفتيش تقوم بها عناصر فلسطينية منتمية لتلك التنظيمات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي يتولى رئاستها ياسر عرفات وأمانة سرها محمود عباس (أبو مازن)؟

ز- هل رصدت وزارة الخارجية من خلال أرشيفها الاقتراح الذي صدر من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات وكان من المشاركين فيه محمود عباس (أبو مازن) أمين السر كحل لما أسموه مشكلة دخول العراق للكويت بأن تشرف الأمم المتحدة على استفتاء في داخل الكويت يشارك فيه كل المتواجدين في دولة الكويت يوم ١٩٩٠/٨/٢م. وهو يوم الاحتلال الغاشم ويقرر المشاركون في هذا الاستفتاء نوع الحكم الذي يريدون أي أن كل الجنسيات التي كانت موجودة في دولة الكويت في ١٩٩٠/٨/٢م يحق لها اختيار الحكم بما في ذلك ٥٠٠ ألف فلسطيني كانوا متواجدين في دولة الكويت خلال تلك الفترة؟

ح- هل رصدت وزارة الخارجية من خلال أرشيفها الموقف الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية وكان أحد من شارك في صنع هذا القرار محمود عباس (أبو مازن) بإرسال وفد يمثل المنظمة إلى بغداد برئاسة ياسر عرفات بعد انطلاق حرب عاصفة الصحراء للشد من أزر الرئيس العراقي والتأكيد على أنه يستطيع أن يصدم في الكويت أمام هذه القوات ست سنوات كما استطاعت المنظمة أن تصمد في بيروت ستة أشهر؟ [١].

---

(١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، (٢٠٠٣). **الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الأول**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- وجه السيد العضو **فيصل علي المسلم** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الأول في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٦، جاء فيه:

لا شك أن دولة الكويت تدعم القضية الفلسطينية وتوليها اهتماما بالغا انطلاقا من إيمان الكويت الراسخ بهذه القضية القومية ومبنيا على القواعد الشرعية وعلاقات الأخوة والدين والعروبة، ولم ينقطع الدعم الكويتي لهذه القضية رغم عدم إدانة السلطة الفلسطينية الغزو العراقي لدولة الكويت في ١٩٩٠/٨/٢م. وقبل أيام قليلة أعلن فجأة عن زيارة لرئيس وزراء فلسطين محمود عباس (أبو مازن) للكويت الأمر الذي آثار ردود فعل شديدة داخل الساحة الكويتية، ولما أعلن أيضا فجأة عن تأجيل الزيارة لأجل غير محدد ولم تصدر أي توضيحات رسمية بين الصورة الحقيقية للأمر، حيث تناولت الصحف المحلية والعربية والعالمية هذه الزيارة وتأجيلها بالكثير من التحليل والتساؤلات.

لذا يرجى إفادتي عما يلي :-

١- هل تم عرض زيارة محمود عباس رئيس الوزراء الفلسطيني على مجلس الوزراء؟ وهل تمت مناقشتها والموافقة عليها؟

٢- أن كانت هناك موافقة على زيارة أبو مازن، فهل كانت موافقة مطلقة من دون أي شرط أم كان هناك شروط مسبقة؟ وإن كان هناك شروط فما هي هذه الشروط؟

٣- هل ألغيت الزيارة أم أنها أجلت إلى وقت آخر؟ يرجى بيان الأسباب الداعية للإلغاء أو التأجيل؟ وهل صحيح أن الحكومة الكويتية هي التي طلبت التأجيل؟

٤- هل ترى الحكومة الكويتية أن الاعتذار الذي أعلنه أبو مازن وبثته وكالة الأنباء الكويتية وقال فيه إننا وباسم السلطة الفلسطينية ندين الاحتلال والعدوان العراقي على الكويت.... " كاف لتطبيع العلاقة مع السلطة الفلسطينية ؟

٥- يطالب فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية في السلطة الفلسطينية الكويت بتقديم اعتذار للفلسطينيين، فهل هناك أي شروط للحكومة الفلسطينية لتطبيع علاقاتها مع الكويت؟

٦- أعلن أبو مازن في اعتذار متأخر أنه تلقى (مشروع بيان مشترك كويتي فلسطيني) لإصداره في ختام الزيارة التي ألغيت يرجى تزويدي بنسخة من مسودة مشروع البيان المشترك هذا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- يروج البعض بأن السيد أبو مازن كان من المعارضين لصدام واحتلال الكويت، فهل بالإمكان تزويدنا بما يؤكد ذلك؟

٨- هل سبق بأن تقدم أحد مسئولي السلطة الفلسطينية بطلب لزيارة الكويت منذ التحرير وحتى تاريخ ورود السؤال؟ وماذا كان رد الحكومة الكويتية على تلك الطلبات إن وجدت؟ (١).

٣- وجه السيد العضو **وليد مساعد الطبطبائي** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الأول في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦، جاء فيه:

صرحت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وعلى لسان رئيستها (ماري روبنسون) بأن المحتجزين في غوانتانامو (أسرى حرب) وهذا ما قدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهذا يعني أن جميع حقوق أسرى الحرب يتمتع بها الكويتيون المحتجزون في غوانتانامو وفقا لاتفاقيات جنيف الصادرة عن اللجنة الدولة للصليب الأحمر.

لذا يرجى إفادتي بالآتي :-

١- هل يوجد أية مطالبة رسمية (مكتوبة) من قبل الحكومة الكويتية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في شأن الكويتيين المعتقلين في قاعدة غوانتانامو؟ وإذا كانت موجودة فمتى تمت؟

٢- ما الصفة التي تطالب فيها الكويت بمواطنيها في تلك القاعدة؟ مقاتلين غير شرعيين كما تصفهم واشنطن أم بصفتهم أسرى حرب أو موظفي إغاثة؟

٣- كم عدد المحتجزين الكويتيين في هذه القاعدة؟

٤- هل تتلقى الكويت تقارير تبين الأساليب المتبعة في معاملتهم؟

٥- هل قامت الكويت بالمشاركة في أي جهد عربي أو إسلامي للسؤال عنهم وما تم بشأنهم، وخاصة أن معظمهم من جنسيات عربية وإسلامية؟

٦- هل قدمت الحكومة الكويتية المساعدة القانونية اللازمة لرعاياها المحتجزين هناك مثل تكليف محامين للدفاع عنهم أو تقديم استشارات قانونية لهم.

---

(١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الأول، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- ما الجهود المشابهة المبذولة للمفقودين أو المحتجزين في باكستان أو أفغانستان؟

٨- لو أجريت محاكمة للكويتيين في أمريكا مثلا، فهل ستراقب الحكومة الكويتية إجراءات المحاكمة، خاصة وأن واشنطن أعلنت بأن المحكمة العسكرية هي من ستحكم على معتقلي طالبان والقاعدة، بمعنى لن تكون هناك محكمة مدنية؟(١).

٤- وجه السيد العضو **وليد مساعد الطبطبائي** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الأول في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦، جاء فيه:

يرجى تزويدي ببيان تفصيلي يتضمن المساعدات والمنح والقروض وكذلك صور الدعم المادي الأخرى التي قدمتها دولة الكويت لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق سواء التي قدمت لجهات سياسية مثل منظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها وحتى الآن أو لهيئات فلسطينية أخرى وكذلك صور الدعم المالي للشعب الفلسطيني سواء تمت بصورة مباشرة أو عبر أجهزة عربية أو دولية مثل وكالة غوث اللاجئين وغيرها(٢).

٥- وجه السيد العضو **مسلم محمد البراك** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الأول في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٣، جاء فيه:

دأب النظام الليبي على محاولة الإساءة لدولة الكويت، وكان آخرها ما ورد (بجريدة الشمس) والتي تأتمر بشكل مباشر من قبل رئيس النظام الليبي معمر القذافى. وجميع شعوب العالم بما فيهم الشعب الكويتي شاهدوا عبر الفضائيات خلال حرب تحرير العراق مجموعة من المتظاهرين الموجهين من قبل المخابرات الليبية وهم يقتحمون السفارة الكويتية في طرابلس، ويصعدون لنزع العلم الكويتي من السارية، ويطلقوا شعارات معادية للكويت قيادة وشعبا. وكانت ردة فعل الحكومة وإن كانت متأخرة تقليص عدد العاملين في السفارة بما فيهم القائم بالأعمال الليبية.

لذا أرجو إفادتي عن الآتي:-

١- ما طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين دولة الكويت والنظام الليبي في الوقت الحالي ؟

---

(١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الأول، مرجع سابق.

(٢) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الأول، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- كم عدد العاملين في سفارة النظام الليبي قبل أن تتخذ ضدهم الإجراءات الأخيرة ؟

٣- ما أسم القائم بالأعمال الليبي والذي طلب منه مغادرة البلاد بعد تلك الأحداث؟

٤- ما مبرراته للخارجية الكويتية لما حصل للسفارة الكويتية في طرابلس ؟

٥- هل تم عودة القائم بالأعمال بعد خروجه من البلاد ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب أرجو تحديد تاريخ عودته، أما إذا كان الجواب بالنفي أرجو توضيح فيما إذا حل محله قائم بالأعمال للسفارة الليبية مع ذكر أسمه ودرجته الدبلوماسية.

٦- هل قدمت حكومة النظام الليبي أي اعتذار لما حصل للسفارة الكويتية ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب أرجو تحديد صيغ هذا الاعتذار، وتزويدي بأية مستندات أو مخاطبات تمت بين الخارجية الكويتية وبين الخارجية الليبية حول هذا الموضوع[١].

٦- وجه السيد العضو **مسلم محمد البراك** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الثاني في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٦، جاء فيه:

في سؤالي الموجه إلى السيد وزير الخارجية بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٠٣ م طلبت منه إفادتي عما إذا وصل إلى وزارة الخارجية أي معلومات أو تقارير تفيد أن الرئيس اليمني قد اقترح قبل البدء في عملية تحرير العراق على رئيس النظام العراقي المخلوع أن يعمل على نقل الحرب المحتملة مع المجتمع الدولي إلى خارج العراق، وذلك بدعوته لغزو الكويت بدلا من انتظار وقوعها داخل العراق.

وفي رده المؤرخ ١١/ ٢٠٠٣/١١م أرفق السيد / وزير الخارجية الإجابة التالية :- إشارة إلى الاستفسار عما إذا كان الرئيس اليمني قد اقترح على النظام العراق المخلوع أن يعمل على نقل الحرب المحتملة مع المجتمع الدولي إلى خارج العراق، وذلك بدعوته لغزو دولة الكويت مرة أخرى لتكون المواجهات على أرض الكويت بدلا من انتظار وقوعها داخل العراق، فإن الوزارة قد وردتها معلومة بهذا الشأن وعلى ضوءها فقد قامت أجهزتها المختصة، وتفعيلا لإجراءاتها المتعمدة في مثل هذه أمور بالاهتمام بكافة المعلومات الواردة، تدقيقا وتمحيصا بالتحري عنها، حيث تيقنت بعدم

(١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الأول، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود أساس لصحة هذه المعلومة " وبالنظر لعدم وضوح الإجابة ولأهمية هذا الموضوع ورغبة في استكمال متابعته "، يرجى موافاتي بما يلي :-

- تاريخ ورود المعلومة المشار إليها في رد السيد الوزير وطبيعة الإجراءات المعتمدة التي اتخذتها الوزارة، وموافاتي بصور من المستندات الدالة على ذلك، وإذا كانت هذه المعلومة قد جاءت ضمن تقارير فيرجى موافاتي بصور من هذه التقارير، وبيان طبيعتها ومصدرها[١].

٧- وجه السيد العضو **مسلم محمد البراك** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الثاني في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١، جاء فيه:

أصدر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تقرير اقتصادي باسم (إسهامات الصندوق الكويتي فى دعم التنمية في العالم الإسلامي) وجاء في التقرير بأن عدد القروض منذ إنشاء الصندوق للعالم الإسلامي بلغ (٤٢٩) قرض، بقيمة إجمالية (٨٤) بليون دولار وجاء بجدول القروض والذي تضمنه التقرير بأن عدد القروض:- للجمهورية التونسية (٢٩) قرض بقيمة إجمالية (٤٤٦) مليون دولار. وللجمهورية الجزائرية (٤) قروض بقيمة (٩٦) مليون دولار. وللجمهورية اليمنية (٢٩) قرض بقيمة (٢٢٨) مليون دولار. وللجمهورية اللبنانية (١٤) قرض بقيمة (٤٤٠) مليون دولار. وللمملكة الأردنية (٢٠) قرض بقيمة (٣١٣) مليون دولار. وجمهورية السودان (١٨) قرض بقيمة (٣٥١) مليون دولار. لذا أرجو تزويدي بالآتي:-

١- كشف تفصيلي موضحا فيه قيمة كل قرض على حده لكل دولة من الدول السابق ذكرها، مع تحديد نوع وأهداف المشروع الذي من أجله قدم القرض هذا، مع تحديد تاريخ منح كل قرض، مع ذكر الكيفية التي يتم من خلالها عملية التسديد وحجم المبالغ التي تم استيفائها لكل قرض على حده.

٢- أي مطالبات من قبل الصندوق لتلك الدول عند عدم التزامها بالأقساط، مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

٣- ورد بالتقرير بأن الصندوق قد قدم منح ومعونات فنيه لمجموعة من الدول بلغ عددها(٣٣) دولة إسلامية.

---

(١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، (٢٠٠٤). **الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الثاني**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا أرجو تزويده بكشف تفصيلي موضحا فيه قيمة كل منحة على حده، وأسبابها، ونوع المشروع الذي من أجله تم تقديم المنحة، وتاريخها، وذلك للدول التالية:-

المملكة الأردنية (منحة واحدة) ، الجمهورية اليمنية (١٧ منحة) ، جمهورية السودان (٣ منح) .

٤- جاء فى التقرير حسب ما بثته وكالة الأنباء الكويتية بأن الصندوق استمر في تمثيل دولة الكويت في عضوية المؤسسات الإئمائية الإقليمية والدولية، حيث أسهم فى سداد حصة الكويت في رأسمال تلك المؤسسات سعيا منه لزيادة موارد تلك المؤسساث المتاحة لإقراض- الدول النامية، وقد بلغت مساهمات الصندوق المكتتب بها فى رأسمال هذه المؤسسات (٩٥٥) مليون دولار وعليه يرجى إفادتي عن أسماء هذه المؤسسات الإنمائية ومواقعها، ورأسمالها، ومساهمة الصندوق فيها، كلا على حده.

٥- كما أرجو إفادتي عن أسماء ممثلى الصندوق الكويتي في مجالس إدارات هذه المؤسسات، وهل سعى الصندوق لإيجاد فرص وظيفية لأبناء الكويت في الإدارة التنفيذية نظير هذه المؤسسة، فإذا كان الجواب بالإيجاب ارجو تزويدي بأسمائهم، وتاريخ تعيينهم، وشهاداتهم الدراسية، وخبراتهم العملية، ومرتباتهم، أما إذا كان الجواب بالنفى أرجو إيضاح أسباب ذلك، مع تحديد أعداد الموظفين فى تلك المؤسسات التى يساهم بها الصندوق وفقا لشهاداتهم، وجنسياتهم، كل على حده.

٦- كشف تفصيلي موضحا فيه جميع المساعدات التي قدمتها (هيئة الخليج والجنوب العربي) منذ إنشائها إلى تاريخ إلغائها لجمهورية اليمن، وذلك لكل مساعدة على حده، وحجم المبلغ، ونوع المشروع، وتاريخه[١].

٨- وجه السيد العضو **وليد خالد الجري** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الثاني في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩، جاء فيه:

لما كانت دولة الكويت منذ انضمامها كعضو في جامعة الدول العربية تقوم بكافة التزاماتها بما فيها المساهمات في المنظمات والمؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية وذلك انطلاقا من حرصها على تنمية العمل العربي المشترك والارتقاء به في المحافل الدولية.

(١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا يرجى تزويدي بالآتي :-

١- بيان بالمؤسسات والمنظمات التابعة لجامعة الدول العربية وقيمة مساهمة دولة الكويت في كل مؤسسة ومنظمة على حدة ونسبة تلك المساهمة.

٢- بيان بعدد العاملين الكويتيين وغير الكويتيين في كل منظمة ومؤسسة على حدة ومسمياتهم الوظيفية ورواتبهم ومؤهلاتهم[١].

٩- وجه السيد العضو **محمد جاسم الصقر** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الثاني في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٠، جاء فيه:

بعد إلقاء القبض على رئيس النظام العراقي البائد، وباعتبار الكويت هي المتضرر الأول بعد الشعب العراقي من جرائمه البشعة ضد الإنسانية، ومن عدوانه الغاشم على الكويت شعبا وأرضا وحكومة، وهو العدوان الذي افتقد كل أساس شرعي أو قانوني أو منطقي، وخلف من الشهداء والجرحى والمصابين بعاهات فضلا عن الغائبين عن أسرهم حتى الآن، وبعد مضي أكثر من عشر سنوات غير الذين زج بهم في سجونه ومعتقلاته أو قتل منهم من قتل، بالإضافة إلى المفقودين الذين لم يتم تحديد مصيرهم حتى الآن.

لذا يرجى إفادتي بالآتي:-

١- هل قامت حكومة الكويت بأية إتصالات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف للحصول على أية معلومات عن مصير الأسرى والمفقودين من خلال التحقيقات التى تجرى مع الرئيس المخلوع صدام حسين؟

٢- هل تم إعداد، البيانات الضرورية واللازمة عن جرائم الرئيس العراقي المخلوع التي أرتكبها في الكويت، من قتل وسفك للدماء وتعذيب وتخريب للأموال والممتلكات خلال فترة الغزو العراقي؟

٣- هل تم اتخاذ أية إجراءات للتنسيق مع قوات التحالف، لتمثيل الكويت في التحقيقات التي سوف تجرى مع الرئيس العراقي السابق وزبانيته الذين سوف تجرى محاكمتهم عن هذه الجرائم؟ لأن وجود من يمثل الكويت في التحقيقات، ولو بصفته مراقبا سوف يكون عونا للمحققين في مدهم بكافة المعلومات التي يحتاجونها في هذه الجرائم، وباعتبار الكويت شعبا وحكومة هي المجني عليها ؟ [٢].

---

١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق.

(٢) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، (٢٠٠٤). **الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الثاني**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠- وجه السيد العضو **ناصر جاسم الصانع** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الثاني في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٣، جاء فيه:

أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على لسان أكثر من مسئول لها أنها تعتبر علاقتها بدولة الكويت بالإستراتيجية وقد تبع ذلك قيام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي وكذلك وزير الخارجية الكويتي بالمشاركة في احتفال أقيم مؤخرا بالولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة إعلان دولة الكويت حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية.

لذا يرجى إفادتي عن الآتي :-

١- ما المقصود رسميا بهذا الإعلان؟ وما هو الموقف الرسمي لدولة الكويت تجاه هذا الإعلان ؟ مع تزويدي بالوثائق التي تم تبادلها بين الحكومتين بهذا الشأن.

٢- هل يتطلب إعلان موقف دولة الكويت أي إجراءات تشريعية وفق أحكام الدستور الكويتي من حيث إحاطة مجلس الأمة بتلك الإجراءات للتصديق على الاتفاقية؟

٣- ما هي الآثار التي يترتب على دولة الكويت أو التي يتوقع تحقيقها بحكم هذا الإعلان؟

٤- هل اتخذت حكومة دولة الكويت أي إجراءات عقبت ذلك الإعلان؟ يرجى تزويدي بالمستندات الدالة عليها ؟ كما يرجى تزويدي بكشف يتضمن أسماء وصفات الشخصيات الكويتية التي دعيت لحضور الاحتفال بذلك الإعلان والجهة التي وجهت الدعوة ونسخة من هذه الدعوة [١].

١١- وجه السيد العضو **فهد صالح الخنة** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الثالث في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٢، جاء فيه:

تتناقل شتى وسائل الإعلام المحلية والدولية أخبارا وتقارير متنوعة عن المفاعلات النووية الإيرانية ، وبما أن بعض مواقع هذه المفاعلات قريب جدا من مياه الخليج العربي ولا يبعد كثيرا عن الحدود الإقليمية الدولية الفاصلة بين دولة الكويت وجمهورية إيران الإسلامية ونظرا لخطورته علي الإنسان والماء والنبات والهواء في حالة وقوع أي تسرب منه أو أي خطأ أو حادث لا سمح الله.

١- المسافة بين المفاعل النووي وحدود المياه الإقليمية لدولة الكويت.

(١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الثاني، مرجع سابق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المسافة الفاصلة بين هذا المفاعل النووي وأقرب نقطة يابسة في دولة الكويت.

٣- الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحماية من أخطاره في حالة وقوع حادث خطأ لا قدر الله ذلك.

٤- الاتصالات التي تمت بين الكويت وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الأخطار المحتملة وضمان إجراءات الأمن والسلامة في منشآتها النووية حماية للشعب الكويتي من أخطار أي تسربات أو أضرار في الإشعاعات النووية[١].

١١- وجه السيد العضو **وليد خالد الجري** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الرابع في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٦، جاء فيه:

طالعتنا الصحف الكويتية بأنباء مفادها اعتزام دولة الكويت إعادة فتح سفارتها في طرابلس بعد أن تم إغلاقها على أثر الاعتداء على البعثة الدبلوماسية الكويتية وحرق العلم الكويتي في طرابلس، ولم توضح الصحف على لسان المسئولين بوزارة الخارجية الكويتية للتطورات التي حدثت واستلزمت إعادة فتح السفارة.

لذا يرجى إفادتنا بالآتي :-

١- ما مدى صحة الأنباء التي ترددت عن إعتزام وزارة الخارجية إعادة فتح السفارة الكويتية بطرابلس؟

٢- ما المبررات التي أستندت إليها الوزارة في إغلاق السفارة، مع توضيح الأسانيد التي استندت إليها الوزارة في اتخاذ هذا الإجراء مع موافاتنا بصورة منها؟

٣- ما التطورات التي استجدت مؤخرا واستلزمت النظر في إعادة فتح السفارة مع توضيح الأسانيد التي استندت إليها الوزارة في اتخاذ هذا الإجراء مع موافاتنا بصورة منها؟

٤- هل تم مناقشة أسباب إغلاق السفارة بين المسئولين بوزارة الخارجية الكويتية والليبية ؟ وإذا كان قد تم ذلك فما النتائج التي أسفرت عنها تلك المناقشة والضمانات الكفيلة بعدم تكرار ما حدث؟

---

(١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، (٢٠٠٥). **الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الثالث**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- ما الآثار الاقتصادية والسياسية التي ترتبت على قرار إغلاق السفارة وما الآثار الاقتصادية والسياسية المتوقع حدوثها بعد إعادة فتحها على دولة الكويت؟[١].

١٢- وجه السيد العضو **باسل سعد الراشد** سؤال إلى وزير الخارجية خلال دور الانعقاد الرابع في الفصل التشريعي العاشر بتاريخ ٢٠٠٦/١/٥، جاء فيه:

نما إلى علمي بأن الجمهورية التركية بصدد إقامة سدود على نهري دجله والفرات من الجانب التركي ونظرا ولما لهذا الأمر من مضار وجوانب سلبية على بيئة الخليج البحرية كون هذه السدود لسوف تمنع حجم تدفق المياه العذبة إلى الخليج العربي وبالذات عند مصباتها الأمر الذي سيزيد من ملوحة المياه وبالتالي تعريض الكائنات البحرية لخطر النفوق والإبادة وعلمنا بأن بعض المشاريع التنموية في الجمهورية التركية قد تم ويتم تمويلها من قبل الصندوق الكويتي للتنمية العربية الاقتصادية.

لذا يرجى إفادتي عما يلي :-

١- ما حجم وأعداد السدود المزمع إنشاوها من قبل الحكومة التركية على نهر دجلة والفرات والمدة الزمنية المقررة لإنشائها؟

٢- هل هناك شروط جزائية مع القروض المقدمة من قبل الصندوق إذا ما تم صرفها إلى الجهة المستفيدة على نحو مغاير لأسباب الصرف؟

٣- ما حجم المساعدات التي قدمت من قبل الصندوق للجمهورية التركية خلال الخمس سنوات الأخيرة وما أسباب صرفها ؟ وما المشاريع التي قدمت من الطرف التركي للصندوق والتي تم من أجلها صرف هذه المساعدات؟

٤- ما آلية متابعة الصندوق الكويتي لهذه المساعدات المصروفة للدول المستفيدة منها وما طريقة المراقبة لهذه المشاريع؟[٢].

---

(١) أنظر:الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الثالث، مرجع سابق.

(٢) صحيفة القبس، ٦ يناير ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من خلال هذه النماذج مدى الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمة الكويتي في شؤون الدولة الخارجية، والحرص على مراقبة أي سلوك لوزارة الخارجية الكويتية ومدى انطباقه مع المصالح العليا للشعب الكويتي، حيث يظهر التنوع الواضح في الاهتمامات لتشمل جميع مجالات السياسة الخارجية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وحتى البيئية . كما يلاحظ القوة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الأمة في توجيه الأسئلة إلى وزير الخارجية حول القضايا التي تشغل المواطنين الكويتيين بغض النظر عن مراعاة ما يمكن أن يطلق عليه أسرار حكومية أو مصالح الدولة العليا.

إلا أن هذا الأمر لن يستمر طويلاً بناءاً على المتغيرات التي تصيب قوة مجلس الأمة في الكويت بشكل عام ودوره في السياسة الخارجية تحديداً، خصوصاً بعد قرار المحكمة الدستورية في الكويت بشأن تفسير المادة (٩٩) من الدستور والمتعلقة بـ "حق السؤال" ، والذي نص في بنده الخامس على: " أنه لا يجوز أن يكون من شأن السؤال المساس أو الإضرار بالمصالح العليا للبلاد وذلك بإفشاء أسرارها– العسكرية أو الأمنية– لدواعي المصلحة العامة التي تعلو فوق كل اعتبار، ولا يجوز أن يكون من شأن السؤال التدخل فيما يتصل بأعمال السلطة التنفيذية في تصريف شؤون سياسة الدولة الخارجية، أو التدخل في شؤون السلطة القضائية، أو التعدي على حقوق الأفراد، أو تناول خصوصياتهم، أو إفشاء أسرارهم أو التعريض بهم" [١].

ويلاحظ هنا التشديد على عدم قدرة المجلس التدخل في قضايا السياسة الخارجية، مما يعني أن الأخذ بهذا التفسير للمحكمة الدستورية سيحرم مجلس الأمة تقريباً من الاستفسار عن أي شأن من شؤون السياسة الخارجية للكويت، وبذلك يحرمه من أدوات الرقابة البرلمانية على سلوك الدولة في المجال الخارجي.

(١) وزارة الإعلام، الكويت اليوم، الجريدة الرسمية لحكومة الكويت، العدد ٧١٢، ١٧ ابريل ٢٠٠٥، الصفحة ي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على مستقبل دور المجلس في السياسة الخارجية

بعد استعراض لبعض ملامح الدور الذي يلعبه مجلس الأمة الكويتي في السياسة الخارجية للدولة من منظور الملاحظ أو المراقب من خارج المجلس، كان لا بد لإكمال الصورة بشكل دقيق أن يتم تقييم دور المجلس من قبل أعضاءه الذين هم أصلا أصحاب هذا الدور وأكبر المطلعين على العوامل المؤثرة به سلباً أو إيجاباً.

ومن هنا قام الباحث بإجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع عدد من أعضاء المجلس وفق خطة محددة لتوضيح دور المجلس في عملية السياسة الخارجية الكويتية من جهة، ولتقديم رؤية واضحة نوعاً ما لمستقبل هذا المجلس وإمكانية أن يلعب دور مؤثر في السياسة الخارجية مستقبلاً من عدمها .

وقد استندت المقابلات الشخصية على مجموعة من المحاور أو الأسئلة التي قادت المقابلات لتحقيق الأهداف المرجوة منها ، وهذه الأسئلة هي :

أولاً: من خلال التجارب السابقة والحالية لمجلس الأمة الكويتي ، هل هناك دلائل حقيقية توضح قدرة المجلس على أن يكون ركيزة من ركائز السياسة الخارجية .

ثانياً: هل ترون أن هناك هيمنة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في الكويت، ومدى تأثير هذه الهيمنة على دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية.

ثالثاً: هل تعتقدون أن هناك إدراكاً من مجلس الأمة لدوره في السياسة الخارجية، وما مدى هذا الإدراك، وأثره على محاولات المجلس لعب دور في السياسة الخارجة؟

رابعاً: هل ترون أن مجلس الأمة ساهم أو يمكن أن يساهم وبشكل حقيقي وفعال في تطوير آليات صنع السياسة الخارجية الكويتية؟

خامساً: هل هناك أمثلة على نجاح مجلس الأمة في التأثير على قرارات السياسة الخارجية الكويتية؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: كيف يتعاطى مجلس الأمة الكويتي مع القضايا التالية:

- الوجود الأمريكي في العراق.
- التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للكويت.
- استثمار حقول الشمال.
- القضية الفلسطينية.

سابعاً: ما هي المظلة التي تغطي عمل المجلس في دوره بالسياسة الخارجية (دستورية- عرف اجتماعي ... أو غيره) ؟.

ثامناً: دور المجلس فيما يسمى الدبلوماسية الشعبية.

تاسعاً: مستقبل دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية.

وفيما يتعلق بالمحور أو السؤال الأول حول وجود دلائل حقيقية توضح قدرة المجلس على أن يكون ركيزة من ركائز السياسة الخارجية. أجاب **النائب السابق مبارك الدويلة** : " أن العادة جرت ألا يتدخل مجلس الأمة في تفاصيل السياسة الخارجية لأنها من صلب عمل واختصاص السلطة التنفيذية، لكن من خلال المناقشة العامة ، يتم توجيه السياسة الخارجية، ومن خلال لجنة الشؤون الخارجية يتم أخذ المعلومات والتفاصيل، حتى لا يكون هناك تغييب تام لأعضاء المجلس عن محاور السياسة الخارجية ، لذلك لا اعتقد –على الأقل بالتجربة- أن مجلس الأمة يصلح أن يكون ركيزة من ركائز السياسة الخارجية الكويتية" [١] .

وهذا ما أكده أيضاً **النائب الدكتور محمد محسن البصيري** الذي لم يعتقد أن مجلس الأمة يصلح أن يكون ركيزة من ركائز السياسة الخارجية الكويتية حيث قال: " من خلال استذكار دور المجلس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، نجد دوره محدود جداً وفي غالب الأحيان هو من باب العلم بالشيء، ويكون مجرد إخطار وزارة الخارجية في بعض القضايا الرئيسية التي تعرض في الساحة

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد مبارك الدويلة عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً** ، ١٩ مارس ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية أو الدولية... ، ولم أرى في المجلس أي دور في السياسة الخارجية وهو عُرف خاطئ أن المجلس يرضى بدوره المحدود في مشاركة صاحب القرار في السلطة التنفيذية ، ويجب أن يكون له دور أكبر ومشاركة أكثر في اتخاذ القرار في بعض الشؤون الخارجية [١].

كما أكد ذلك **النائب مسلم محمد البراك**، الذي رأى أن الحكومة تعمل على أن تبعد البرلمان عن ممارسة أي دور أو توجيه في مسألة السياسة الخارجية، وأن: " مما يؤسف له أنه في فترة من الفترات قبل النواب هذا الأمر ، باعتبار أن السياسة الخارجية اعتبرت جزء من أعمال السياسة ، وبذلك يعتقد البعض بأن البرلمان لا يجب أن يكون لها دور يمارسه، وأن مجلس النواب يقوده الشارع والعواطف، وهذا غير صحيح وغير واقعي ، وأحيانا نرى مدى الأوضاع التي وصلت إليها السفارات وطريقة تعاقد السفراء مع المسؤولين مع تلك الدولة، والفشل بحماية أبناء الكويت أو ضبط بعض الأوضاع سواء الحزبية والصحفية التي تسيء للكويت في دول مختلفة. وتصر الحكومة دائماً على رفضها في أن تُعرض هذه الأمور على مجلس الأمة، وهناك اعتقاد من قبل أعضاء وزارة الخارجية في أن الحكم والعلم والفهم قد انتهى لدى الأعضاء، وهذا غير صحيح ويضر بشكل كبير" [٢].

أما **النائب أحمد عبد العزيز السعدون** رئيس مجلس الأمة السابق (التاسع) وعضو المجلس العاشر (المنحل) فقد قال: " اعتقد أن الحديث عن هذه الركيزة يحتاج إلى توضيح ، نعم هناك دور للبرلمان، لأنه يستمد سلطاته من الدستور، فمن حقها الاعتراض على أعمال الحكومة، نعم هناك دور ولكنه ليس متعلق بالعمل اليومي في شؤون السياسة الخارجية، كالأعمال المتعلقة بالخارجية والسياسة المالية، لأنها تهيمن على البلد في شؤونها ومجلس الوزراء ، وفيما يتعلق بالأعمال اليومية

---

(١) **مقابلة شخصية مع النائب الدكتور محمد محسن البصيري عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٤ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع السيد النائب مسلم محمد البراك عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٥ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى أنه يمكن عرض الاتفاقيات خاصة بيننا وبين الدول هذه أعمال تقوم بها الحكومة دائماً، أما بالنسبة لدور البرلمان، نعم يمارس دور، ولكن إن كان دوره واضحاً في السابق، كان وضوحه أكثر في مرحلة ما بعد التحرير، كان للمجلس مواقف كثير في وخاصة من دول الضد وبالذات الدول العربية التي كان لها موقف سيئ من الكويت. وقد كان موقف المجلس في هذا الأمر هو مستمد من موقف الشعب. كما كان للبرلمان دور قبل احتلال العراق للكويت، وذلك بموقفها من العديد من الاتفاقيات بين الكويت والعديد من الدول. فلا يوجد أي اتفاقية تصبح نافذة إلا بموافقة المجلس، ومن هنا للمجلس دور ودور مؤثر في السياسة الخارجية، وهو يستمد هذا الحق من الدستور. وقد تم رفض العديد من الاتفاقيات، والآن يوجد اتفاقيات متحفظ عليها المجلس، ومنها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب. والاتفاقية العربية للتعاون القضائي، واتفاقية بيننا وبين اليمن وحتى الآن معلقة، والاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب" [١] .

ويتفق **الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر** أستاذ العلوم السياسية وعضو مجلس الأمة (المنحل) مع رأي النائب السعدون، حيث يرى : " أن دور مجلس الأمة سواء من الجانب التشريعي أو من الجانب الرقابي يشمل كل مسؤوليات الدولية وسياساتها سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي، ولعل في مرحلة بعد التحرير من العراق، بدأ المجلس يركز على القضايا الخارجية والسياسة الخارجية أكثر من أي وقت، وهو يستطيع ممارسة دوره من السلطات الممنوحة له، حيث يمارس دوره في السياسة الخارجية" [٢].

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد النائب أحمد عبد العزيز السعدون رئيس مجلس الأمة السابق (التاسع) وعضو المجلس العاشر (المنحل)، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بالمحور الخاص بوجود هيمنة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في الكويت، ومدى تأثير هذه الهيمنة على دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية. فقد أشار **النائب مبارك الدويلة** إلى أن: " الدستور يمنع الهيمنة لأي سلطة على الأخرى، إلا وفقاً لما يقرره الدستور من صلاحيات، بل المفترض أن يكون التعاون هو أساس العلاقة، كما أن الدستور الكويتي يعطي مجلس الأمة (السلطة التشريعية) حق الرقابة والمساءلة للسلطة التنفيذية، وليس العكس، لكن في موضوع السياسة الخارجية لا شك أنها من صلب اختصاص السلطة التنفيذية"(١).

وكان هذا نفس رأي **النائب الدكتور محمد محسن البصيري** الذي قال: " لا يوجد هيمنة ، وفقا للمادة (٥٠) هناك استقلالية وفصل بين السلطات ، كل سلطة لها مهام ووظائف، ولا يوجد أي هيمنة ، وهناك تعاون بينهما . وأي هيمنة هي مخالفة للدستور. لكن هناك لعبة سياسة من خلال مجلس الأمة ومن خلال الحكومة والتي لها ممثلين داخل البرلمان ، فهي لاعب رئيسي وفاعل وتمثل ثلث الأعضاء ويتميز بالتضامن وبصوت واحد وفي بعض الأحيان تستطيع الحكومة أن تناور وتحاور وتمرر بعض المقترحات أو بعض التوجهات، ومع ذلك لا يوجد أي سيطرة، وتحاول الحكومة أحيانا أن تمرر بعض الأشياء ، وأحيانا تواجه المعارضة أكثر من التأييد داخل المجلس. هناك أعضاء في المجلس يؤيدون الحكومة ويسيرون معها ، فإذا شحذت قوتها في مشروع ما فإنها تستطيع أن تؤثر وأثرت في بعض القوانين المفصلية في المجلس ، لكنها في الغالب لا تستطيع أن تمرر كل ما تريد ، إذا جعلت نصب عينها قضية معينة واستعدت لها تستطيع أن تجد مؤيدين لها في المجلس وتستطيع أن تمرر بعض الأشياء" (٢).

ويرى النائب **مسلم محمد البراك:** " أن هناك هيمنة ومحاولة لتوسيع للهيمنة، وهناك محاولة عدم إعطاء مجلس الأمة فرصة لإعطاء وجهة نظره في الشؤون السياسة الخارجية، وهناك اعتقاد

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد مبارك الدويلة عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً** ، ١٩ مارس ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع النائب الدكتور محمد محسن البصيري عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٤ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن ما ورد في رأي المحكمة الدستورية في حق المجلس في توجيه أسئلة تفصيلية عن السياسة الخارجية والاتفاقيات والمحادثات التي تتم بين وزارة الخارجية أو الحكومة مع الدول الأخرى ، يساعد علي خلق حماية للسياسة الخارجية من أن توجه إليها نقد أو أسئلة للبحث عن معلومات حول أي دور تقوم به وزارة الخارجية. واعتقد أن هذه الهيمنة موجودة ومحاولة الضغط موجودة ونعتقد أنها مؤثرة وستضعف دور السياسة الخارجية الكويتية، ومدى قدرة الحكومة ووزارة الخارجية أن تمارس ضغط معين على دولة من الدول" (١).

ويوافق **النائب أحمد السعدون** على وجود تأثير كبير للسلطة التنفيذية على أعمال السلطة التشريعية، وسبب ذلك هو الوضع الذي يعيشه المجلس، ويمكن أن تكون الهيمنة في تأثير بعض الأطراف الذين كان لهم دور في دعم بعض المرشحين دعم مالي أو سياسي أو خدمي، وفي هذا الجانب هناك تأثير، وهذا التأثير يشمل الكثير من أعضاء المجلس وهو ما يؤثر على قرارات المجلس، وهناك قضايا تمس المصالح العامة للشعب بشكل مباشر وقضايا مكافحة الفساد ، فبالرغم من وجود هذا التأثير من قبل هذه الأطراف هم أحيانا أطراف أصحاب مصالح (٢).

ويشير **الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر** إلى أن:" الدستور الكويتي هو من اقر على وجود هيمنة للسلطة التنفيذية على السياسة العامة للدولة، فمن الناحية العملية تملك السلطة التنفيذية مقومات قوة كبيرة جداً، مثلا تملك الجهاز الإداري التابع لها في الدولة ككل ، تملك رصيد كبير من الخبراء والمساعدين وأيضاً تملك دعم الميزانية العامة للدولة ، وبالتالي تستطيع تحدد قيمة الصرف في كل القضايا التي تراها مناسبة ، ودستورياً تملك الحكومة قوة سياسة كبيرة قوامها ثلث أعضاء مجلس الأمة، والتصويت بالنسبة للحكومة يكون متضامن وبالتالي هي لا تحتاج إلا لثلث أصوات

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد النائب مسلم محمد البراك عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٥ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع السيد النائب أحمد عبد العزيز السعدون رئيس مجلس الأمة السابق (التاسع) وعضو المجلس العاشر (المنحل)**، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة لتمرير أي قانون تريده، وأيضاً في المقابل إذا أراد المجلس أن يمرر أي قانون يعترض عليه الحكومة، فهو بحاجة إلى ثلثي أصوات المجلس، فهنا يكون مسؤوليته أصعب، أو إذا كان في موضوع أخر يتطلب إلى أغلبية خاصة، وبالتالي مجلس الوزراء كفته مرجحة في الأغلبية العظمى من الموضوعات وخاصة السياسة الخارجية لها ميزة خاصة بأنها تملك قوة إضافية باعتبار أن الاتفاقيات خاصة الخارجية أو مع منظومة عالمية يجب أن تقر من قبل مجلس الأمة ، واستناداً إلى اللائحة الداخلية في المجلس ، فإن المجلس لا يملك أن يغير في الاتفاقية ، فهو إما أن يرفضها أو يقبلها كما هي، وهذا جانب ضعف للمجلس"[١] .

أما بخصوص إدراك مجلس الأمة لدوره في السياسة الخارجية، وما مدى هذا الإدراك، وأثره على محاولات المجلس لعب دور في السياسة الخارجة؟ ، كان رأي **النائب السابق مبارك الدويلة:** " أن مجلس الأمة وأعضاؤه يدركون جيداً حدود تدخلهم في السياسة الخارجية، حيث أن لهم فقط حق التوجيه العام، لكن بعد التحرير ونظراً للظروف النفسية للشعب الكويتي وممثليه في المجلس، يحدث أحياناً أن يضغط النواب في اتجاه معين للتنفيس عن مشاعر الناس (مثل الموقف من دول الضد) " [٢].

وأكد **النائب الدكتور محمد محسن البصيري :** " إن دور المجلس في السياسة الخارجية يحكمه ما يشبه العرف، وليس هناك حراك وتفعيل لدوره في السياسة الخارجية، ويكتفي فقط بما تقوم به لجنة الشؤون الخارجية من مقابلات مع مسؤولين، ورئيس الحكومة أحيانا، والاكتفاء في إصدار بعض البيانات تمثل وجهة نظر مجلس الأمة وهي غير ملزمة ، بالإضافة إلى أن هناك الاتفاقيات الدولية، وهذه لا تقر إلا بالمصادقة عليها من البرلمان، وهذه الاتفاقيات بالغالب ثنائية ، وهي تمر على المجلس وتناقش بشكل عام وليست متعمقة إلا ببعض الاتفاقيات مثل الاتفاقيات

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)**، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع السيد مبارك الدويلة عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً** ، ١٩ مارس ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمنية والتي تمس الشعب، هنا يكون للمجلس دور فيها، فهو يحاول أن يتفحصها ويدرسها ويدققها وبعد ذلك إما أن يوافق أو يرفضها، وهناك اتفاقيات رفضت كالاتفاقية الأمنية العربية والتي رفضت من قبل البرلمان ولا تزال حتى الآن معطلة لان فيها شبهات دستورية تمس أمن الدولة وسيادتها والمواطنين وهي تتعارض مع الدستور، وهنا المجلس رفضها ولم يصدق عليها، بالإضافة إلى اتفاقية مكافحة الإرهاب، فهذه الاتفاقيات يقف أمامها مجلس البرلمان، وقد عُرض العام الماضي (٢٠٠٥) على المجلس أكثر من ثلاثين اتفاقية، نجد اتفاقية أو اثنتين أو ثلاث يتوقف المجلس أمامهم ويناقشهم ويدققهم وقد يعترض عليهم، أما باقي الاتفاقيات فإنه يتم الموافقة عليهم بالإجمال دون تفصيل"[١] .

ويرى النائب **مسلم محمد البراك:** " إن إدراك مجلس الأمة لدوره في السياسة الخارجية، يعتمد على أمور فردية، فهناك من يحاول أن يتخلى عن دوره وهناك من يرضخ للضغط ، وهناك من يعتقد أن قضية النقاش حول هذا الأمور غير مجدية بالنسبة له. ونعتقد أن هناك مجموعة من الأعضاء يملكون أن يحركوا السياسة الخارجية، ويدافعوا عن أبناء الكويت ويتحدثون بشكل تفصيلي عن تقاعس السفراء بالقيام بدورهم، وفي النهاية سنصل إلى نتيجة بتحريك المياه الراكدة في وزارة الخارجية. أما بالنسبة للجنة الشؤون الخارجية المتخصصة بمناقشة السياسة الخارجية، فهذه مسؤوليتها وفقاً للائحة الداخلية، ولكن أعتقد أن مطلوب منهم دور أكبر مما يقومون به، وأن لا يعتبروا أن كل ما يصدر عن وزارة الخارجية هو رأي قطعي، إنما هناك رأي شعبي ويجب أن يعلن وأن نستخدم قوة الضغط داخل البرلمان كسلطة شعبية، وبتقوية القوة التفاوضية للحكومة ووزارة الخارجية عندما تطرح قضايا الكويت مع أطراف خارجية[٢].

---

(١) **مقابلة شخصية مع النائب الدكتور محمد محسن البصيري عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٤ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع السيد النائب مسلم محمد البراك عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٥ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما **النائب أحمد عبد العزيز السعدون**، فقد كان رأيه أن إدراك أعضاء مجلس الأمة لدورهم في السياسة الخارجية هو أمر نسبي وغير مطلق، وموجود في جميع الدول، أما في الكويت فيبرز هناك إدراك لبعض الأعضاء في التصدي لأعمال الحكومة، كما في حالات التصديق على الاتفاقيات(١).

ورأى **الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر** أنه لا شك أن ما بعد عهد التحرير كان للمجلس دوره الوارد في السياسة الخارجية، وقد لعب دور رئيسي في قضية حرب تحرير العراق، حيث وافق بالإجماع على سياسة الدولة في هذا الموضوع . وقد أعطت هذه التجربة المجلس خبرة فيما يمكن أن يكون عليه دور المجلس في السياسة الخارجية وقضاياها (٢).

أما فيما يتعلق بإمكانية أن يساهم مجلس الأمة بشكل حقيقي وفعال في تطوير آليات صنع السياسة الخارجية الكويتية. فقد فضل **النائب السابق مبارك الدويلة** أن يستمر مجلس الأمة بعيداً عن التدخل في السياسة الخارجية وخصوصاً مع غياب الأحزاب وبالتالي غياب البرامج السياسية التي يمكن أن ينطلق منها المجلس في صياغته لأسس السياسة الخارجية للدولة(٣).

أما **النائب الدكتور محمد محسن البصيري** ، فيرى أن مجلس الأمة الكويتي قد حاول أحياناً أن يتعاون في صنع السياسية الخارجية مع وزارة الخارجية، فقد تم تنظيم لقاء بين السفراء في الخارج ورئيس البرلمان، وأصبح هناك مؤتمر سنوي يعقد في الكويت مع وزير الخارجية، وفي أحد هذه المؤتمرات السنوية على هامش لقائه مع وزير الخارجية تم اللقاء بينهم وبين رئيس المجلس ولجنة الشؤون الخارجية للمجلس، وكان هناك شيء من تبادل وجهات النظر ومحاولة فهم القضايا

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد النائب أحمد عبد العزيز السعدون رئيس مجلس الأمة السابق (التاسع) وعضو المجلس العاشر (المنحل)، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

(٣) مقابلة شخصية مع السيد مبارك الدويلة عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً ، ١٩ مارس ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والهموم المشتركة. بالإضافة على أن هناك لجان الصداقة البرلمانية، وهي تقوم مقام السفراء ويحملون وجهة النظر الشعبية والتي يطلق عليها الدبلوماسية البرلمانية وهي رديف للدبلوماسية الرسمية وقد حققت نجاحات كبيرة إبان الغزو العراقي وبعد تحرير الكويت . وسميت أثناء الغزو بالوفود الشعبية ، أما بعد الغزو فأصبحت تسمى بلجان الصداقة البرلمانية، حققت نجاحات في قضية التعويضات والأسرى ونقل وجهة نظر الكويت والهاجس الأمني عندما كان صدام يهددهم في فترة التسعينات إلى أن سقط نظام صدام، إلى العالم الدولي، وقد جابت هذه اللجان أنحاء المعمورة، واستطاعت أن تشكل رأي عام دولي وتحاصر النظام العراقي في ذلك الوقت وتحاصر كل الوفود البرلمانية والرسمية في الخارج وأن تكون رديف ومساند للسياسة الخارجية"[١] .

ويرى **النائب مسلم محمد البراك**، أن مجلس الأمة يمكن أن يساهم بشكل حقيقي وفعال في تطوير آليات السياسة الخارجية إذا أعطي الفرصة، وأنه في كثير من الدول يملك البرلمان القدرة على أن يوجه السياسة بالاتجاه الذي يراه مناسباً، ولكن مشكلتنا أن هناك من يحاول أن يروج أو يعتقد أن الفهم والحكمة والعلم قد توقف أمام مكتبه، وهذا فهم خاطئ ، وهو المقصود بوزير الخارجية والذي يرى بأن العلم والحكمة والفهم قد توقف عنده. ومتى ما وجدنا بأن الأمر حول أي قضية مطلوب أن يتطور إلى أدوات رقابية أخرى سنستخدمها دون تردد . مثل لجنة التحقيق والاستجواب[٢].

أما **النائب أحمد عبد العزيز السعدون** فقد رأى أن تطوير مثل هذه الآليات هي عبارة عن إجراءات تنفيذية تتولاها السلطة التنفيذية، أما المجلس فوظيفته إبداء الملاحظات والقيام بالتوجيه، ومثال ذلك موقف المجلس من رواية أن الرئيس اليمني قام بإرسال رسالة للرئيس العراقي صدام

---

(١) **مقابلة شخصية مع النائب الدكتور محمد محسن البصيري عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٤ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع السيد النائب مسلم محمد البراك عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٥ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسين يطلب منه أن يحتل الكويت مرة أخرى إبان الحرب عليه عام ٢٠٠٣، حيث لم يدع أعضاء مجلس الأمة الأمر يمر بسهولة [١].

ورأى **الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر** أن هناك أدوات كثيرة يستطيع ممارستها المجلس، مثلا قدم مجموعة من أعضاء مجلس الأمة اقتراح قانون يحاول أن يربط المساعدات التي تقدمها الكويت والقروض التي تقدمها من خلال صندوق التنمية بموافقة مجلس الأمة، وهذه سياسة وتوجه جديد، وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح لم يُقر حتى الآن ، ولكن أحد تأثيراته المباشرة وكردة فعل على هذا الاقتراح تم نقل تبعية الصندوق من وزارة المالية إلى وزارة الخارجية، وبالتالي يرى مجلس الأمة ، بأنه يجب ربط المساعدات والقروض التي تقدمها الكويت بموقف الدول وتوجهاتها مع الكويت[٢] .

أما بخصوص الأمثلة على نجاح مجلس الأمة في التأثير على قرارات السياسة الخارجية الكويتية؟ ذكر **النائب السابق مبارك الدويلة** موقف المجلس من دول الضد التي ساندت العراق إبان الغزو كأحد أهم الأمثلة على تأثير المجلس في علاقات الكويت الخارجية[٣] .

وذكر **النائب الدكتور محمد محسن البصيري** موضوع لجان الصداقة الخارجية التي ساندت وزارة الخارجية والسفراء في الخارج فيما يتعلق بإيقاف بعض الاتفاقيات التي تتعارض مع نصوص الدستور والاتفاقيات الأمنية وفيما يتعلق ببعض الاتفاقيات الاقتصادية مع بعض الدول ، كان للبرلمان دور في تصحيحها وجعلها منفعة متبادلة ، وأيضاً واضح أن هناك شيء من التنسيق بين صندوق التنمية والمجلس ووزارة الخارجية في توجيه وترشيد مسار المساعدات الاقتصادية للدول العربية والصديقة والشقيقة ، وكان هناك انتقادات قوية لسياسات الصندوق في فترة من

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد النائب أحمد عبد العزيز السعدون رئيس مجلس الأمة السابق (التاسع) وعضو المجلس العاشر (المنحل)، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

(٣) مقابلة شخصية مع السيد مبارك الدويلة عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً ، ١٩ مارس ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترات ، مما جعل الحكومة تصل إلى قناعة في نقل الصندوق من تبعية وزارة المالية إلـــى وزارة الخارجية[١].

وأشار **الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر** إلى أن هناك عدة مواقف تعبـــر عـــن نجـــاح المجلس في لعب دور في السياسة الخارجية، حيث وقف المجلس بقوة وشدة وصـــلابة إزاء إعـــادة العلاقات مع بعض دول الضد كالسلطة الفلسطينية بالتحديد ومع الحكومة اليمنية والحكومة الأردنية والسودانية والتونسية، فبالرغم من أن هذه الدول هي دول العربية، ولكن استطاع المجلس أن يقـــف إزائها . كما استطاع المجلس تعطيل عدة اتفاقيات مع هذه الدول والتي وقعتها الحكومة ، وذلك في المجلس التشريعي السابق (التاسع) ، واستطاع أن يعلق اتفاقية مكافحة الإرهاب وذلك فـــي نطـــاق السياسة الخارجية، والتي وقعها وزراء الخارجية العرب، باعتبار أن هناك بنود تتعارض مع حقوق الإنسان وحرية الإنسان وهي مخالفة للدستور [٢].

وفيما يتعلق بأسلوب تعاطي مجلس الأمة الكويتي مع القضايا المستجدة في المنطقـــة مثـــل الوجود الأمريكي في العراق، والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للكويت، وكذلك ما يتعلـــق بحقول الشمال، إضافة لمستجدات القضية الفلسطينية.

أشار **النائب السابق مبارك الدويلة** أن مجلس الأمة الكويتي لم يسجل موقفاً واضحاً تجـــاه قضية الوجود الأمريكي في العراق باستثناء مباركة الحكومة في دعم قوات التحالف لدخول العراق، أما فيما يتعلق بحقول الشمال فقد أكد أن المجلس لن يتأخر في دعم المشروع ، لكن التأخير جاء من الحكومة المترددة كثيراً. أما بخصوص القضية الفلسطينية فهناك دعم وتأييد من قبل ممثلي القـــوى السياسية والعكس من تيار التكتل الشعبي وبعض المستقلين [٣] .

---

(١) **مقابلة شخصية مع النائب الدكتور محمد محسن البصيري عضو مجلس الأمة الكويتي العاشـــر(المنحـــل)** ، ٤ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)**، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

(٣) **مقابلة شخصية مع السيد مبارك الدويلة عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً** ، ١٩ مارس ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورأى **النائب الدكتور محمد محسن البصيري** أن هناك تطابق بين وجهات النظر بين البرلمان والحكومة فيما يتعلق بقضايا السياسة الدفاعية والأمنية، والمجلس لم يتردد لحظة في الوقوف في جانب الحكومة فيما طلبته من إجراءات إبان مرحلة تحرير الكويت ومرحلة الإعمار وحرب تحرير العراق ومرحلة الاتفاقيات الأمنية مع الدول الكبرى، وأيضاً الوقوف بجانب طلبات الحكومة بما يتعلق بحرب تحرير العراق ، بالتجهيز والدعم اللوجستي للجيوش التي تحرر العراق وأيضا درع الجزيرة. ووافق المجلس الحكومة على ذلك دون تردد . أما عن مساعدات الكويت الخارجية لدعم القضية الفلسطينية، فهذا أمر متفق عليه، وهناك تطابق بين وجهات النظر في دعم القضية الفلسطينية . أما بخصوص حقول الشمال فإن المجلس يتعامل معها تعامل وطني خالص وبحت، وليس لنا علاقة مع من سيستثمر من الخارج، نحن نتعامل مع مدى حاجة الكويت مع هذا المشروع، وما هي الضمانات الموضوعة، وأن لا يخرج المشروع عن المصلحة العامة، أن لا يكون هناك إبخاس بحقوق الكويت في مواردها النفطية" [١] .

ويشير **النائب مسلم محمد البراك** أنه بالنسبة للوجود الأمريكي في العراق، فقد ساهم هذا الوجود بالإطاحة بأكبر نظام ديكتاتوري عرفه العصر الحديث، ولا يمكن أن تملك المعارضة أو الشعب العراقي، أو الدول العربية مجتمعة عمل ذلك لولا الله ومن ثم التدخل الأجنبي الأمريكي في العراق الذي سيبني الديمقراطية في العراق، حتى يشعر الشعب العراقي أن له حق في الحياة . أما بخصوص الإجراءات المتعبة من قبل المجلس في دعم أمريكا، فقد وافق البرلمان على ٥٠٠ مليون دولار دعم لتحرير العراق والسماح بأن تستخدم الأراضي الكويتية في تحرير العراق ، وقد عانينا من هذا الأمر ، وكذلك دفعت الحكومة وقدمت الدعم اللوجستي كالوقود للسيارات بأسعار مخفضة جداً ، وكثير من التسهيلات ، وهذه القضية تستحق أن ينبني ديمقراطية جديدة في العراق وبناء علاقة جديدة بين الشعب العراقي والكويت. أما فيما يتعلق بحقول الشمال ، فقد قلنا لوزير الطاقة

---

(١) **مقابلة شخصية مع النائب الدكتور محمد محسن البصيري عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٤ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأنه إذا كان يعتقد بأن هذه الاتفاقيات تنصب في مصلحة الكويت فليعقد كما تشاء من الاتفاقيات . أما قضية الاختلاف بين المجلس ووزير الطاقة ، تقول أن كل اتفاقية تحصر بقانون، وليس كما يريد وزير الطاقة بأن يكون هناك قانون مظلة يأتي بمجلس الأمة ويفوض وزير الطاقة بعقد ما يشاء من الاتفاقيات دون العودة لمجلس الأمة هذه القضية المفصلية بيننا وبين وزير الطاقة. أما بخصوص القضية الفلسطينية ؟ فلا شك أن دعم الكويت شعبياً وحكوميا واضح مثل الشمس، وقد قدمت الكويت الدعم للفصائل وحركات التحرر التي انطلقت من الكويت، وجدنا من منظمة التحرير الخيانة عندما ألغيت الكويت كوجود وشرعية ، كان موقف ياسر عرفات موقف انتهازي وسيء قبل أن يسيء للشعب الكويتي أساء للشعب الفلسطيني، كانت بعض التنظيمات سواء داخل الكويت أو العراق أو السلطة الفلسطينية كانت تتحرك دعماً بحق العراق ضد الحق الكويتي[١] .

أما **النائب أحمد عبد العزيز السعدون** فقد قال: " بالنسبة للوجود الأمريكي في العراق، هو موضوع تابع لمسألة تحرير العراق. وأيضاً هذا الأمر يعود للشعب العراقي في العراق ونحن في الكويت نفتخر، بأنها لم تتردد في تحمل مسئوليتها لتنفيذ القرارات الدولية . أما بخصوص التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للكويت وبخاصة الأمريكية ، فالتدخلات الخارجية يحتاج إلى تعريف في الوقت الحالي، وعلينا أن نفصل بين نظرتنا نحن قبل الاحتلال وبعد الاحتلال. حيث سابقاً كمعارضة كنا نرفض الوجود الأمريكي، والحكومة في ذلك الوقت وكما تبين بعد التحرير لما وجهت لها طلبات. وبعد احتلال الكويت وهبة المجتمع الدولي كله لتحرير الكويت وموقف جامعة الدول العربية ودول الضد، رأينا أنه لا يمكن أن تتحرر الكويت إلا بمساعدة المجتمع الدولي وعلى رأسها أمريكا، وعلينا أن نبقي العلاقة مع أمريكا بعد التحرير كما كانت قبل التحرير، وأنه وبالرغم من هزيمة الجيش العراقي، إلا أن النظام العراقي استمر في التهديد بدولة الكويت، فقد حشدوا على

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد النائب مسلم محمد البراك عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٥ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت في أكتوبر عام ١٩٩٤، وهددوا أمنه واستقراره . أما فيما يقال بخصوص وجود تدخل في المناهج المدرسية ، فالمناهج لم تمس، ولكن كان هناك نوع من تغيير بعض الجوانب الذي يراها بعض المختصين، وهذا يشكل تدخل خارجي وهو وارد، وعلينا أن نعترف أن لا يوجد أي دولة في المجتمع بما فيها الدول الكبرى يمكن أن تكون مستقلة بشكل مطلق. أما بخصوص دور المجلس في حقول الشمال ، فما يثير الكثير من الشكوك لدينا هو إصرار الحكومة بالاستعانة بشركات الأجنبية، وإصرارها إلى صدور تفويض تشريعي لها للتوقيع على الاتفاقيات دون الرجوع للمجلس ودون إبداء الأسباب، بالرغم من وجود صلاحية لها في ذلك بنص الدستور، وأيضاً مسألة التفويض التشريعي لا تجوز استناداً إلى نص الدستور (المادة ٥٠) . وهو ما يثير المخاوف لدينا. وهناك تعديلات أنجزناها تتضمن تعديل على القانون الخاص بآبار الشمال، وأهمها أن للحكومة الحق في توقيع أي اتفاق، ولكن أي اتفاقية توقع مع أي طرف يجب أن تعرض على مجلس الأمة . أما بخصوص دور المجلس في القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من الموقف المشين والسيئ لمنظمة التحرير، لكن الشعب الكويتي والحكومة الكويتية تبقى تنظر للقضية الفلسطينية كقضيتها الأولى، وموقفنا منها لم يتغير، وتعاملنا مختلف مع من يتولى السلطة في فلسطين[١].

ورأى **الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر** أنه فيما يتعلق بالوجود الأمريكي في العراق، فقد كان المجلس يقف مع الحكومة في ضرورة إنقاذ الشعب العراقي من نظام صدام حسين وفي السياسات التي تبنتها الحكومة في إطاحة نظام صدام حسين، والآن لم يتغير الموقف البرلماني ولا الرسمي إزاء هذه القضية سوى أن الموقف الكويتي على المستويين الشعبي والرسمي حريص على مأسسة النظام السياسي العراقي ومرجعية الدستور وممارسة العراقيين حقهم في اختيار وتحديد مصيرهم، وهو ما يمهد جدولة انسحاب القوات الأجنبية كلها من العراق وليس الأمريكية فقط . أما فيما يتعلق بالتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للكويت وبخاصة الأمريكية ، فقد كان للمجلس

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد النائب أحمد عبد العزيز السعدون رئيس مجلس الأمة السابق (التاسع) وعضو المجلس العاشر (المنحل)**، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور مهم وكبير سواء عن طريق بعض التصريحات من قبل السفراء، كتصريحات السفير الأمريكي والتي كانت تواجه بردة فعل قوية جداً من المجلس باعتبار أن هناك نوع من التدخل، وكان موقف مجلس الأمة الواضح والبين والذي قاد الشارع العربي إزاء الأفعال المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، والذي استطاع بموقف تاريخي وبمبادرة من مجلس الأمة أن يحرك الشارع العربي والإسلامي، وهو ما يحسب لمجلس الأمة . أما بالنسبة لدور المجلس في حقول الشمال ؟ فقد كان للمجلس من اليوم الأول موقف واضح وصريح فيما يتعلق بمبدأ المحافظة على الثروات الطبيعية وعدم الشراكة فيها مع أي جهة أجنبية، وأن هذا فيه مساس بالدستور وأحقية الكويتيين في المحافظة على ثرواته الطبيعية، وقد استطاع المجلس بأن يهدد القانون أكثر وأكثر ، وما زال المجلس يحاول الخروج بصيغة تتضمن حقوق الكويتيين خصوصيتهم والجهة التي تشرف على حقول الشمال تكون جبهة وطنية بالكامل، الاستعانة بالشريك الأجنبي أو الخبرة الأجنبية تكون من خلال قانون حتى نضمن فيها عدم التدخل في أي نوع بالشأن الداخلي للكويت . أما فيما يتعلق بدور المجلس في القضية الفلسطينية ؟، فقد أكد المجلس دائماً أنها قضية شرعية ووطنية للشعب الكويتي بأكمله، ومجلس الأمة الكويتي هو من أكثر المجالس النيابية تمسكاً بمبدأ عدم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهناك الكثير من المقترحات قدمها بعض النواب، والكويت من الدول القليلة التي تطلب نوع من الرقابة وعدم السماح للتغلغل الإسرائيلي في الكويت ، ومثال ذلك ما صرح به أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد عندما طلب منه الرئيس كلينتون تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وقد ذكر بأن الكويت ستكون أخر دول وبموافقة الشعب الكويتي، وهو دليل على أن الحكومة سوف تتحصن وتضع نفسها في جبهة واحدة مع المجلس بموقفها من القضية الفلسطينية [١].

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)**، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالتساؤل الخاص بالمظلة التي تغطي عمل المجلس في ممارسته لدوره في السياسة الخارجية ، يشير **النائب الدكتور محمد محسن البصيري** إلى أن هذه المظلة هي اللائحة الداخلية للمجلس والتي تنظم أسلوب التعامل مع الاختصاصات المتعلقة بالشؤون الخارجية، كما يؤثر الرأي العام على عمل المجلس وتوجهاته وخاصة في الساحة المحلية. ولكن المظلة الرسمية هي اللائحة الداخلية والتي تنظم العلاقة مع الشأن الخارجي . وخصوصاً من خلال لجنة الشؤون الخارجية، التي لم يكن لها خلال السنوات الأخيرة، ومن خلال الفصول التشريعية السابقة دور كبير فيما يتعلق رسم السياسات الخارجية أو التأثير أو الاشتراك في اتخاذ القرار، وكل ما تقوم به هو استضافة وزير الخارجية عندما تكون هناك قضية مطروحة لها جوانب خارجية ويؤخذ معلومات فقط ، وتخرج هذه اللجنة بتوصيات غير ملزمة أصلا [١].

ويرى **النائب مسلم محمد البراك** أن مجلس الأمة مسؤول مسؤولية كاملة، بغض النظر عن ما ورد في تفسير المحكمة الدستورية ، فهي تتحدث عن حق السؤال فقط، ولكن هناك جوانب قانونية يحق للبرلمان أن يدخل فيها بجانب تفصيلي، ونحن لا نريد أن يصل بيننا وبين الحكومة أن يتحول هذا الأمر إلى مساءلة سياسية وهذا لا يعني أن هناك نوع من تهميش دور مجلس الأمة في دور السياسية الخارجية . أما بخصوص المحكمة الدستورية، فإن الحكومة استفسرت عن قضية حق السؤال، وكان هناك عدة تساؤلات منها : هل يملك أحد أعضاء مجلس البرلمان توجيه أي سؤال إلى وزير الخارجية أو رئيس الوزراء ، يتحدث بشكل تفصيلي عن بعض المعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية، فردت المحكمة بتحديد وتقيد العضو في هذا الجانب [٢].

---

(١) **مقابلة شخصية مع النائب الدكتور محمد محسن البصيري عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٤ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع السيد النائب مسلم محمد البراك عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٥ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما **الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر** فيرى أن المظلة التي يحتكم بها المجلس في دوره في السياسية الخارجية هي مظلة دستورية بالدرجة الأولى، فهو الذي حدد طبيعة دور المجلس في السياسة الخارجية، وقد لا يكون المجلس بقوة مؤثرة دستورياً، ولكن هنا الأعراف الاجتماعية وهيبة المجلس تفرض نفسها في جدول أعمال الحكومة في السياسة الخارجية . حيث لا تستطيع الحكومة أن تقوم بأي عمل أو خطوة غير طبيعة في السياسة الخارجية إلا بمباركة مجلس الأمة . أما بخصوص قرار المحكمة الدستورية بخصوص السياسة الخارجية، والسؤال الذي يقدمه العضو في صميم السياسة الخارجية؟ وهل هذا القرار يؤثر في عمل المجلس في دوره في السياسة الخارجية ؟ فإذا أخذنا الجانب القانوني، فقد يكون مقيد كأي قانون أخر، أما في الجانب السياسي يبقى مؤثر وقوي حتى في بعض الخصوصيات، تكون المعلومات ذات طابع سري ومحدود، ويبقى طرح أي موضوع من الموضوعات مؤثر، وبالتالي لا تقيدنا المحكمة الدستورية أو أي قانون أخر أو وجود مفاهيم السيادة في طرح أي موضوع ، فمجلس الأمة يملك قوة كبيرة جداً من خلال قبة البرلمان ، حيث لا يحاسب النائب على طرحه أي موضوع باستثناء المساس بصاحب السمو، وفيما عدا ذلك ، يملك البرلمان الدور المهم في التصدي لعمل الحكومة. وعلى ذلك ، فإن قرار المحكمة لا يمنع من أن إثارة أي موضوع من قبل النواب [١].

أما بخصوص المحور الذي يتعلق بدور المجلس فيما يسمى الدبلوماسية الشعبية، فقد أشار **النائب السابق مبارك الدويلة** إلى أن للمجلس دور بارز في الدبلوماسية الشعبية عن طريق زيارات الوفود البرلمانية ولجان الصداقة البرلمانية، حيث يتبين من التجربة أن عدداً كبيراً من سفراء الكويت لا يتمكن من مقابلة مسؤولي الدول التي تزورها هذه اللجان (خاصة الأوروبية منها) ، لكن

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)**، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشكلة أن وفود مجلس الأمة لا تملك صلاحيات تنفيذية لاستكمال التعاون مع الـدول الأخـرى، فتكتفي بإعطاء الوعود والتوصيات للمؤسسات الحكومية[١].

ويشير **الدكتور النائب حسن عبد الله جـوهر** أن الدبلوماسية الشعبية قـد انطلقـت أثنـاء الاحتلال العراقي، وقد مارس هذا الدور جزء كبير من أعضاء المجلس السابقين في ذلك الوقـت ، وقد قننت هذه الدبلوماسية بعد التحرير مباشرة، بحيث أصبح مجلس الأمة الكويتي كأي مجلس أخر يملك لجان صداقة مع دول العالم، وهناك تبادل زيارات من أعضاء مجلس الأمة إلى الدول الصديقة والشقيقة، وبالعكس، ومن هنا أصبح دور المجلس الكويتي من ناحية الدبلوماسية الشعبية دور كبير ومؤثر ويكفيه فخراً ترأسه للبرلمان العربي والذي يعتبر انجازاً للديمقراطية الكويتية، وقد كان لـه دور في تأسيس ولادة البرلمان الإسلامي . وهدف هذه اللجان بعد التحرير تتمثل في شرح قـضية الكويت وقضية الأسرى والتعويضات، حيث كان للمجلس دور رئيسي في إقـرار التعويـضات ، بالإضافة إلى التنسيق مع البرلمانيات في الدول الأخرى[٢] .

وأخيراً، فيما يتعلق مستقبل دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية. يرى **النائـب الدكتور محمد محسن البصيري**، أن ذلك يعتمد على من يتولى أو يدخل لجنة الشؤون الخارجية من أعضاء المجلس وقناعتهم في تعزيز دور المجلس في الشؤون الخارجية إلى حد ما. وأعتقد أنـه لا أحد يستطيع التنبؤ فيه، ونحن نتمنى تعزيز دور المجلس والمشاركة في رسم السياسة الخارجية[٣].

أما **النائب مسلم محمد البراك** فيرى أن مستقبل المجلس مرتبط بدور الأعـضاء، ويعـول كثيراً على قضية تحديد الدوائر الانتخابية، لأنها ستأتي بعدد كبير من النواب أصـحاب المواقـف

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد مبارك الدويلة عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً** ، ١٩ مارس ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)**، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

(٣) **مقابلة شخصية مع النائب الدكتور محمد محسن البصيري عضو مجلس الأمة الكويتي العاشـر(المنحـل)** ، ٤ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملتزمة والذين يؤمنون بحقهم في ما ورد لهم في الدستور واللائحة الداخلية، وبوصول مثل هذه النوعية من النواب سيكون لهم دور أكبر وأهم للبرلمان سواء في السياسة الداخلية والخارجية [١].

ويرى الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أن مجلس الأمة ودوره في السياسة الخارجية الكويتية قد شهد تحولاً جذرياً منذ عام ١٩٩٠ ، وكان دوره في الألفية الجديدة مبشراً من خلال البصمات الواضحة لتأثيره خارجياً، وخاصة في ولادة البرلمان الإسلامي، ويترأس الآن البرلمان العربي الموحد، وهذين الانجازين يذكرون للكويت في المرحلة الحالية وأيضاً تبشر في استمرارية هذا الزخم في السياسة الخارجية، فالكويت معروفة تاريخاً بدورها في السياسة الخارجية بدور نشط ومؤثر ومقبول عالمياً، وحين يأتي المجلس ويكمل مسار الحكومة، فإن الكويت ستمتلك الرصيد والإمكانيات للمحافظة على هذه السمعة [٢].

---

(١) **مقابلة شخصية مع السيد النائب مسلم محمد البراك عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)** ، ٥ أبريل ٢٠٠٦.

(٢) **مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)**، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة واستنتاجات

منذ أن حل مجلس الأمة الكويتي السادس عام ١٩٨٦ بسبب ما زعم انه تدخل في الشؤون الخارجية للدولة إبان الحرب العراقية الإيرانية، ودور مجلس الأمة في السياسة الخارجية هو موضع تساؤل رئيسي في الحياة السياسية الكويتية، خصوصاً أن المجلس يعتبر أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفتها الكويت في تاريخها الحديث، نظرا للدور المحوري والهام الذي يلعبه في تدعيم الممارسة الديمقراطية الشعبية في الكويت، كما أن هذا المجلس ظهر في الحياة السياسية الكويتية كأحد أهم نتائج التحول الدستوري الذي شهدته الدولة منذ عام ١٩٦١.

ومن هنا فإن مساهمة مجلس الأمة الكويتي في صنع السياسة الخارجية، وما يرتبط بهذا الدور من قضايا وإشكاليات يعتبر من المحددات الهامة في تقييم التجربة الديمقراطية والدستورية الكويتية، فالتحول نحو دولة المؤسسات، يتطلب وجود سلطة تشريعية مدركة لدورها الدستوري كعنصر فعال في النظام السياسي. وهذا الإدراك يظهر من خلال الآليات التي يستند عليها مجلس الأمة في ممارسة دوره الرقابي على سياسات السلطة التنفيذية الخارجية في علاقاتها مع دول العالم وحجم هذه السلطات الرقابية ومدى فعاليتها في التأثير على القرارات السياسية الخارجية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية ، من خلال تقييم أداء المجالس التشريعية الكويتية ، وذلك لإظهار مدى فعالية هذا الأداء التشريعي في التأثير على القرارات السياسية الكويتية في مجال علاقاتها الخارجية والأحداث الدولية التي كانت الكويت طرفاً في تفاعلاتها وتداعياتها، إضافة لدراسة أهم العوامل التي أثرت على هذا الدور وتطوره خلال المراحل المختلفة لهذا التطور .

وكان هناك العديد من القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية الكويتية سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، والتي كان لمجلس الأمة دوراً واضحاً فيها انطلاقاً من أهميتها لدولة الكويت والشعب الكويتي أو نتيجة لتأثيرها على الكويت كأحد الوحدات السياسية المهمة في منطقة الخليج والعالم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاء في مقدمة هذه القضايا السياسية، قضايا الأمن والسلام الـدوليين، وكـذلك قـضايا الحريـة والديمقراطية وحقوق الإنسان، والقضية الفلسطينية، والعلاقات الكويتية العراقية، إضـافة لمكافحـة الإرهاب، ووفود الصداقة البرلمانية الكويتية.

أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الدولية للكويت، فقد قام مجلس الأمة الكويتي من خـلال وفوده البرلمانية إلى العديد من بقاع العالم بتقديم رؤى وأفكاراً تعكس نهجاً إيجابياً وفكراً تقدمياً إزاء بعض أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة. وهي قضايا تحولت بالتدريج من دائرة المحليـة وربمـا الإقليمية لتصبح قضايا كونية. ومن الشأن الحكومي الرسمي لتصبح بتداعياتها هماً شعبياً برلمانيـاً يؤرق المجتمع المدني والقطاعات الأهلية أكثر ربما مما تعكسه من زعزعـة لاسـتقرار الأنظمـة والسياسات الاقتصادية في مناطق كثيرة من العالم. ومن أهم هذه القضايا؛ قضية العولمة ومنظمـة التجارة العالمية، وكذلك قضايا التنمية وأزمة الديون في الدول الفقيرة، والتكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة.

أما فيما يتعلق بالسلطات الرقابية للمجلس على سلوك السياسة الخارجية الكويتية، فيلاحظ أنه عبر تاريخ مجلس الأمة الكويتي منذ عام ١٩٦٢ كان الاتفاق على توجهات السياسة الخارجية للدولة هو السمة الغالبة على العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة، ولم يحدث أن وقع تناقض فـي الـرؤى السياسية سواء تجاه علاقات الكويت وسلوكها السياسي الخارجي أو فيما يتعلق بالمعاهـدات التـي عقدتها مع غيرها من الدول. إلا في حالات نادرة حاول المجلس فيها أن يفرض على الحكومة نهجاً خاصاً في السياسة الخارجية وعلاقات الكويت مع دول الجوار، وكان مصير هذا المجلس هو الحل كما حدث مع مجلس الأمة السادس لعام ١٩٨٥ الذي اصطدم بالحكومة نتيجة لمحاولته التعامل مـع معطيات الحرب العراقية الإيرانية، الأمر الذي ردت عليه الحكومة بحل المجلس في يوليو ١٩٨٦.

كما ظل لمجلس الأمة الدور البارز في المشاركة بشؤون الكويت الخارجية، وظل يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على صانع القرار الكويتي، الذي كان دائماً يضطر للعودة إلى مجلس الأمة في القضايا الحساسة التي تهم المواطن الكويتي أو تتعلق بقرار سيادي أو أمني، كما حدث في العديد من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحالات التي رفضت فيها الكويت قرارات صادرة عن مجلس التعاون الخليجي بسبب رفض مجلس الأمة الكويتي لها، أو لقناعتها بأن الشعب الكويتي لن يقبل بها، كما حدث في الاتفاقية الأمنية الخليجية لعام ١٩٨٣م، أو بصيغة التدخل الأجنبي التي حاولت بعض دول مجلس التعاون الترويج لها، ورفضتهما الكويت في حينها بسبب رفض مجلس الأمة لهما، ولكونهما يتعلقان بقرار سيادي، للشعب الكويتي الحق في المشاركة فيه، بخلاف باقي دول المجلس التي لم تكن في تلك الفترات تسمح بأي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية الحقيقية، حتى بوجود مجالس استشارية أو نيابية ضعيفة أو مغيبة عن دورها السياسي المباشر.

وهناك العديد من الأمثلة على الدور الفاعل لمجلس الأمة الكويتي في السياسة الخارجية من خلال سلطته السياسية، والتي تخطت إلى حد كبير أدوار العديد من المجالس النيابية العربية، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن الأمثلة على ذلك:

– طالب مجلس الأمة بوقف المساعدات الاقتصادية التي يقدمها صندوق التنمية الاقتصادية الكويتي إلى كل من سوريا ولبنان بسبب استياء الكويت من موقفهما الرافض للغزو الأمريكي البريطاني للعراق . كما طالب عدد من أعضاء مجلس الأمة وكذلك مجلس الوزراء باسترداد قرض قدمته الكويت إلى لبنان في إطار مؤتمر باريس تبلغ قيمته خمسمائة مليون دولار . واقترح نواب آخرون ربط منح المساعدات والقروض للخارج بموافقة مسبقة من مجلس الأمة تراعى فيها اعتبارات مواقف الدول إزاء الكويت.

– تبنى أعضاء مجلس الأمة الكويتي العديد من المواقف المساندة لقضية الأسرى الكويتيين في العراق، ورفض المجلس دائماً تقديم أي تنازلات عن حقوق الكويتيين في أي محاولة للمصالحة بين الكويت والعراق. وكان أوضحها موقف مجلس الأمة الكويتي من محاولة التنازل التي قالوا إن الوفد الكويتي قدمها للعراق في القمة العربية في عمان عام ٢٠٠١م لتسهيل قيام المصالحة بين دول الخليج وبغداد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– كان لمجلس الأمة دوراً في إقرار العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك التي تم الاتفاق عليها في قمة المنامة عام ٢٠٠٠، والتي تدعو هذه الاتفاقية إلى تعزيز قدرات قوة مسلحة مشتركة صغيرة ، فقد صوت (٤٩) عضوا كانوا هم كل الحاضرين من أعضاء مجلس الأمة لصالح اتفاقية الدفاع المشترك التي وافقت عليها الحكومة سابقاً. وتم إصدار هذه الاتفاقية بمقتضى مرسوم من أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح .

– ولعب مجلس الأمة دوراً في التأثير على صناع القرار الكويتي بخصوص القضية الفلسطينية وبصورة مستمرة، وتعددت صور التأثير بين التنديد والاحتجاج على الأعمال الإسرائيلية ضد العشب الفلسطيني ومطالبة الحكومة الكويتية بتقديم يد المساعدة للفلسطينيين لمجاوزة محن الاحتلال والانتفاضة، وكذلك مناصرة الحق الفلسطيني من خلال المشاركة في المؤتمرات النيابية التي طالبت بقيام دولة فلسطينية وبرفض أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل قبل قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وقد كانت الصفة الغالبة على تدخل المجلس في طريقة إدارة وزارة الخارجية لشؤون الدولة الخارجية تتم عن طريق السؤال استناداً للمادة (٩٩) من الدستور الكويتي التي تضمن لأعضاء مجلس الأمة الحق في توجيه الأسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم. وقد تعددت الأسئلة التي تم توجيهها إلى وزراء الخارجية الكويتيين على الدوام في جميع ما يتعلق بالشؤون الخارجية للكويت، وخصوصاً بعد الغزو العراقي للكويت، وتحرير الكويت عام ١٩٩١، حيث تمحورت العديد من الأسئلة حول موقف الحكومة الكويتية من الدول العربية التي أيدت العدوان العراقي والنظام العراقي السابق، وكذلك من الدول التي كانت علاقاتها مع الكويت تتعرض للتوتر في بعض الأحيان كما هو الحال مع ما أطلق عليها دول الضد. إضافة إلى التركيز على اتجاهات المساعدات الاقتصادية والمالية التي تقدمها الكويت للعديد من دول العالم سواء من خلال الصندوق الكويتي للتنمية أو من خلال الحكومة الكويتية نفسها، وخصوصاً فيما يتعلق بموقف الدول المتلقية لهذه المساعدات من القضايا الكويتية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول أن مجلس الأمة الكويتي يحتل موقعاً متميزاً في الحياة السياسية الكويتية، انطلاقاً من الأهمية التي ترسخت لهذا المجلس مع التطور السياسي والديمقراطي في الكويت منذ الاستقلال عام ١٩٦١ وحتى الآن. ورغم أن الدستور الكويتي قد فوض صلاحيات ممارسة السياسة الخارجية للدولة للسلطة التنفيذية، إلا أن العرف السياسي الكويتي قد أتاح لمجلس الأمة ممارسة دور معقول في السياسة الخارجية الكويتية من خلال تفعيل أدوات الرقابة والتشريع التي يمتلكها المجلس في مجال السياسة الخارجية، وهو ما توضح من خلال تصديق الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها الحكومة الكويتية، وكذلك ممارسة الرقابة على السلوك السياسي الخارجي للكويت.

إلا أنه لا يمكن إنكار تواضع الصلاحيات السياسية التي يمتلكها المجلس بالمقارنة مع صلاحيات وسلطات السلطة التنفيذية، التي تسمح بهيمنة السلطة التنفيذية على السياسة العامة للدولة، إضافة لامتلاكها قوة سياسة كبيرة قوامها ثلث أعضاء مجلس الأمة، والتصويت بالنسبة للحكومة يكون متضامن وبالتالي هي لا تحتاج إلا لثلث أصوات مجلس الأمة لتمرير أي قانون تريده، وفي المقابل يحتاج المجلس إلى ثلثي أصوات أعضاء المجلس لتمرير أي قانون تعترض عليه الحكومة. ومن هنا فإن مجلس الوزراء كفته مرجحة في الأغلبية العظمى من الموضوعات وخاصة المتعلقة في السياسة الخارجية، حيث تملك قوة إضافية فيها باعتبار أن الاتفاقيات المتعلقة بالقضايا الدولية أو الاتفاقيات مع أي منظمة دولية يجب أن تقر من قبل مجلس الأمة، واستناداً إلى اللائحة الداخلية في المجلس ، فإن المجلس لا يملك أن يغير في الاتفاقية ، فهو إما أن يرفضها أو يقبلها كما هي، وهذا جانب ضعف للمجلس كما يرى أعضاء مجلس الأمة الكويتي أنفسهم.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمة ودوره في السياسة الخارجية الكويتية قد شهد تحولاً جذرياً منذ عام ١٩٩٠، كما كان دوره في الألفية الجديدة مبشراً من خلال البصمات الواضحة لتأثيره خارجياً، وخاصة مساهمته في إنشاء البرلمان الإسلامي، وترأسه للبرلمان العربي الموحد، وهذان الانجازين يذكران للكويت في المرحلة الحالية وأيضاً تبشر في استمرارية هذا الزخم في السياسة الخارجية الكويتية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً : الدوريات

- بورسلي ، خالد ، (٢٠٠٣) . انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٣م ورياح التغيير ، **مجلة المجتمع** ، العدد ١٥٥٩ ، ٧/١٢/ ٢٠٠٣ .

- بيبي يوسف الصباح ، نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٩، يناير ١٩٧٧ .

- الشايجي ، عبد الرزاق ، (١٩٩٢) . انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع أكتوبر ١٩٩٢، تحليل ونتائج ، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، عدد (٧٢) .

- المديرس ، فلاح ، (١٩٩٣) . التجمعات السياسية الكويتية : مرحلة ما بعد التحرير ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (١١٤) .

- **مجلة البرلمان العربي**، السنة السادسة والعشرون، العدد الثالث والتسعون، أبريل /مايو ٢٠٠٥.

- Kuwaitis demand democracy**, U.S. News & World Report**; 7/22/1991, Vol. 111, Issue 4.

- Kramer, M., (1990) Toward a new Kuwait**, Time**; 12/24/90, Vol. 136 Issue 27.

- Tetreault, Mary Ann ,. (1995) Patterns of Culture and Democratization in Kuwait**, Studies in Comparative International Development**; Summer95, Vol. 30 Issue 2, p28.

ثانياً : الكتب

- أسيري ، عبد الرضا علي ، (٢٠٠٢) . **النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات** ، الكويت ، مطابع الوطن .

- الجاسم ، محمد عبد القادر ، (١٩٩٢) . **الكويت : مثلث الديمقراطية** ، القاهرة، مطبعة الشروق .

- جمال ، عبد المحسن يوسف ، (٢٠٠٤) . **المعارضة السياسية في الكويت**، الكويت ، دار قرطاس .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجمل، يحي ، (١٩٧١) . **النظام الدستوري في الكويت : مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة** ، الكويت ، جامعة الكويت .

- حسن ، عبد الفتاح ، (١٩٦٨) ، **مبادئ النظام الدستوري في الكويت** ، بيروت ، دار النهضة .

- الحيدر ، فيصل أحمد عثمان ، (١٩٩٥) . **وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت :١٩٢١-١٩٩٢** ، الكويت ، ذات السلاسل .

- الديحاني ، ذياب محمد، والعوضي مظفر عبدالله، (١٩٩٥). **دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة**، الكويت، الأمانة العامة لمجلس الأمة .

- الديين ، احمد علي ، (١٩٩٩) . **ولادة دستور الكويت**، (ط٢) ، الكويت، دار قرطاس للنشر.

- سلامة ، رمزي وآخرون ، (٢٠٠٦). **مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في الجامعة الأردنية .

- الصالح ، عثمان عبد الملك ، (١٩٧٤) . **ميكانيكية العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الكويتي : دراسة نظرية تطبيقية** ، الكويت ، جامعة الكويت ، كلية الحقوق .

- الصالح ، عثمان عبد الملك ، (١٩٨٩) . **النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت: دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي ، وفي إطاره النظري ، وفي واقعه العملي ووسائل إصلاحه** ، الجزء الأول ، الكويت ، مطابع كويت تايمز .

- الطبطبائي ، عادل ، (١٩٨٥) . **النظام الدستوري في الكويت : دراسة مقارنة** ، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت .

- الظفيري ، بندر عايد ، (٢٠٠٤) ، **من يصنع من ؟** ، الكويت ، دار قرطاس .

- المزروعي ، محمد سالم عبيد ، (٢٠٠٤) ، **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات : دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية** ، القاهرة ، دار الفكر الجامعي.

- المنيس ، هناء و ربيع ، منيب ، (٢٠٠٠) . **مجلس الأمة : قراءة في الدستور واللائحة** ، الكويت ، إدارة البحوث والدراسات في الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي .

- النجار ، غانم ، (٢٠٠٠) . **مدخل للتطور السياسي في الكويت** ، الكويت ، دار قرطاس .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– النقيب ، خلدون ، (١٩٩٦) . **صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت** ، بيروت : دار الساقي.

– النفيسي ، عبد الله ، (١٩٧٨) . **الكويت : الرأي الآخر** ، لندن ، دار طه للنشر .

ثالثاً : فصل في كتاب محرر

– أفندي ، عطية حسين ، (١٩٩٣) . الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة (١٩٤٦ – ١٩٦١) ، في ، أحمد الرشيدي (محرر) ، **الكويت من الإمارة إلى الدولة :دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية** ، الكويت ، دار سعاد الصباح .

رابعاً : وقائع المؤتمرات

– رضوان، محمد، (٢٠٠١). من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية**، الدوحة، ٩-١٣، نوفمبر ٢٠٠١.

– سلامة ، رمزي، (٢٠٠٣). حول قضايا "الجات" ومنظمة التجارة العالمية، ودور مجلس الأمة في مواجهة العولمة، **ورقة مقدمة إلى السيد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس** .

– سلامة ، رمزي ، (١٩٩٧). دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة، **ورقة عمل مقدمة إلى جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية**، دمشق .

خامساً : الصحف

– جريدة القبس الكويتية، ٦ يناير ٢٠٠٦.

– جريدة القبس الكويتية، ٧ يوليو ٢٠٠٣ .

– مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (٢٠٠٦). حل مجلس الأمة والتجربة الديمقراطية في الكويت، صحيفة أخبار الخليج، العدد ١٠٢٩٧، ٢ يونيو ٢٠٠٦ م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً : منشورات مؤسسات

- الاتحاد البرلماني الدولي، (٢٠٠٠). **كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي** في الاجتماع الـ ١٠٤، جاكارتا.

- الاتحاد البرلماني الدولي، (٢٠٠٢). **كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي** في الاجتماع الـ١٠٨، جنيف.

- الاتحاد البرلماني الدولي، (٢٠٠١) . **كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي** إلى الاجتماع الـ ١٠٥، هافانا.

- الاتحاد البرلماني الدولي، (٢٠٠٣). **كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي** في الاجتماع الـ (١١١) ، جنيف .

- الاتحاد البرلماني الدولي، (٢٠٠٢). **كلمة رئيس وفد مجلس الأمة الكويتي** إلى المؤتمر الـ ١٠٧، مراكش.

- الاتحاد البرلماني الدولي، (٢٠٠٥). **كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي** إلى الاجتماع الـ ١١٢ ، مانيلا.

- الاتحاد البرلماني الدولي، (٢٠٠٥). **كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي** إلى الاجتماع الـ١١٠ ، مكسيكو سيتي.

- الاتحاد البرلماني الدولي، (١٩٩٩). **مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية** إلى الاجتماع الـ ١٠٢، برلين.

- الاتحاد البرلماني الدولي، (١٩٩٧). **مشروع القرار المقدم من مجلس الأمة الكويتي** إلى المؤتمر، القاهرة.

- الاتحاد البرلماني الدولي، (٢٠٠٠) . **مشروع القرار المقدم من مجلس الأمة الكويتي** إلى الاجتماع الـ ١٠٣، عمان.

- الاتحاد البرلماني العربي، (٢٠٠٥). **كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي** إلى الدورة البرلمانية الـ ٤٦ ، الجزائر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاتحاد البرلماني العربي، (٢٠٠٤). **كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي** إلى الدورة الـ ٤٥ والمؤتمر الـ ١١ ، دمشق .

- الاتحاد البرلماني العربي، (٢٠٠٠). **كلمة رئيس الهيئة البرلمانية العربية** في المؤتمر التاسع ، الجزائر.

- إدارة الإعلام، (٢٠٠٤). **مجلس الأمة : تاريخ وإنجازات**، الأمانة العامة بمجلس الأمة الكويتي ، الكويت.

- الأمانة العامة لمجلس الأمة، (١٩٩٦). **الفصل التشريعي السابع: دور الانعقاد العادي الثاني**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة.

- الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي ، (٢٠٠١) . **مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت** ، الكويت ، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة الكويتي .

- الأمانة العامة لمجلس الأمة، (٢٠٠٣). **الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الأول**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة .

- الأمانة العامة لمجلس الأمة، (٢٠٠٤). **الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الثاني**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة .

- الأمانة العامة لمجلس الأمة، (٢٠٠٥). **الفصل التشريعي العاشر: دور الانعقاد العادي الثالث**، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في مجلس الأمة.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، (١٩٦٣). **التقرير السنوي الأول** ، الكويت.

- منظمة المؤتمر الإسلامي، (٢٠٠٤) . **كلمة الوفد البرلماني الكويتي** المقدمة إلى الدورة الثالثة ، **السنغال**.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (٢٠٠٠). **كلمة وفد مجلس الأمة الكويتي** في اللقاء البرلماني الدولي بمناسبة الاجتماع العاشر، بانكوك.

- وزارة الإعلام، الكويت اليوم، (٢٠٠٥). **الجريدة الرسمية لحكومة الكويت** ، العدد ٧١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً : المقابلات الشخصية

- مقابلة شخصية مع السيد مبارك الدويلة عضو مجلس الأمة الكويتي سابقاً ، ١٩ مارس ٢٠٠٦.
- مقابلة شخصية مع النائب الدكتور محمد محسن البصيري عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل) ، ٤ أبريل ٢٠٠٦.
- مقابلة شخصية مع السيد النائب مسلم محمد البراك عضو مجلس الأمة الكويتي العاشر(المنحل)، ٥ أبريل ٢٠٠٦.
- مقابلة شخصية مع السيد النائب أحمد عبد العزيز السعدون رئيس مجلس الأمة السابق (التاسع) وعضو المجلس العاشر (المنحل)، ٩ أبريل ٢٠٠٦.
- مقابلة شخصية مع السيد الدكتور النائب حسن عبد الله جوهر أستاذ العلوم السياسية وعضو المجلس العاشر (المنحل)، ٩ أبريل ٢٠٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Role Of National Assembly In Kuwait's Foreign Policy

By

Abdullah Mutlaq Al-Adwani

Supervisor

Abdullah Nagrash

ABSTRACT

This study aimed to clarify the role of National Assembly in Kuwait's foreign policy through analyzing the performance of Kuwaiti legislative councils, to display the extent of this performance efficiency in influence the Kuwaiti political decision in the domain of foreign relations and international events in which Kuwait was a part of its interactions and effects. In addition to discuss the most important factors which influence this role and its evolution during the different stages of this evolution. By answering some questions:

- What the position of National Assembly in Kuwait's political life?
- What the trends of effects which National Assembly practicing in Kuwait's Foreign Policy issues?
- What the extent of National Assembly success in influence of Kuwait's Foreign Policy?
- How the Kuwaiti National Assembly members evaluating the role of the National Assembly in foreign policy.

The study reached the result that the Kuwaiti National Assembly has a unique role in Kuwait's political life, and its importance had firmly established with the political and democratic evolution in Kuwait since its independence in

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

1961. Where the Kuwaiti political customs allowed to the National Assembly to practice a reasonable role in Kuwait's Foreign Policy, through ratifying the agreements signed by the government, in addition to practice the control on Kuwaiti foreign political behavior.

The study also reached to the result that the National Assembly and its role in Kuwait's Foreign Policy has witnessed a fundamental role since 1990, also its role in the new century are auspicious by the clear impressions of its impact in foreign policy, specially its contribution in establishing the Islamic Parliament, and its headship of the United Arab Parliament.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com